جامعة الدول العربية
منظمة العمل العربية
ARAB LABOR ORGANIZATION
1965

الدورة الثانية والخمسون

مؤتمر العمل العربي 52

جمهورية مصر العربية | 13 - 20 سبتمبر / أيلول 2026

البند الأول

تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي

القسم الأول
تقرير المدير العام

النمو الاقتصادي المستدام :
نحو تنمية اجتماعية شاملة وعادلة
فى الدول العربية

الفهرس

تقديم **5**

المقدمة **7**

القسم الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي المستدام **11**

1.1 - مكونات الإطار المفاهيمي 11

2.1 - أهمية ربط النمو الاقتصادي المستدام بالعدالة الاجتماعية 20

القسم الثاني: الارتباطات بين النمو الاقتصادي المستدام والعدالة الاجتماعية في الدول العربية **25**

1.2 - الأداء الاقتصادي والاتجاهات الهيكلية 25

2.2 - حالة العدالة الاجتماعية – الإنجازات والتحديات 28

3.2 - فجوة النمو والعدالة الاجتماعية 33

القسم الثالث: أبعاد إطار المواءمة المستدامة بين النمو والعدالة الاجتماعية **39**

1.3 - رأس المال البشري والتعليم 39

2.3 - التكنولوجيا والابتكار والتحول الرقمي 42

3.3 - الاستدامة البيئية والتحول الأخضر 44

4.3 - الحوكمة الرشيدة والإدارة المستدامة 48

5.3 - الشراكات والتمويل وتعبئة الموارد بشكل عادل ومستدام 51

القسم الرابع: آفاق المستقبل نحو نموذج التنمية المتوازنة والشاملة - التوصيات **59**

1.4 - التوصيات الاستراتيجية العامة 61

2.4 - أهمية دور الشركاء الاجتماعيين في دعم تنفيذ التوصيات 71

3.4- دور منظمة العمل العربية في دعم الدول الأعضاء 72

الخاتمة **79**

تقديم

يأتي تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي للدورة 52 لمؤتمر العمل العربي لعام 2026 تحت عنوان: **"النمو الاقتصادي المستدام: نحو تنمية اجتماعية شاملة وعادلة في الدول العربية"** في لحظة مفصلية تتسارع فيها التغيرات الاقتصادية عالميًا، وتتوسع آثار التحول الرقمي والتكنولوجي، وتتعمق تأثيرات التقلبات الجيوسياسية على الاقتصادات العربية وانعكاساتها على التنمية الاجتماعية؛ بما يعظم الحاجة إلى نموذج تنموي عربي يوازن بين **تحقيق النمو وترسيخ العدالة الاجتماعية وتوسيع فرص العمل اللائق**.

إن التحسن في مؤشرات الاقتصاد الكلي لاتكفي لتغيير الواقع الاجتماعي ما لم يُترجم إلى وظائف لائقة، وحماية اجتماعية أكثر شمولًا، وفرص متكافئة تُمكّن الشباب والنساء، وتحدّ من اتساع الفجوات بين الفئات والمناطق. ومن هنا، ينطلق التقرير من حقيقة مفادها أن **النمو المستدام هو النمو الذي يرسخ قيمة اقتصادية ويتقاسم منافعها بصورة عادلة**؛ فاتساع الفجوات يضعف التماسك المجتمعي، ويحدّ من الاستثمار في رأس المال البشري، ويجعل مكاسب النمو أكثر هشاشة أمام الصدمات.

ويسعى التقرير إلى دعم صانعي السياسات في الدول العربية عبر تقديم قراءة تحليلية تُبرز العلاقة التفاعلية بين النمو والعدالة الاجتماعية، وتطرح مسارات عملية لتحويل النمو إلى واقع ملموس. كما يركز التقرير على عناصر تمكين هذا التحول، وفي مقدمتها: رفع الإنتاجية، وتحسين تنافسية الاقتصادات، وتوسيع قاعدة الاستثمار المسؤول، وتعزيز الحوكمة وكفاءة الإدارة العامة، وتوظيف التكنولوجيا والتحول الرقمي بما يخدم الشمول والإنصاف ويقلّص الفجوات.

وإيمانًا بأن تحقيق هذا التحول لا يمكن أن يتم بمعزل عن الشراكة الفاعلة بين أطراف الإنتاج الثلاثة، يؤكد التقرير أن التناغم بين الأدوار هو شرط للنجاح: فالحكومات تضطلع بوضع السياسات والأطر التشريعية المحفزة وضمان كفاءة التنفيذ، وأصحاب العمل يقودون الاستثمار والابتكار وتوفير فرص العمل، فيما يمثل العمال جوهر عملية التنمية من خلال تطوير المهارات ورفع الإنتاجية وتعزيز ثقافة التعلّم والتدريب المستمر. وعلى هذا الأساس، يبرز التقرير أهمية **الحوار الاجتماعي الثلاثي** كآلية مؤسسية لتوليد توافقات قابلة للتنفيذ، توازن بين متطلبات التنافسية الاقتصادية وضرورات العدالة الاجتماعية.

وفي هذا الإطار، يقدم التقرير رؤى استشرافية وتوصيات عملية تتعامل مع تحديات المرحلة بوصفها فرصة لإعادة توجيه السياسات نحو نهجٍ أكثر تكاملًا، يربط بين التعليم والمهارات وسوق العمل، ويُحسن توظيف التكنولوجيا، ويدعم التحول الأخضر بوصفه مسارًا تنمويًا وفرصة لتوفير وظائف جديدة، ويعزز تعبئة الموارد والتمويل بصورة عادلة ومستدامة، بما يضمن تحقيق أثر اقتصادي واجتماعي متوازن.

نتطلع إلى إثراء هذا التقرير بملاحظاتكم ومساهماتكم القيّمة، بما يرسّخ توجهًا عربيًا نحو **نمو شامل وعادل ومستدام** يضع الإنسان والعمل اللائق في قلب التنمية.

فايز علي المطيري
المدير العام

المقدمة

• الخلفية والسياق

تواصل الدول العربية سعيها لترسيخ مسارات تنموية قادرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام يواكب تطلعات مجتمعاتها، ويعزز قدرتها على مواجهة التحولات الاقتصادية والاجتماعية المتسارعة. وقد شهدت السنوات الأخيرة جهودًا متزايدة في عدد من الدول لتنويع الهياكل الاقتصادية، وتحسين بيئة الاستثمار، وتطوير البنية التحتية، بما دعم محركات النمو ورفع جاهزية الاقتصادات العربية لاغتنام الفرص. غير أن هذه المسارات،على أهميتها، تُبرز حاجة متزايدة لضمان أن تنعكس مكاسب النمو على مختلف فئات المجتمع بصورة أكثر شمولًا وعدالة.

وفي هذا الإطار، تتأكد أهمية الربط المتوازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية باعتبارهما ركيزتين متكاملتين للتنمية المستدامة، فالنمو الاقتصادي، لكي يكون مستدامًا وقادرًا على الاستمرار، يحتاج إلى أسواق عمل فاعلة، وفرص عمل لائقة، ورفع الإنتاجية، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية بما يسهم في تحسين مستويات المعيشة وتعزيز التماسك الاجتماعي. وفي المقابل، تدعم العدالة الاجتماعية الاستقرار الاقتصادي من خلال توسيع قاعدة المشاركة الاقتصادية، والحد من الفوارق الاجتماعية، وتعزيز الثقة بين الدولة والمجتمع.

وتأتي هذه الاعتبارات ضمن واقع عربي يتسم بتباينات واضحة في مستويات النمو الاقتصادي والقدرات المؤسسية بين الدول، إلى جانب تحديات هيكلية في أسواق العمل؛ من أبرزها ارتفاع معدلات البطالة، ولا سيما بين الشباب، وضعف مشاركة النساء في النشاط الاقتصادي، واتساع نطاق العمل غير المنظم. وفي الوقت ذاته، يشهد عالم العمل تحولات متسارعة بفعل التطور التكنولوجي والتحول الرقمي وتنامي الاهتمام بالاقتصاد الأخضر، بما يفرض على السياسات العامة تبنّي مقاربات أكثر تكاملًا واستشرافًا للمستقبل.

وانطلاقًا من ذلك، يكتسب موضوع **النمو الاقتصادي المستدام والتنمية الاجتماعية الشاملة والعادلة** أهمية متزايدة على أجندة العمل العربي، لا سيما في ظل الحاجة إلى مواءمة السياسات الاقتصادية مع الأهداف الاجتماعية، وضمان أن يكون الإنسان في صلب العملية التنموية. ويأتي هذا التقرير كبندٍ رئيسي على جدول أعمال مؤتمر العمل العربي لعام 2026، بوصفه إطارًا مؤسسيًا جامعًا للحوار بين أطراف الإنتاج الثلاثة، ونافذةً لطرح قضايا النمو والعمل والعدالة الاجتماعية ضمن مقاربة متكاملة ومتوازنة.

• الهدف والمنهجية

يهدف تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي لعام 2026 إلى تقديم قراءة تحليلية لمسارات **النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية** وعلاقتها بـ **التنمية الاجتماعية والعدالة في توزيع عوائد النمو** في الدول العربية، بما يدعم صياغة مقاربات تنموية أكثر توازنًا قادرة على تحقيق نمو اقتصادي مستدام، وفي الوقت ذاته دعم وظائف عالية الإنتاجية، وتعزيزالعمل اللائق، وتوسيع مظلة الحماية الاجتماعية، وترسيخ تكافؤ الفرص.

ويركّز التقريرعلى تحليل عدد من المحاور المترابطة التي تشـكّل الأسـاس لتحقيق هذا التوازن، وفي مقدمتها تنمية رأس المال البشري، وتحسين مواءمة مخرجات التعليم والتدريب مع احتياجات سوق العمل، وتوظيف التكنولوجيا والابتكار في رفع الإنتاجية، وتعزيز فرص العمل اللائق والمنتج ودعم التحول نحو أنماط إنتاج واستهلاك أكثر استدامة بيئيًا بما يدعم الانتقال العادل، إلى جانب دور الحوكمة الرشيدة والمؤسسات الفاعلة في دعم تنفيذ السياسات وتحقيق نتائج ملموسة.

وقد اعتمد التقرير منهجية تحليلية تجمع بين المقاربة الاقتصادية والاجتماعية، والاستناد إلى البيانات والمؤشرات الإحصائية الرسمية المتاحة، وتحليل الاتجاهات العامة في أسواق العمل والتنمية الاجتماعية في الدول العربية، إلى جانب مراجعة منتقاة لتجارب عربية ودولية ذات صلة لاستخلاص الدروس وتحديد الممارسات القابلة للإفادة في تطوير السياسات الوطنية، مع مراعاة خصوصيات السياقات المختلفة للدول الأعضاء.

ويُقدَّم هذا التقرير إلى مؤتمر العمل العربي ليشكّل أداة داعمة للنقاشات والمداولات بين أطراف الإنتاج الثلاثة، ويسهم في توفير إطار معرفي مشترك يسلط الضوء على التحديات والفرص، ويعزز الحوار حول السياسات الكفيلة بتحقيق نمو اقتصادي أكثر شمولًا وعدالة. كما يهدف إلى دعم جهود الدول الأعضاء في تحويل الأهداف التنموية إلى سياسات وبرامج عملية متناسقة، تُرسّخ التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية، وتجعل العمل اللائق والعدالة الاجتماعية مرتكزاتٍ أساسية للتنمية المستدامة في الوطن العربي.

القسم الأول

الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي المستدام

القسم الأول: الإطار المفاهيمي للنمو الاقتصادي المستدام

1.1 - مكونات الإطار المفاهيمي

يقدّم هذا القسم إطارًا مفاهيميًا للنمو الاقتصادي المستدام في الدول العربية يرتكزعلى **ثلاث مجموعات مترابطة** من العناصر، بما يتيح بناء مقاربة تُوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية المستدامة في المنطقة العربية، وذلك على النحو الآتي **(1) : عناصر النمو الاقتصادي المستدام، (2) عناصر العدالة الاجتماعية، (3) العوامل المُمكِّنة للتكامل**، الشكل (1)

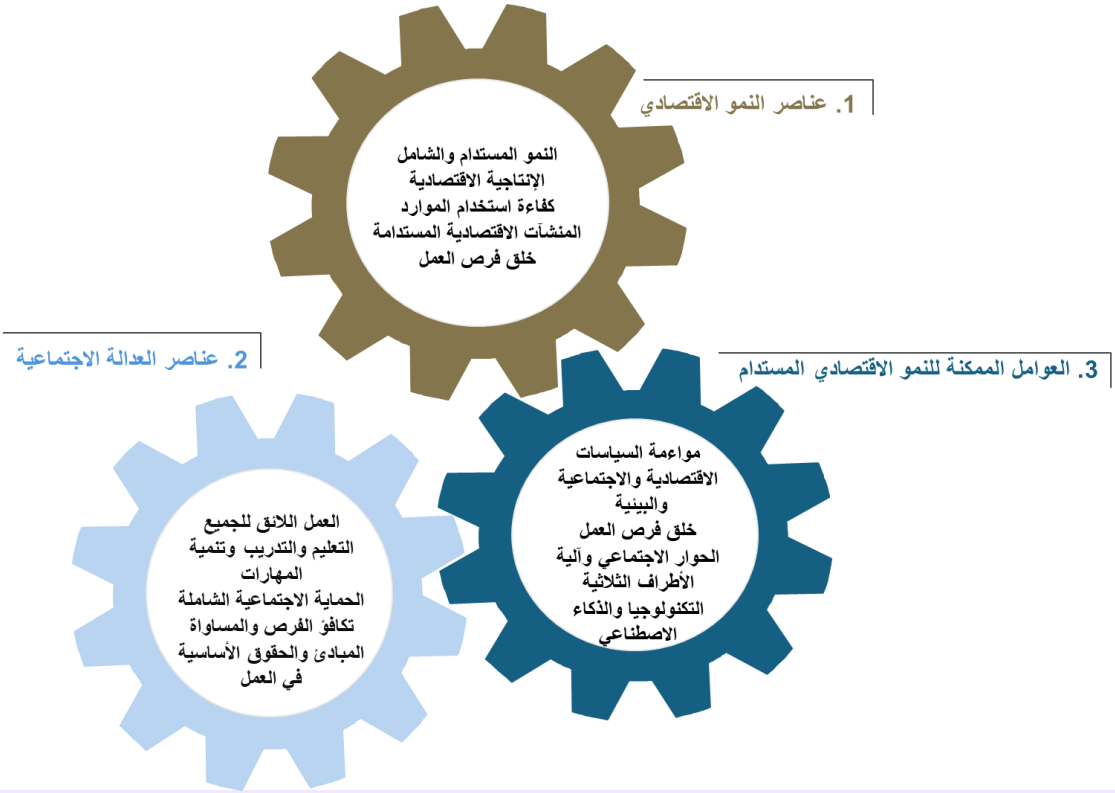

شكل 1: عناصر النمو المستدام

فيما يلي عرض موجز لكل مجموعة وكيفية إسهامها في تحقيق التوازن المنشود:

أ. عناصر النمو الاقتصادي المستدام

ينطلق النموّ الاقتصادي المستدام من رفع الإنتاجيّة الكليّة لعوامل الإنتاج وتوسيع قاعدة النشاط الاقتصادي مع توزيع عادل لعوائد النمو، ويتحقق ذلك عبر حزمةٍ من السياسات التي تُوجّه الاستثمار نحو الابتكار والتكنولوجيا وتنمية المهارات، وتحسّن كفاءة استخدام الموارد، وترفع القدرة التنافسية للاقتصادات الوطنية، وتدعم انتقال المنشآت إلى إلى نماذج أعمال أكثر استدامة اجتماعيًا وبيئيًا، بالتوازي مع توفير واسعٍ ومنتظمٍ لفرص العمل اللائق. ويضمن هذا النهج أن تمتدّ ثمار النمو إلى مختلف الشرائح والمناطق واستدامتها عبر الأجيال من خلال تبني سياسات تحقق نموًا اقتصاديًا شاملًا ومكثفًا لتوليد فرص العمل بالتوازي مع تعزيز تكافؤ الفرص وتوسيع أطر الحماية الاجتماعية، باعتبار ذلك

الأســاس لتقوية الترابط بين النمو والتنمية الاجتماعية.[1] وتُظهر التجارب الدولية أن البلدان التي اتبعت اســتراتيجيات نمو تستند إلى تحسين الإنتاجية والاستدامة حقّقت مسارات نموّ أطول أمدًا وأكثر استقرارًا.

وتُظهر التجارب المقارنة أن مسارات النمو الأطول والأكثر استقرارًا ترتبط عادةً بتبنّي حزم سياسات هيكلية مترابطة، من أبرزها:

1. الاستثمار طويل الأمد في التعليم والتدريب والبحث العلمي؛
2. تحسين الإنتاجية من خلال دعم الابتكار ونقل التكنولوجيا وتعزيز بيئة الأعمال؛
3. بناء نظم حماية اجتماعية شاملة ومرنة؛
4. مواءمة السياسات الاقتصادية مع الأهداف الاجتماعية والبيئية؛
5. اعتماد سياسات سوق عمل نشطة تعزّز التشغيل وتدعم الفئات الهشة؛ و
6. تعزيز دور الدولة التنموي في التوجيه والتحفيز دون إقصاء دور القطاع الخاص.

كما أســهمت هذه المقاربات، في عدد من الدول، في تعزيز التماســك الاجتماعي والتوازن الإقليمي وضــمان وصــول ثمار النمو إلى مختلف فئات السكان، مما وفّر قاعدة صلبة للاستقرار والتنمية طويلة الأجل. فعلى سبيل المثال، يُشار إلى تجارب بعض دول الشــمال الأوروبي في تحقيق توازن بين الأداء الاقتصــادي القوي والتنمية الاجتماعية وحماية الموارد والبيئة، مما أدى إلى نمو مســتدام مقرون بانخفاض مســتويات التفاوت.[2] وفي آســيا ركزت تجربة كوريا الجنوبية في الاســتثمار في التعليم والتكنولوجيا لرفع الإنتاجية وتطوير قطاعات صــناعية متقدمة، كما اعتمدت نهج "الاســتثمار الاجتماعي" بربط الســياســات الاجتماعية بأهداف التنمية الاقتصــادية، وبعد أزمة آســيا المالية عام 1997، وسّــعت جمهورية كوريا الجنوبية نظام الرفاه الاجتماعي ليشــمل الفئات الهشــة (مثل النســاء وكبار الســن) بدلًا من حصــره في العمال الذكور المهرة، مما جعل نظام الحماية أكثر شمولًا وساعد على تعافي الاقتصاد بعد الأزمة. وتجربة كوريا الجنوبية تؤكد أن تعزيز المنشــآت المســتدامة وزيادة الإنتاجية يمكن أن يسيرا جنبًا إلى جنب مع توسيع نطاق العدالة الاجتماعية دون الإضرار بالنمو. فضلًا عن توجه الصين خلال العقود الماضية إلى سياسات رفعت الإنتاجية ووسّعت فرص العمل، ما أخرج مئات الملايين من مســتويات الفقر. وتتجه حديثًا نحو تبني نمو أكثر اســتدامة وكفاءة في اســتخدام الموارد لتحقيق التوازن بين التوسع الاقتصادي وجودة الحياة.

وتبرز هذه النماذج الدولية أهمية وضــع ســياســات نمو تراعي **الاســتدامة والشــمول**، فالنمو الاقتصــادي الذي يولّد وظائف لائقة ويرفع كفاءة اســتخدام الموارد يدعم الاســتقرار الاجتماعي على المدى الطويل ويحد من مخاطر الأزمات مستقبلاً. ومن الدروس المستفادة أن كفاءة استخدام الموارد عبر تبني الاقتصاد الأخضر والتكنولوجيا النظيفة تسهم في استدامة النمو وتفتح مجالات عمل جديدة، كما فعلت دول مثل الدنمارك وألمانيا في التحول إلى الطاقة المتجددة. كذلك

[1] الأمم المتحدة: التقرير الاجتماعي العالمي لعام 2024: التنمية الاجتماعية في أوقات الأزمات المتداخلة

[2] النموذج الإسكندنافي والمساواة في الدخل: الأساطير، الحقائق، والدروس المستفادة في السياسات

فإن دعم ريادة الأعمال للمنشآت المستدامة يشجع الابتكار ويوفر وظائف نوعية، بما يعزز قاعدة النمو الاقتصادي. وبشكل عام، عندما يقترن النمو بالعدالة الاجتماعية والتخطيط طويل الأمد، فإنه يؤدي إلى ازدهار اقتصادي أكثر متانة وشمولًا.

ب. عناصر العدالة الاجتماعية

ترتكز العدالة الاجتماعية على ضمان انتفاع جميع أفراد المجتمع من ثمار التنمية الاقتصادية عبر منظومة مترابطة قوامها :**توسيع نظم الحماية الاجتماعية**، وترسيخ **العمل اللائق**، وتوفير فرص **التعليم والتدريب** الملائمة، وتعزيز **تكافؤ الفرص**، وصون **الحقوق الأساسية في العمل** .ويشكّل العمل اللائق حجر الزاوية في هذا الإطار من خلال توفير وظائف منتجة بأجور منصفة وظروف عمل آمنة، وحماية اجتماعية للعاملين، إلى جانب احترام الحريات النقابية والمفاوضة الجماعية وعدم التمييز.

وتؤكد المرجعيات الدولية هذا التلازم بوضوح؛ إذ يركز الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة على تعزيز النمو الاقتصادي المطّرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. وتُظهر البيانات أن أكثر من 90% من بلدان العالم سنت قوانين حد أدنى للأجور، واتخذ العديد منها إجراءات لتضييق فجوة الأجور بين الجنسين وتعزيز حماية حقوق العمال، وجعل الحد الأدنى للأجر قريبًا من مستوى المعيشة اللائق، مما عزز القدرة الشرائية للشرائح الدنيا.[3] وفي المقابل، يبيّن ذلك أيضًا اتساع الفجوة في بلدان أخرى حيث الحد الأدنى لا يغطي سوى جزء ضئيل من كلفة المعيشة (كما في بعض الاقتصادات النامية)، مما يستدعي مواصلة الجهود لرفع مستوى الأجور وتحسين شروط العمل لتحقيق العدالة الاجتماعية.

إلى جانب ذلك، يمثل الاستثمار في التعليم والتدريب مدخلًا رئيسيًا لتحقيق تكافؤ الفرص ورفع الإنتاجية؛ فقد أظهرت تجارب رائدة اهتمامًا بالغًا بالتعليم الفني والتقني والأكاديمي ونجحت في رفع نسبة الالتحاق بالتعليم العالي خلال عقود نموها السريع، ما زوّد سوق العمل بقوة عاملة عالية المهارة، وأسهم في التحول نحو اقتصاد معرفي مبتكر. وعلى نحو مماثل، اعتمدت بعض الدول سياسات تعليمية شاملة وتدريب مستمر مدى الحياة، مما أوجد قوة عمل ذات مهارات عالية وقدرة على التكيف مع التحولات التكنولوجية، أسهمت في دعم نمو أكثر شمولًا.

أما الحماية الاجتماعية، فإن وجود شبكات أمان قوية لا يحمي الفئات الفقيرة والمهمشة فحسب، بل يعزز أيضًا الاستقرار الاقتصادي عبر دعم الطلب المحلي وبناء رأس المال البشري. وقد عززت عدة دول نامية برامج الحماية بوصفها جزءًا لا يتجزأ من استراتيجيات التنمية. ففي البرازيل مثلًا، لعب برنامج التحويلات النقدية المشروطة بالتعليم والصحة "بولسا فاميليا- Bolsa Familia"[4] دورًا محوريًا في خفض معدلات الفقر وعدم المساواة خلال العقدين الماضيين، من

[3] التقرير الاجتماعي العالمي 2025: توافق سياسات جديد لتسريع التقدم الاجتماعي

[4] مشروع بولسا فاميليا

خلال توفير دعم مالي للأسر الفقيرة مقابل إبقاء الأطفال في المدرسة والحصول على الرعاية الصحية.[5] هذا النهج رفع مستويات التعليم والصحة للأجيال الصاعدة وساعد في كسر حلقة الفقر، مما انعكس إيجابًا على سوق العمل والإنتاجية الوطنية. أما في جنوب أفريقيا، فرغم التحديات الاقتصادية، تُعتبر منظومة الحماية الاجتماعية الواسعة من الأكبر في أفريقيا، بما في ذلك منح الشيخوخة وإعانات الأطفال، وقد نجحت في التخفيف من حدة الفقر لبعض أفقر الفئات السكانية وسد فجوات التفاوت إلى حد ما. ويستند نجاح هذه النماذج (البرازيل وجنوب أفريقيا) إلى أنهما أقرّا في دساتيرهما حق المواطنين في الضمان الاجتماعي والحماية الاجتماعية، ما وفر أساسًا قانونيًا راسخًا لتنفيذ سياسات الرعاية كجزء من عقد اجتماعي جديد يربط النمو بالعدالة الاجتماعية.[6]

وفي سياق الربط بين تكافؤ الفرص والنمو، يوسع تمكين النساء والشباب وذوي الإعاقة والفئات المهمشة قاعدة المشاركة الاقتصادية ويزيد الطلب المحلي وينمّي الأسواق. فعندما تتساوى الفرص أمام النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والفئات الأخرى المهمشة للمشاركة في التعليم وسوق العمل وريادة الأعمال، فإن ذلك يوسّع قاعدة المشاركة الاقتصادية ويرفع معدل النمو الاقتصادي. وقد أكدت مرجعيات دولية أهمية تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين جميع النساء والفتيات عن طريق ضمان العمل اللائق والحماية الاجتماعية للجميع ولا سيما للفئات في الأوضاع الهشة باعتباره وسيلة لتعزيز التماسك الاجتماعي والعدالة الاجتماعية. ويشير هذا التوجه الأممي إلى أن إدماج المرأة والفئات الضعيفة في سوق العمل، عبر توفير فرص عمل لائق وضمانات اجتماعية لهن، من شأنه الإسهام في الحد من الفقر وتحفيز عجلة الاقتصاد ككل.[7]

وتعد دول الشمال الأوروبي وكندا أمثلة معاصرة في السعي نحو تكافؤ الفرص؛ حيث طبّقت سياسات نشطة لتمكين المرأة (مثل إجازات الأمومة ورعاية الأطفال المدعومة وإجازاتِ والدية) مما رفع معدل مشاركة النساء في القوى العاملة وساعد على تضييق فجوة الأجور بين الجنسين. كذلك سنت تلك الدول تشريعات تحظر التمييز بكافة أشكاله في التوظيف، وعززت دمج ذوي الإعاقة في سوق العمل، إلى جانب التركيز على تنمية المناطق الريفية وضمان استفادة كافة الأقاليم من النمو الاقتصادي. هذه السياسات الشمولية ساعدت في إيجاد مجتمع أكثر عدلاً وتكافؤًا، وفي الوقت نفسه دعمت الطلب والاستهلاك والاستقرار الاجتماعي الذي يغذي عملية النمو الاقتصادي.

وبشكل عام، يُعتبر احترام الحقوق الأساسية في العمل، من حق التنظيم النقابي والمفاوضة الجماعية إلى القضاء على عمالة الأطفال والعمل القسري وضمان المساواة وعدم التمييز، شرطًا ضروريًا لتحقيق تنمية عادلة. وقد سبق التحذير من "سباق نحو القاع" إذا تنافست الدول على خفض معايير العمل لجذب الاستثمار، ودعت إلى تعزيز التعاون الدولي لضمان تطبيق المعايير والحقوق العمالية في كل مكان. فتطبيق هذه الحقوق الأساسية لا يحمي العمال فحسب، بل

[5] التقرير الاجتماعي العالمي 2025: توافق سياسات جديد لتسريع التقدم الاجتماعي

[6] نفس المصدر السابق

[7] اعلان الدوحة السياسي: مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية 2025

يسهم أيضًا في بناء سوق عمل أكثر كفاءة واستقرارًا وجذبًا للمهارات، مما يدعم الإنتاجية ويضمن توزيعًا أكثر إنصافًا لثمار النمو.[8]

ج. العوامل الممكنة للتكامل

تمثّل العوامل الممكنة للتكامل الحلقة التي تربط بين **النمو الاقتصادي المستدام والعدالة الاجتماعية** ضمن إطار سياساتي وتنموي متسق.

- **العامل الأول**: مواءمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية

تتطلب التنمية المستدامة **اتساقًا** منهجيًا شاملاً يدمج الأبعاد الثلاثة (الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) في عملية صنع السياسات. وعليه، ينبغي تصميم سياسات الاقتصاد الكلي (كالتنمية الصناعية، والاستثمار، والموازنة العامة) وتنفّيذها بالتوازي مع سياسات سوق العمل، والسياسات الاجتماعية (الحماية الاجتماعية والتعليم والتدريب) والسياسات البيئية (كإدارة الموارد والتكيف المناخي)، لضمان تحقيق الأهداف التنموية بشكل متوازن. فالتجارب السابقة أظهرت أن الفصل بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية يؤدي إلى نتائج محدودة في كلهما، بينما التنسيق بينهما يحقق مكاسب متبادلة.[9]

إن استراتيجيات التنمية ينبغي أن ترتبط بالسياسات الاجتماعية التي تلبي احتياجات الناس الأساسية وتصون حقوقهم، مؤكدةً أن العدالة الاجتماعية لا يمكن اختزالها في توزيع الدخل فحسب، بل تستلزم مقاربةً تمكينيّة تشرك السكان في صنع القرار. من هذا المنطلق، اعتمدت عدة دول نهج التخطيط المندمج؛ فعلى سبيل المثال قامت كوريا الجنوبية بصياغة خطط تنموية وطنية ربطت الأهداف الاقتصادية (كالنمو والتصنيع) بأهداف اجتماعية مثل التوظيف الشامل وتوسيع التعليم، مما أدى إلى تحقيق "معجزة نهر الهان"[10] بالتوازي مع الارتقاء بمستويات المعيشة.

وبالمثل، وضعت بعض الدول النامية خلال العقدين الماضيين استراتيجيات تضمنت إصلاحات اقتصادية (كالانضباط المالي وتشجيع الاستثمار) مترافقة مع برامج اجتماعية واسعة (كالتحويلات النقدية وبرامج مكافحة الفقر وتحسين التعليم)، فنجحت تلك الدول في تعزيز النمو وخفض الفقر في آن واحد. وتشدد المؤسسات الدولية على ضرورة أن تحظى سياسات النمو المستدام والعمل اللائق والحماية الاجتماعية بهيكل حوكمة موحد يضمن اتساقها.

وفي الإطار نفسه، ينبغي على الدول العربية تطوير آليات تنسيق حكومية عابرة للقطاعات، وربط النمو مع توسيع نطاق الحماية الاجتماعية لتشمل الفئات الأكثر احتياجا من خلال التحويلات النقدية وبرامج الشمول الاقتصادي، مع تطوير أنظمة تقديم الخدمات الرقمية والسجلات الاجتماعية الديناميكية لضمان وصول الدعم في الوقت المناسب. و تحسين

[8] نفس المصدر السابق

[9] الاسكوا: العدالة الاجتماعية: نظريات، مبادئ، أدوات، وتحديات

[10] معجزة نهر الهان

كفاية المنافع بحيث تكون أكثر تأثيرًا في الحد من الفقر ومعالجة التفاوتات بين الجنسين والمناطق، إلى جانب توسيع برامج سوق العمل والتأمينات الاجتماعية لتشمل الفئات غير المشمولة. فبناء أنظمة مرنة قادرة على مواجهة الصدمات والأزمات عبر إدماج خصائص الاستجابة السريعة في تصميم البرامج، مثل أنظمة الإنذار المبكر وتوسيع نطاق البرامج في المناطق المتضررة، وتطوير منتجات التأمين الاجتماعي لمواجهة المخاطر المناخية والاقتصادية. كما أن تعزيز التمويل المستدام للحماية الاجتماعية من خلال زيادة الموارد المالية، وتحسين استهداف الفقر، وإعادة تخصيص الدعم التراجعي، وتوسيع التأمينات الاجتماعية، مع ربط برامج الحماية الاجتماعية بسوق العمل لتحقيق الكفاءة والاستدامة.[11]

- **العامل الثاني**: الحوار الاجتماعي الثلاثي الفعال

العامل الثاني الممكن للتكامل هو **الحوار الاجتماعي الثلاثي** الفعال بمشاركة الحكومات وأصحاب العمل والعمال (وبمشاركة فاعلة من منظمات المجتمع المدني). فوجود آليات مؤسسية للحوار والتشاور تعد ركيزة أساسية للسلم والاستقرار والتنمية المستدامة، ويضمن أن عملية صنع القرار تأخذ بعين الاعتبار مصالح مختلف الفئات، مما يقلّل من الاحتقان الاجتماعي ويُنتج سياسات أكثر توازنًا واستجابةً لحاجات الناس.[12]

لقد أثبت نموذج الشراكة الثلاثية في دول الشمال الأوروبي فعاليته في بناء توافق وطني حول القضايا الاقتصادية والاجتماعية؛ حيث تجتمع النقابات العمالية وأصحاب العمل مع الحكومة بصورة منتظمة للتفاوض حول الأجور وسياسات سوق العمل وسياسات الرفاه، وقد أدى ذلك إلى استقرار علاقات العمل وتجنب الإضرابات الكبيرة، وفي نفس الوقت حقق زيادات معتدلة في الأجور متناسقة مع نمو الإنتاجية. وينعكس هذا الحوار الاجتماعي في ارتفاع معدلات الرضا والأمان الوظيفي، مما يحفّز العمال على الإنتاجية ويُشجّع أصحاب العمل على الاستثمار طويل الأجل في رأس المال البشري. كذلك لدى بعض الدول النامية تجارب مهمة في الحوار الاجتماعي؛ فجنوب أفريقيا مثلًا أنشأت مجلسًا اقتصاديًا واجتماعيًا (ندلاك NEDLAC) يضم ممثلين عن الحكومة ونقابات العمال وأصحاب الأعمال لمناقشة السياسات الاقتصادية الكبرى (كسياسات العمل والتجارة والإصلاحات الاقتصادية)، ونتج عن هذا الحوار تمرير سياسات توافقيّة مثل قانون العمل الأساسي وبرامج لتحفيز التوظيف مع مراعاة الحماية الاجتماعية، ما ساعد على تجنب الكثير من الاضطرابات الاجتماعية في فترة ما بعد الفصل العنصري. ويمكن إجراء تدابير المشاورات بشأن هذه القضايا من خلال الهيئات المركزية الوطنية للتعاون الثلاثي،مثل مجالس الحوار الاجتماعي و المجالس الاقتصادية والاجتماعية والمجالس الاستشارية للعمل و الهيئات المتخصصة التي تتعامل مع القضايا المتعلقة بالعمالة، مثل مجالس الاستخدام، و مجالس التدريب و التشغيل. وفي بعض الحالات، لا تكون هذه الهيئات استشارية وحسب، ولكنها تلعب دوراً حاسما في توجيه وإدارة عملية وضع سياسات التشغيل الوطنية.

[11] البنك الدولي: تقرير حالة الحماية الاجتماعية 2025: تحدي المليارى شخص

[12] تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية: الحوار الاجتماعي بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل،

إن غياب الحوار المؤسسي وتشتت المعرفة وتجزؤ الجهود التنموية يعيق تحقيق العدالة الاجتماعية؛ لذلك توصي بإنشاء هيئات تنسيقية وآليات حوار تضم جميع الفاعلين الرئيسيين في عملية التخطيط وصنع القرار. ويشمل ذلك تمكين المجتمع المدني والإعلام للمشاركة في الرقابة والنقاش العام، وتعزيز دور الاتحادات العمالية ومنظمات أصحاب العمل في رسم السياسات، بما يحقق تكاملًا أفقيًا بين القطاعات المختلفة وتكاملًا عموديًا بين المستويات المركزية والمحلية للحكم.

- **العامل الثالث**: التكنولوجيا والابتكار والتحول الرقمي

إلى جانب التنسيق والحوار، برزت **التكنولوجيا والابتكار** كأحد العوامل الحاسمة لتكامل النمو مع العدالة الاجتماعية. فالتقدم التقني ولا سيما في مجالات الرقمنة والذكاء الاصطناعي يمكن أن يُستخدم لتعزيز الكفاءة الاقتصادية وتوفير فرص عمل وتوسيع نطاق الخدمات الاجتماعية في الوقت نفسه. لقد أتاحت الثورة الرقمية والذكاء الاصطناعي أدوات لتحسين وصول الفئات المحرومة إلى الخدمات وإيجاد حلول أقل كلفة وأكثر شفافية في إدارة البرامج التنموية. فعلى سبيل المثال، سرّعت جائحة كوفيد-19 اعتماد الحكومات نظم الحماية الاجتماعية الرقمية بغرض إيصال المساعدات بسرعة وفاعلية للمستحقين. وتجربة الأرجنتين في هذا المجال واضحة، حيث تم ربط 34 قاعدة بيانات خاصة ببرامج الحماية الاجتماعية برقم الهوية الوطني الموحد لكل مستفيد، مما ساعد على كشف التكرارات والتجاوزات وتوفير شفافية أعلى، وحقق وفورات مالية قدرها 143 مليون دولار خلال ثماني سنوات عبر تقليص النفقات الإدارية وتسريب الموارد.

وفي أفريقيا، نفّذت بوتسوانا حملة تسجيل بيومترية (بالبصمة الحيوية) لمستحقي المعاشات والإعانات الاجتماعية أدت إلى حذف المستفيدين الوهميين والمتوفين والمزدوجين، الأمر الذي وفر على الخزينة حوالي 1.7 مليون دولار سنويًا. وكذلك جنوب أفريقيا عند تحويلها صرف المنافع الاجتماعية إلى تحويلات مصرفية إلكترونية، انخفضت تكلفة إيصال تلك المنافع بنسبة 62%. هذه الأمثلة تبين كيف يساهم التحول الرقمي في تعزيز كفاءة استخدام الموارد العامة وضمان وصول الدعم لمستحقيه الحقيقيين، مما يقوي الثقة بين المواطن والدولة ويضمن استدامة البرامج الاجتماعية. وعلى نطاق أشمل، فإن تبني التقنيات الحديثة يدعم النمو الاقتصادي عبر رفع الإنتاجية وإيجاد قطاعات ووظائف جديدة، وفي الوقت نفسه يمكن توظيفه لسد الفجوات في الخدمات الاجتماعية. إن تعزيز بيئة تُشجّع الابتكار والتكنولوجيا يرفع معدلات الاستثمار والتجارة ويقود إلى زيادات في الإنتاجية والدخل وفرص العمل، وجميعها عوامل تسهم في التنمية الاجتماعية. من ناحية أخرى، تبرز ضرورة معالجة التحديات المرتبطة بالتكنولوجيا، مثل الفجوة الرقمية وخطر استبعاد الفئات التي تفتقر إلى مهارات التقنية أو إمكانية الوصول للإنترنت. لذا يتعين على الحكومات اعتماد سياسات شاملة للتحول الرقمي والذكاء الاصطناعي تراعي إشراك الجميع، كتوفير التدريب الرقمي للمواطنين وتنمية البنية

التحتية للتكنولوجيا في المناطق الفقيرة والنائية، وسن الأطر القانونية اللازمة لحماية الخصوصية ومنع إساءة استخدام البيانات.[13]

وعند الحديث عن الذكاء الاصطناعي، تبرز مقاربات دول (مثل كندا وفنلندا والصين) بدأت بوضع استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي تُوازن بين دفع الابتكار في هذا المجال وبين وبرامج إعادة التأهيل وتهيئة القوى العاملة عبر التدريب والتحول الوظيفي لتجنب البطالة التكنولوجية.

على سبيل المثال، تستثمر كوريا الجنوبية بقوة في مجالات الذكاء الاصطناعي والأتمتة في قطاعي الصناعة والخدمات، بالتزامن مع إطلاق برامج تدريب رقمي تستهدف العمالة التقليدية لإكسابها مهارات جديدة، وضمان انتقال سلس للعمال لوظائف الاقتصاد الرقمي. وبهذا الأسلوب تأمل كوريا الجنوبية تحقيق قفزة في الإنتاجية والنمو الاقتصادي من خلال التقانة المتقدمة، دون التضحية بهدف التوظيف الكامل والعدالة الاجتماعية.

أما سوق العمل في الدول العربية، فيشهد تحولًا بفعل الذكاء الاصطناعي، الذي لم يعد مقتصرًا على المهام الروتينية، بل امتد ليشمل وظائف معرفية معقدة، مما يفرض إعادة تشكيل سوق العمل بشكل غير مسبوق. إن الذكاء الاصطناعي سيؤدي إلى تراجع الطلب على الوظائف متوسطة الأجر، بينما ستزداد الحاجة إلى وظائف عالية المهارة وأخرى منخفضة الأجر، مما يعزز ظاهرة استقطاب المواهب. في المقابل، ستزداد قيمة المهارات الإنسانية مثل التفكير النقدي، الإبداع، والقدرة على التواصل، إلى جانب المهارات التقنية المتقدمة.[14]

وفي المنطقة العربية، تشير تقديرات إلى أن 14.6% من الوظائف (نحو 8 ملايين وظيفة) يمكن أن تستفيد من تعزيز الأداء عبر الذكاء الاصطناعي، بينما 2.2% فقط (حوالي 1.2 مليون وظيفة) معرضة لخطر الأتمتة الكاملة بحلول عام 2035. هذا يعني أن الذكاء الاصطناعي ليس بالضرورة مهددًا شاملاً للوظائف، بل يمثل فرصة لإعادة توزيع المهام وتطوير المهارات وتحسين الإنتاجية. وتتباين التأثيرات قطاعيًا؛ إذ من المتوقع أن تحقق مجالات مثل البناء، والنقل، والتعليم، والخدمات الشخصية والهندسية مكاسب وظيفية، بينما ستتراجع الوظائف الروتينية في التصنيع والخدمات الإدارية والتجزئة. اقتصاديًا، قد يضيف الذكاء الاصطناعي 14.1 مليار دولار للناتج المحلي الإجمالي العربي ويولد صافي 118 ألف وظيفة جديدة بحلول 2035، إذا ما تم اعتماد سياسات شاملة. لكن التحديات الاجتماعية والديموغرافية تبقى حاضرة؛ فالنساء أكثر عرضة لفقدان الوظائف بسبب تركّزهن في الأعمال الإدارية، حيث تبلغ نسبة المخاطر 5.3% مقارنة بـ1.6% للرجال، رغم أنهن قد يستفدن أكثر من تعزيز الأداء عبر الذكاء الاصطناعي (22.7% من وظائفهن قابلة للتحسين مقابل 13% للرجال). كذلك، يواجه كبار السن والعمال ذوو المهارات المحدودة مخاطر الإقصاء إذا لم تُعتمد برامج إعادة تأهيل وتدريب مناسبة.[15]

[13] التقرير الاجتماعي العالمي 2025: توافق سياسات جديد لتسريع التقدم الاجتماعي

[14] مان بور غروب: أثر الذكاء الاصطناعي على القوة العاملة في الدول العربية

[15] منظمة العمل الدولية: التعامل مع الثورة الرقمية وثورة الذكاء الاصطناعي في أسواق العمل العربية: الاتجاهات والتحديات والفرص2025

إن الفجوة المهارية هي التحدي الأكبر، إذ يرى 63% من أصحاب العمل أن نقص المهارات الرقمية يمثل عقبة رئيسية بين 2025 و2030. واستجابة لذلك، تخطط 85% من الشركات للاستثمار في تطوير المهارات، بينما يعتزم 70% توظيف كفاءات جديدة. كما أن الحكومات العربية بدأت بالفعل في إطلاق استراتيجيات وطنية للذكاء الاصطناعي، مثل السعودية التي خصصت موازنات مالية لمشاريع الذكاء الاصطناعي ضمن رؤية 2030، وأطلقت برامج تدريبية بالتعاون مع شركات عالمية.[16]

وعليه، يصبح الاستثمار في المهارات هو "حلقة الأمان" الأساسية، في ظل اعتبار فجوات المهارات أكبر عائق لتحول الأعمال عالميًا، واتجاه غالبية أصحاب العمل لإعطاء أولوية لرفع المهارات وتوظيف مهارات جديدة[17].

باختصار، الذكاء الاصطناعي في الدول العربية يمثل فرصة تاريخية لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتوليد وظائف جديدة، لكنه يحمل مخاطر حقيقية إذا لم تُعتمد سياسات استباقية تركز على التعليم، وإعادة التأهيل، والحماية الاجتماعية لضمان انتقال عادل نحو اقتصاد رقمي قائم على الابتكار.

- **العامل الرابع**: الحوكمة والإدارة الرشيدة

تمثل الحوكمة والإدارة الرشيدة عاملًا لازمًا لضمان تكامل السياسات ونجاعة تنفيذه، لأنها تضمن وضوح الأدوار، وكفاءة تخصيص الموارد، والشفافية والمساءلة، وسيادة القانون، وتقليل الهدر و وسوء الاستخدام، بما يضمن توجيه الموارد التنموية بعدالة وكفاءة .

فقد أنشأت سنغافورة على مدى عقود جهازًا حكوميًا عالي الكفاءة والنزاهة جعلها من أكثر دول العالم كفاءة، وأسهم ذلك في إيجاد مناخ جاذب للاستثمار والأعمال وترسيخ سيادة القانون، فانعكس إيجابيًا على معدلات النمو ورفاه المواطنين. لذا فإن الإصلاح المؤسسي والحوكمة الفعالة تعد شروطًا مسبقة لتحقيق التكامل بين النمو والعدالة الاجتماعية؛ إذ تضمن الحوكمة الرشيدة أن تؤدي مواءمة السياسات والحوار الاجتماعي وتوظيف التكنولوجيا إلى النتائج المرجوة فعلاً على أرض الواقع دون إعاقة من البيروقراطية الإدارية أو سوء استخدام الموارد.

من الواضح أن هذه المجموعات الثلاث من العناصر(النمو الاقتصادي المستدام-العدالة الاجتماعية-العوامل الممكنة للتكامل) ليست منعزلة، بل يرتبط بعضها ببعض في نهج تكاملي. فهي تشكّل معًا أساسًا مشتركًا لرؤية جديدة حول تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية المستدامة في المنطقة العربية. وهذا التصوّر الجديد ينطلق من قناعة جوهرية مفادها أن النمو الاقتصادي الحقيقي لا يُقاس بمجرد ارتفاع معدلات الناتج المحلي، وإنما بقدر انعكاسه على تحسين حياة الناس وتحقيق العدالة الاجتماعية. وقد برزت هذه القناعة بشكل واضح في أدبيات الأمم المتحدة ومؤسساتها المعنية؛ إذ أكّدت على ضرورة ربط السياسات الاقتصادية بسياسات اجتماعية شاملة لتحقيق

[16] الذكاء الاصطناعي سيعيد تشكيل ملايين الوظائف - الإسكوا تدعو إلى تحول عاجل في المهارات في المنطقة العربية 2025

[17] المنتدى الاقتصادي العالمي- تقرير مستقبل الوظائف 2025

تنمية متوازنة. ويؤسس هذا الإطار المفاهيمي المشترك لبناء عقد اجتماعي جديد في الدول العربية[18]، قوامه نموذج تنموي يحقق الازدهار الاقتصادي وفي الوقت نفسه يضمن العدالة الاجتماعية والاستدامة للأجيال الحالية والقادمة. هذا هو جوهر التنمية الشاملة التي تنشدها منظمة العمل العربية في رؤيتها لمستقبل أكثر إنصافًا وازدهارً في الدول العربية.

2.1 - أهمية ربط النمو الاقتصادي المستدام بالعدالة الاجتماعية

إن تحقيق نمو اقتصادي مستدام في أي مجتمع لا يمكن فصله عن العدالة الاجتماعية، فمن دون عدالة اجتماعية، يصبح النمو معرضًا للاختلالات ومهددًا بعدم الاستمرار؛ ذلك أن اتساع الفجوات الاجتماعية وغياب التوزيع العادل والمتكافئ لثمار النمو يولّدان التوترات وعدم الاستقرار مما يقوّض أي مكتسبات اقتصادية وتنموية. لذا تشدّد الأدبيات التنموية الحديثة على أن النمو الاقتصادي المستدام لا يمكن تحقيقه دون تكامل حقيقي مع أهداف العدالة الاجتماعية.

وتؤكد المرجعيات الدولية والاقليمية الترابط الوثيق بين المسارين الاقتصادي والاجتماعي. فعلى سبيل المثال، ينص الهدف الثامن من أهداف التنمية المستدامة على "**تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع**" بحلول عام 2030. هذا النص يُجسد التلازم بين تحقيق نمو اقتصادي من جهة، وتوفير فرص عمل لائق للجميع من جهة أخرى، كشرطين متلازمين للتنمية المستدامة. وبالمثل، تتبنى أجندة العمل اللائق منظورًا شموليًا يربط توفيرفرص العمل وضمان حقوق العمال وتوسيع الحماية الاجتماعية وتعزيز الحوار الاجتماعي كأركان لا غنى عنها لأي استراتيجية تنموية ناجحة. فهذه الأجندة الأممية للعقد الاجتماعي الجديد في عالم العمل تؤكد أن النمو الاقتصادي لكي يكون شاملًا ومستدامًا ينبغي أن يقترن بتحسين مستوى معيشة العاملين وضمان حقوقهم الأساسية.

وتُبرز التجارب الدولية والإقليمية العلاقة التكاملية بين النمو الاقتصادي المستدام والعدالة الاجتماعية. فالنمو الاقتصادي الذي يترافق مع سياسات لإعادة التوزيع العادل للدخل واستثمارات في رأس المال البشري يؤدي إلى توسيع الطبقة الوسطى وتحفيز الطلب المحلي، مما يعزز استمرارية النمو نفسه في حلقة حميدة. وفي المقابل، تُساهم العدالة الاجتماعية، عبر تقليص التفاوتات وتوفير شبكات الأمان الاجتماعي، في تهيئة بيئة مستقرة ومحفزة وجاذبة للاستثمار والإنتاج.

وقد أثبتت العديد من الدراسات الأممية أن البلدان التي نجحت في تحقيق قفزات تنموية هي التي اعتمدت سياسات اقتصادية واجتماعية متوازنة، ربطت فيها بين زيادة الإنتاجية والنمو وبين توسيع نطاق الخدمات الأساسية كالتعليم

[18] منظمة العمل العربية -نحو عقد اجتماعي جديد في الدول العربية: الحوار الاجتماعي سبيلنا نحو مستقبل آمن وعادل ومستدام

والصحة والحماية الاجتماعية لجميع المواطنين. من جهة أخرى، عندما يهمل النمو الاقتصادي اعتبارات العدالة الاجتماعية، غالبًا ما تظهر اختلالات هيكلية كارتفاع معدلات البطالة بين فئات معينة أو تركز الثروة في شريحة ضيقة، مما يؤدي إلى إعاقة النمو في المدى البعيد بفعل الاضطرابات الاجتماعية أو هجرة العقول والعمالة بحثًا عن فرص أكثر إنصافًا.

إن التعليم والعمل اللائق والحماية الاجتماعية تُمثل ركائز تنموية مشتركة تحقق الترابط بين النمو والعدالة الاجتماعية. فالاستثمار في التعليم الجيد والتدريب المهني يسهم مباشرة في رفع إنتاجية الاقتصاد وتهيئة القوى العاملة لوظائف المستقبل، وفي نفس الوقت يُعدِّ أحد أهم أدوات تمكين الأفراد وتحقيق تكافؤ الفرص. والعمل اللائق، بما يكفله من أجر عادل وظروف عمل ملائمة وحماية اجتماعية، هو الوسيلة الرئيسية لتوزيع ثمار النمو على أفراد المجتمع بكرامة.

أما نظم الحماية الاجتماعية الشاملة (بما فيها التأمين الصحي وتأمين البطالة ومعاشات الشيخوخة والدعم الموجّه للفئات الفقيرة) فهي صمام الأمان الذي يحول دون سقوط الشرائح الضعيفة في براثن الفقر خلال دورات الانكماش الاقتصادي، كما تساهم في استقرار الاستهلاك المحلي خلال الأزمات. لهذه الأسباب، فإن التعليم والعمل اللائق والحماية الاجتماعية ليست مجرد خدمات اجتماعية، بل هي استثمارات منتجة تعزز إمكانات النمو الاقتصادي على المدى الطويل من خلال بناء رأس المال البشري وضمان السلم الأهلي.

وفي سياق التحولات العالمية الراهنة، يبرز دور التكنولوجيا والحوكمة كعوامل تمكين جوهرية لردم الفجوة بين النمو والسياسات الاجتماعية. فقد أصبحت التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي محركان قويان للنمو الاقتصادي من خلال ما توفره من ابتكارات وفرص وقطاعات جديدة في الاقتصاد الرقمي. لكنهما أيضًا يطرحان تحديات تتعلق بمستقبل العمل وشكل سوق العمل (مثل أتمتة بعض الوظائف والمهام وظهور أنماط عمل غير تقليدية)، مما يستدعي تطوير سياسات اجتماعية استباقية لحماية العمال المعرضين للمخاطر وتزويدهم بالمهارات الجديدة. هنا تلعب الحَوْكَمة الرشيدة دورًا حاسمًا في رسم السياسات التي تضمن توزيع مكاسب التكنولوجيا بشكل عادل، وتنظيم سوق العمل الرقمي، وضبط ممارسات الاقتصاد الجديد بما يتوافق مع معايير العمل اللائق. كما أن الحوكمة الجيدة ، بما تتضمنه من شفافية ومساءلة ومشاركة في صنع القرار، تضمن تكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية ضمن رؤية موحّدة.

على سبيل المثال، يمكن لآليات التنسيق الحكومي بين وزارات الاقتصاد والعمل والتعليم والشؤون الاجتماعية أن تضمن أن سياسات جذب الاستثمار أو التحول الرقمي تأخذ بالاعتبار آثارها على التوظيف وبناء المهارات والحماية الاجتماعية. كذلك تتيح الحوكمة إشراك أصحاب المصلحة المختلفين (من قطاع خاص واتحادات عمالية) في الحوار الاجتماعي حول أفضل السبل لتحقيق نمو شامل ومستدام يستفيد منه الجميع.

وقد أكدت المرجعيات الدولية كأجندة 2030 للتنمية المستدامة على هذا الترابط العضوي، داعيةً الدول إلى انتهاج سياسات تكاملية تكفل أن يكون النمو الاقتصادي مستدامًا وشاملًا، وفي ذات الوقت تُرسِّخ العدالة الاجتماعية من

خلال توفير التعليم والصحة والعمل اللائق والحماية الاجتماعية للجميع. إن تبني هذه المقاربة التكاملية في المنطقة العربية بات أمرًا بالغ الأهمية في ظل ما تواجهه من تحديات تنموية: فارتفاع البطالة، واتساع التفاوت في الدخل، وضعف الحماية الاجتماعية، كلها عقبات أمام الاستقرار والنمو يمكن تجاوزها عبر سياسات تربط بشكل صريح بين تحقيق الازدهار الاقتصادي وتحسين العدالة الاجتماعية. بذلك فقط يمكن ضمان تنمية اقتصادية مستدامة تلبي احتياجات الحاضر الاقتصادية والاجتماعية دون المساس بقدرة الأجيال المقبلة على تحقيق تطلعاتها.

القسم الثاني

الارتباطات بين النمو الاقتصادي المستدام والعدالة الاجتماعية في الدول العربية

القسم الثاني: الارتباطات بين النمو الاقتصادي المستدام والعدالة الاجتماعية في الدول العربية

1.2 - الأداء الاقتصادي والاتجاهات الهيكلية

شهدت المنطقة العربية خلال عامي 2024 و2025 تباينات ملحوظة في أدائها الاقتصادي. فبفعل الأزمات السياسية والاقتصادية المتداخلة تباطأ النمو الإقليمي إلى نحو 2.5% عام 2024، وهو معدل منخفض يعكس تأثير الأزمات وعدم الاستقرار (لا سيما الحرب في قطاع غزة ولبنان وعدم الاستقرار في السودان) إلى جانب تقلبات أسعار الطاقة على الاقتصادات العربية. ورغم ذلك، من المتوقع أن يتسارع النمو مجددًا ليبلغ حوالي 3.9% في 2025 مع تحسّن الأوضاع نسبيًا.[19] ويعود هذا التحسّن المتوقع إلى استمرار بعض الدول، وخصوصًا دول مجلس التعاون الخليجي، في الاستثمار بالمشروعات غير النفطية وتنفيذ إصلاحات هيكلية تدعم التنويع الاقتصادي.[20]

وتفيد التقديرات المحدثة لعامي 2024 و2025 بأن التباينات الحادة مستمرة بين الدول العربية في معدلات النمو الاقتصادي، سواء من حيث الأداء الفعلي أو التوقعات المستقبلية؛ إذ تحافظ دول مجلس التعاون على معدلات نمو معتدلة إلى مرتفعة مع فروقات بين المصادر، بينما تبقى التوقعات في عدد من الدول غير النفطية أو المتأثرة بالاضطرابات وعدم الاستقرار منخفضة أو سالبة.

الجدول (1) أدناه يوضح الفروقات في توقعات النمو الحقيقي للناتج المحلي الإجمالي :

الدولة	النمو الفعلي 2024	توقعات إسكوا 2024	توقعات إسكوا 2025	توقعات البنك الدولي 2024	توقعات البنك الدولي 2025
السعودية	4.00%	2.70%	5.60%	1.30%	3.20%
الإمارات	4.00%	4.10%	3.50%	3.90%	4.60%
قطر	2.20%	2.30%	2.40%	2.60%	2.80%
الكويت	3.60%	2.10%	3.00%	1.30%	2.80%
البحرين	3.60%	3.10%	3.30%	3.00%	3.50%
عُمان	2.70%	1.90%	2.70%	1.70%	3.00%
مصر	2.70%	3.00%	4.40%	2.40%	3.80%
الأردن	2.70%	2.90%	3.00%	2.40%	2.40%
المغرب	2.60%	3.00%	3.20%	3.20%	3.40%
تونس	2.70%	1.00%	3.20%	2.40%	2.50%
لبنان	—	-1.90%	1.40%	-7.10%	4.70%
العراق	2.90%	3.50%	4.10%	-2.90%	2.20%
الجزائر	—	3.00%	3.00%	3.30%	3.20%

[19] الإسكوا – مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2023-2024

[20] صندوق النقد العربي – تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2025

ليبيا	—	7.90%	6.40%	-2.90%	12.30%
اليمن	2.00%	-1.00%	1.00%	-1.50%	—
السودان	—	-12.60%	-2.40%	—	—
سوريا	—	0.50%	3.40%	—	—
فلسطين (الضفة/غزة)	—	-13.30%	0.80%	-26.60%	1.60%
موريتانيا	—	5.10%	4.30%	—	—
الصومال	—	3.10%	3.30%	—	—
جيبوتي	—	6.50%	5.60%	6.00%	5.20%

جدول 1: التقديرات المحدثة لعامي 2024 و2025 من كل من الإسكوا والبنك الدولي

دول مجلس التعاون الخليجي: واجهت اقتصادات الخليج تباطؤًا في 2024 تأثرًا بخفض إنتاج النفط الطوعي ضمن اتفاقيات أوبك+ وانخفاض أسعار الطاقة، غير أنّ الإنفاق العام والاستثمار الحكومي الكبير في القطاعات غير الهيدروكربونية حدّ من تبعات ذلك.[21] بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي في دول الخليج نحو 2.2% في 2024 حسب بعض التقديرات، مع توقع ارتفاعه بشكل ملموس إلى قرابة 4% في نهاية 2025 مدفوعًا بنمو القطاع غير النفطي ومشروعات البنية التحتية[22]. ويقدّر أن يصل نمو اقتصادات دول مجلس التعاون بنحو 4.3% في 2025 بفضل هذه السياسات التي عوّضت جزءًا كبيرًا من خسائر خفض إنتاج النفط. وتُظهر هذه الاتجاهات نجاحًا نسبيًا في تنويع القاعدة الإنتاجية وتقليل الاعتماد على النفط، حيث بات النمو الخليجي أكثر متانة أمام صدمات أسواق الطاقة.

الدول العربية المتوسطة الدخل المستوردة للنفط: حققت الدول العربية غير النفطية ذات الدخل المتوسط نموًا متواضعًا لكنه متصاعد. فقد سجلت نحو 2.8% في 2024، وترجح التوقعات ارتفاعه إلى قرابة 3.6% في 2025، ويعود ذلك جزئيًا إلى زيادة الطلب العالمي على الفوسفات والغاز، مما أفاد دولًا كمصر والمغرب وتونس. وقد أسهمت إصلاحات مالية وهيكلية تدريجية (مثل تحسين إدارة الضرائب وترشيد الإنفاق العام وتيسير السياسة النقدية) في دعم استقرار الاقتصاد الكلي ومهد لتحسن آفاق النمو.

الدول المصدرة للنفط خارج دول مجلس التعاون الخليجي: تباينت أوضاع هذه المجموعة (وأبرزها الجزائر والعراق وليبيا واليمن)، فبعضها شهد انكماشًا أو نموًا محدودًا في 2024 ، إلا أن التوقعات تشير إلى نمو يقارب 3.3% في 2025 يرتفع نحو 3.8% في 2026. مدفوعاً بتحسن نسبي في الإنتاج النفطي وتعافي النشاط في ليبيا، إضافة لاستمرار زخم النمو في الجزائر. وتظل آفاق هذه الدول (خاصة ليبيا واليمن) شديدة الارتباط بالاستقرار الأمني والسياسي الداخلي، إذ أن أية انتكاسة قد تنعكس سلباً على المكاسب الاقتصادية المحققة.

[21] الإسكوا: أزمات سياسية واقتصادية تلقي بظلالها على النمو في المنطقة العربية حتى 2026

[22] صندوق النقد العربي – تقرير آفاق الاقتصاد العربي 2025

كما من المتوقع أن تستفيد بعض البلدان متوسطة الدخل من تحسن النشاط السياحي وتدفقات الاستثمار، بينما تواجه البلدان منخفضة الدخل والدول المتأثرة بالأزمات تحديات أكثر حدة تشمل ضعف القدرات الإنتاجية، وهجرة الأدمغة، وتقلص الحيز المالي، وارتفاع الاحتياجات الإنسانية، ما يتطلب دعمًا دوليًا وإعادة توجيه السياسات نحو تعزيز الصمود الاقتصادي والاجتماعي.

الدول الأقل نموًا والمتأثرة بالأزمات: واصلت الدول العربية الأقل نموًا (مثل السودان وسوريا واليمن والصومال وجيبوتي) مسارًا اقتصاديًا هشًا، وإن سجلت مجتمعة معدل نمو إيجابي مدعومًا بزيادة النشاط في القطاعات الاستخراجية. إن أقل البلدان نموًا حققت نموًا بنحو 4.4% عام 2024، مستفيدة من تحسن إنتاجية قطاعات مثل التعدين والزراعة. لكن ينبغي الإشارة إلى أن هذه النسبة تخفي تباينات كبيرة وحالة عدم يقين مرتفعة، فبعض تلك الدول (كالسودان) شهدت انكماشًا حادًا في 2024 نتيجة عدم الاستقرار. فقد انكمش اقتصاد السودان بحوالي 12.6%، واقتصاد فلسطين بحوالي 13.3%- خلال 2024 بسبب الحروب والاضطرابات، فيما واصل اقتصاد لبنان الانكماش بنسبة تفوق 1.9%-. هذه الأرقام تعكس الثمن الباهظ للنزاعات على النمو والاستقرار الاقتصادي في بعض الدول العربية. وبالمقابل، فإن حدوث أي تحسّن أمني قد يتيح لتلك البلدان هوامش نمو إيجابي في 2025 وما بعدها، انطلاقًا من قاعدة منخفضة وبدعم من المساعدات الدولية.

عمومًا، ورغم التحسن النسبي المتوقع للنمو الاقتصادي العربي في 2025-2026، لا تزال هناك تحديات هيكلية تكبح وتيرة التعافي الشامل. فتصاعد التوترات التجارية العالمية وتشديد الأوضاع المالية الدولية (مع استمرار أسعار الفائدة المرتفعة) يضيفان حالة من عدم اليقين قد تؤثر سلبًا على الطلب الخارجي الموجّه للدول العربية. كذلك يُشكل انخفاض أسعار النفط مؤخرًا ضغطًا على هوامش الموازنات في الاقتصادات النفطية. لذا يؤكد صندوق النقد العربي أن الحفاظ على زخم النمو المستقبلي يرتبط بمدى فعالية الإصلاحات الهيكلية واستمرار سياسات تنويع الاقتصاد وتعزيز التنافسية. إن رفع كفاءة المالية العامة وتحسين بيئة الأعمال لجذب الاستثمارات، إلى جانب تعزيز التكامل الاقتصادي الإقليمي، أصبحت ضرورات ملحة لتقوية منعة الاقتصادات العربية أمام الصدمات الخارجية، هذه الجهود الهيكلية وإن كانت تسير بوتيرة متفاوتة بين الدول تشكل ركيزة أساسية لربط النمو الاقتصادي بالعدالة الاجتماعية بشكل مستدام وشامل في المنطقة.

2.2 - حالة العدالة الاجتماعية – الإنجازات والتحديات

رغم التحسن النسبي في المؤشرات الكلية لبعض الدول في عام 2025، لا تزال الفجوات الاجتماعية في المنطقة العربية بارزة، مما يطرح تحديات أمام فرص تحقيق العدالة الاجتماعية. فقد بقيت معدلات البطالة في الدول العربية من بين الأعلى عالميًا دون تحسن كافٍ، إذ قُدّرت بنحو 9.8% سنة 2024،[23] وهي نسبة تقرب من ضعف المعدل العالمي وتقارب ثلاثة أضعاف معدل البطالة في الاقتصادات المتقدمة (شكل 2). وبشكل خاص، تعاني الفئات الشابة والنساء من ضعف اندماجهم في سوق العمل؛ حيث بلغ معدل البطالة بين الشباب قرابة 26.4% في 2023 ، مع توقعات باستمرار هذا المستوى المرتفع في 2025. وتُظهر هذه الأرقام استمرار ظاهرة "البطالة الهيكلية" وصعوبة توفير وظائف كافية لاستيعاب الداخلين الجدد إلى سوق العمل، على الرغم من استعادة النمو الاقتصادي بعض عافيته.[24]

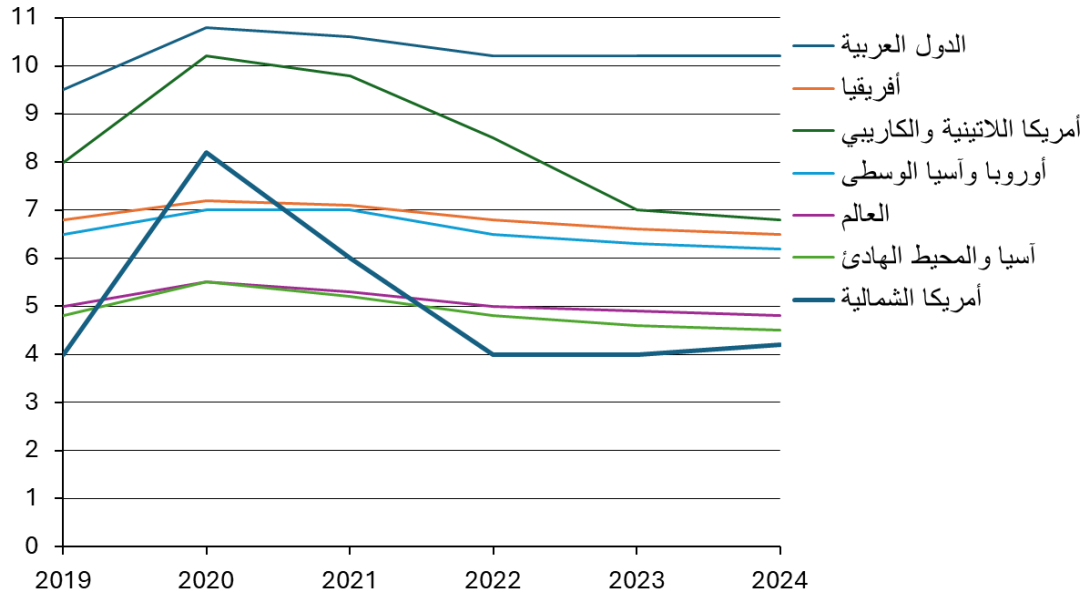

شكل 2: منظمة العمل الدولية: معدلات البطالة (%) حسب الأقاليم 2019 - 2024

إلى جانب ذلك، تستمر معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة عند أدنى المستويات عالميًا رغم بعض التحسن مؤخراً. فالمنطقة العربية (باستثناء دول الخليج) تسجل أدنى معدل لمشاركة الإناث في سوق العمل عالمياً بنسبة تقارب 11.7% فقط في 2024 (مقابل 66.2% للذكور). وحتى عند تضمين دول الخليج ذات النسب الأعلى نسبيًا، يرتفع معدل المشاركة النسائية إلى حوالي 25.5% فقط؛ ليبقى بذلك ثاني أدنى معدل إقليمي في العالم بعد جنوب آسيا. وتعكس هذه الفجوة الكبيرة واقعًا اجتماعيًا متجذرًا، حيث تؤدي الأعراف والتحديات المؤسسية إلى إقصاء شريحة واسعة من النساء عن سوق العمل. إن الفجوة بين الجنسين في المشاركة الاقتصادية في الدول العربية هي الأكبر عالميًا، إذ تزيد فجوة المشاركة بين الذكور والإناث عن 61 نقطة مئوية بين البالغين (84.2% للرجال مقابل 23.7% للنساء في 2023)، ونحو 33 نقطة مئوية بين الشباب. هذه الفوارق كبيرة بالمقارنة مع المعدل العالمي، الذي يقل عن نصف الفجوة العربية لكلتا الفئتين

[23] تقرير التشغيل والآفاق الاجتماعية في الدول العربية، اتجاهات 2024

[24] منظمة العمل الدولية - تقرير التشغيل والتنمية الاجتماعية 2024

العمريتين. كما تنعكس آثار التمييز بين الجنسين في نوعية الوظائف والمناصب؛ حيث لا تشغل النساء سوى 11% من المناصب الإدارية بالمنطقة مقابل متوسط عالمي يبلغ 27%. ورغم ما شهدته بعض الدول من مبادرات لتمكين المرأة اقتصاديًا بما في ذلك إصلاحات تشريعية وتحسن ملحوظ لمشاركة النساء في قوة العمل بدول خليجية معينة تبقى معوقات مشاركة المرأة (مثل مسؤوليات الرعاية الأسرية وضعف سياسات التوفيق بين العمل والأسرة والتحيز في بيئة العمل) عائقًا أساسيًا أمام العدالة الجندرية في سوق العمل.

على صعيد الفقر والدخل، ورغم جهود التعافي الاقتصادي بعد الجائحة والأزمات المركبة، لا تزال معدلات الفقر في المنطقة العربية عند مستويات مقلقة مع تفاوتات حادة بين الدول والفئات. وتشير أحدث التوقعات إلى أن حوالي ثلث سكان المنطقة العربية (34.2%) يعيش تحت خط الفقر في عام 2024، مع تراجع طفيف فقط ليصل إلى 33.4% بحلول عام 2026.[25] وتشير هذه الاتجاهات إلى أن مكاسب النمو لم تنعكس كفايةً على الحد من الفقر، بل لا تزال المؤشرات الاجتماعية في معظم الدول – خاصة الهشة أو المتأثرة بالأزمات – تُظهر حالة من التدهور النسبي.[26]

فبينما تتحسن المؤشرات تدريجيًا في بعض الاقتصادات متوسطة الدخل، تعمّق الاضطرابات والأزمات الممتدة الفقر في البلدان الهشّة، وتبدّد سريعًا أي مكاسب اجتماعية تحققت خلال سنوات. ويشير رصد أمي إلى أنّ النزاعات يمكن أن تمحو في أشهر معدودة منجزات تنموية تراكمت لعقود، وهو ما تجسّد بوضوح في تأثيرات الحرب على قطاع غزة منذ أكتوبر 2023.[27] وفي حين لم تتوفر بعد تقديرات موحدة وفق خط الفقر الدولي الجديد (2.15 دولار)، إلا أن الاتجاه العام يشير بوضوح إلى أن النزاعات والأزمات والضعف المؤسسي في بعض الدول قد دفعت شرائح واسعة من السكان إلى الفقرالمدقع والمزمن.

وتختلف مستويات الفقر بين المجموعات الفرعية للدول العربية (جدول 2):

- في الدول منخفضة الدخل، يُتوقّع أن يبلغ معدل الفقر نحو 58% في عام 2026، وهو من بين الأعلى عالميًا.
- في الدول المتأثرة بالأزمات، يظل الفقر مرتفعًا أيضًا بمعدل يقارب 46.5% خلال نفس العام.
- أما في الدول متوسطة الدخل، فتُقدَّر نسبة الفقر بـــ 25.1% في 2024، مع تراجع متوقع إلى 24.0% في 2026، مدفوعًا بتحسّن طفيف في وتيرة النمو الاقتصادي وبعض برامج الحماية.
- وفي دول الخليج (الدول ذات الدخل المرتفع)، يُسجَّل أدنى مستوى للفقر بمتوسط يهبط تدريجيًا من 10.3% إلى 9.6% خلال 2024–2026.

[25] مسح التطورات الاقتصادية والاجتماعية في المنطقة العربية 2023-2024

[26] اسكوا - الحد من الفقر متعدد الأبعاد: مهمة غير مكتملة في عدة دول عربية

[27] انكمش اقتصاد غزّة بنسبة 83%في عام 2024، ما دفع جميع السكّان البالغ عددهم 2.3 مليون شخص إلى حافة الفقر .

الفئة/ معدل الفقر%	2019	2024	2025	2026	مؤشر جيني 2024
الدول منخفضة الدخل	51.01	58.95	58.81	57.96	33.6
الدول متوسطة الدخل	22.31	25.07	24.56	24.04	30.6
الدول مرتفعة الدخل	11.52	10.29	9.96	9.63	36.9
الدول المتأثرة بالأزمات	40.95	47.29	47.15	46.49	31.9
جميع الدول العربية	29.8	34.2	33.91	33.4	31.9

جدول 2: نسب الفقرومؤشر جيني حسب خطوط الفقر لدى الاسكوا 2024

وتعكس هذه الأرقام فجوة تنموية واجتماعية واسعة داخل المنطقة، وهو ما سيتطرق إليه التقرير لاحقًا في محور "فجوة النمو والعدالة الاجتماعية."

من جانب آخر، تكتسب أبعاد الفقر متعدد الأبعاد أهمية متزايدة، حيث لا يُقاس الفقر فقط بالدخل بل أيضًا بنقص الخدمات والحقوق الأساسية كالصحة والتعليم والمسكن اللائق. وفي هذا السياق، حذرت الأمم المتحدة من أن الحرب على قطاع غزة أواخر 2023 قد تدفع نحو 2.3 مليون فلسطيني إلى دائرة الفقر متعدد الأبعاد، نتيجة حرمانهم الجماعي من سبل العيش الكريم والخدمات الأساسية، بما في ذلك المياه، والكهرباء، والرعاية الصحية، والسكن. وهو ما يفاقِم هشاشة رأس المال البشري ويقوّض فرص الاندماج الاقتصادي والاجتماعي مستقبلًا.

وتُعد المنطقة العربية الوحيدة في العالم التي ارتفع فيها معدل الفقر المدقع منذ عام 2010. فبينما كان نحو 4% فقط من السكان يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم عام 2010، تصاعد هذا المعدل في السنوات اللاحقة نتيجة الاضطرابات والأزمات. وإلى جانب ذلك، كان حوالي 40% من العرب يعيشون تحت خط $2.75 دولار/اليوم عام 2010، مما يبرز اتساع شريحة الفقراء وفق خطوط فقر أعلى نسبيًا.[28]

أمام هذه التحديات، تكثفت الجهود الرسمية لتعزيز شبكات الأمان الاجتماعي في البلدان العربية خلال 2024-2025. فقد رفعت العديد من الحكومات مخصصات برامج الدعم والحماية الاجتماعية في موازناتها لمحاولة كبح جماح الفقر وحماية الفئات الهشة من تبعات الأزمات الاقتصادية. على سبيل المثال، خصصت الجزائر نحو ثلث موازنتها لعام 2025 للتحويلات الاجتماعية ودعم الأسعار والفئات الضعيفة (حوالي 42.5 مليار دولار، تمثل 33% من الإنفاق العام). كما عززت مصر والمغرب والأردن ودول الخليج العربية موازنات الدعم النقدي وبرامج المعونات المباشرة ورفع الأجور الدنيا، في خطوات تستهدف تخفيف أعباء المعيشة عن المواطنين وتحسين شبكة الأمان الاجتماعي. وقد أسهمت هذه الإجراءات في تحقيق بعض الإنجازات الاجتماعية مثل توسيع قاعدة المستفيدين من التحويلات النقدية (كبرنامج "تكافل وكرامة" في مصر، وبرامج الدعم النقدي في الأردن والمغرب)، وتخفيف حدة الفقر مؤقتًا لدى الشرائح الأشد فقرًا.[29]

[28] المكتب الإقليمي العربي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي – إحصاءات الفقر المدقع 2010 - 2023

[29] الاسكوا: تقارير الإنفاق الاجتماعي في موازنات الدول العربية 2025 (مصر، الجزائر، المغرب وغيرها)

ويُعزَّز هذا التحليل من خلال الشكل 2، الذي يُبيِّن العلاقة بين مستوى الدخل في الدول العربية (مقاسًا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) ومستوى التقدّم في مؤشر الحماية الاجتماعية:

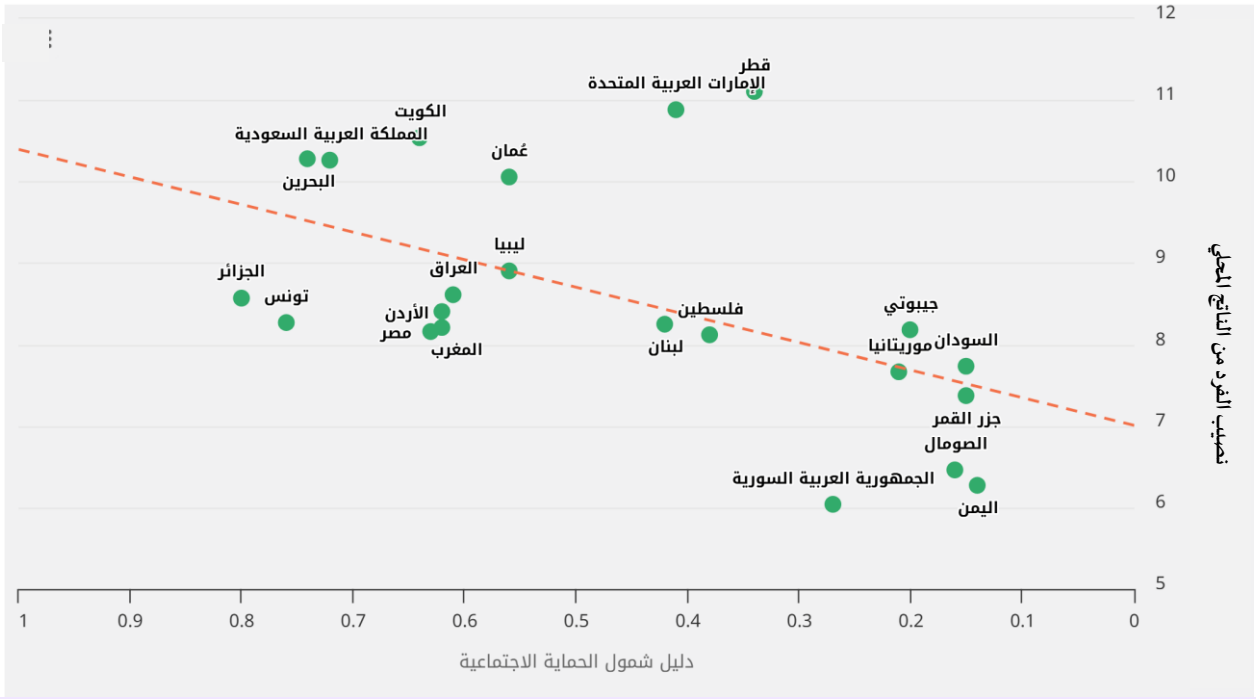

الشكل (2): نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار الأمريكي) مقابل مؤشر للحماية الاجتماعية في الدول العربية
المصدر: الإسكوا، باستخدام مؤشرات البنك الدولي للناتج المحلي الإجمالي.

يوضّح الشكل وجود علاقة طردية عامة بين الدخل ومستوى الحماية الاجتماعية، غير أن عدداً من الدول (مثل الجزائر وتونس) تتجاوز المتوسط في مستوى الحماية الاجتماعية رغم محدودية دخلها، مما يدل على أن السياسات الاجتماعية التوزيعية تلعب دورًا حاسمًا في تقليص الفجوة بين النمو والعدالة الاجتماعية.

وفي المقابل، تُظهر دول أخرى ذات دخل مرتفع فجوة واضحة بين الإمكانات الاقتصادية ومستوى التقدم في شبكات الحماية، مما يؤكد أن النمو الكمي لا ينعكس تلقائيًا في تحسين العدالة الاجتماعية ما يعيد التأكيد على الحاجة إلى مواءمة السياسات الاقتصادية والاجتماعية ضمن رؤية شمولية للتنمية المستدامة.

وبشكل عام، يبدو أن مدى التغطية الفعلية للحماية الاجتماعية في المنطقة لا يزال محدودًا ولا يرقى للمستوى المطلوب؛ فشبكات الأمان القائمة تعاني من ثغرات في الشمول والتوزيع، خصوصًا فيما يتعلق بتغطية الفئات الضعيفة مثل الأطفال وكبار السن والعاملين في القطاع غير المنظم. على سبيل المثال، لا يحصل سوى 15.4% فقط من أطفال المنطقة العربية على أي نوع من الحماية الاجتماعية (مقابل متوسط عالمي يبلغ 26.4%) [30]، وينسحب وضع التغطية المحدودة هذا أيضًا على فئات عمرية أخرى، فمتوسط التغطية القانونية لنظم التقاعد لا يتجاوز 46% من السكان في الدول العربية، مع انخفاض تغطية النساء إلى نحو 34.8% فقط منها (وهذا يعكس بدوره الفجوة بين الجنسين في وظائف القطاع الرسمي المؤمَّن).[31]

[30] الدليل نحو حماية اجتماعية شاملة في المنطقة العربية: التحديات والفرص
[31] منظمة العمل الدولية – الضمان الاجتماعي: حقائق وأرقام

توجد فجوة بين الدول العربية من حيث شمولية نظم الحماية الاجتماعية، حيث يُظهر التفاوت بين البلدان التي نجحت في بناء منظومات حماية شـاملة وتلك التي لا تزال في مراحل محدودة أو متوسـطة من الشـمول، خاصـة في الدول ذات الموارد المحدودة أو السـياقات الهشـة مثل سـوريا واليمن والسـودان والصـومال وجيبوتي، فأقل من ربع الدول العربية وصـلت إلى مسـتويات شـمول عالية (شـمولية الحماية الاجتماعية فوق 0.7)، بينما تقع غالبية الدول ضـمن الفئة المتوسطة، ويظل عدد معتبر في الفئة الدنيا، ما يبرز الحاجة إلى إصلاحات تستهدف شمول الفئات المهمشة وغير المنظمة وتوسـيع أفق نظم الحماية لتشـمل الدخل، التقاعد، الأمومة، الطفولة، والعجز ضـمن هيكل منسـق وممول ومسـتدام. وبالتالي، فإن شـريحة واسـعة من القوى العاملة، لا سـيما في الاقتصـاد غير المنظم، تظل محرومة من التأمينات الاجتماعية والصحية، مما يقوض مبدأ العدالة الاجتماعية ويزيد من قابلية الأسر للوقوع في براثن الفقر عند أول أزمة.

ويُذكر أن القطاع غير المنظم يسـتوعب نسـبة كبيرة من العمالة في الدول العربية،غالبًا ما يعملون دون عقود أو حماية تأمينية. هذا الواقع يفرض تحديًا هيكليًا يتمثل في توسيع نطاق الحماية الاجتماعية ليشمل العمالة غير المنظمة والفئات الهشة، وضمان استدامة نظم الضمان الاجتماعي ماليًا في ظل ارتفاع الطلب عليها.

ويُبرز الشـكل 3 التالي الفجوة الهيكلية الحادة في سـوق العمل في الدول العربية مقارنة بالمسـتويات العالمية من حيث ضعف الحماية الاجتماعية للعاملين:

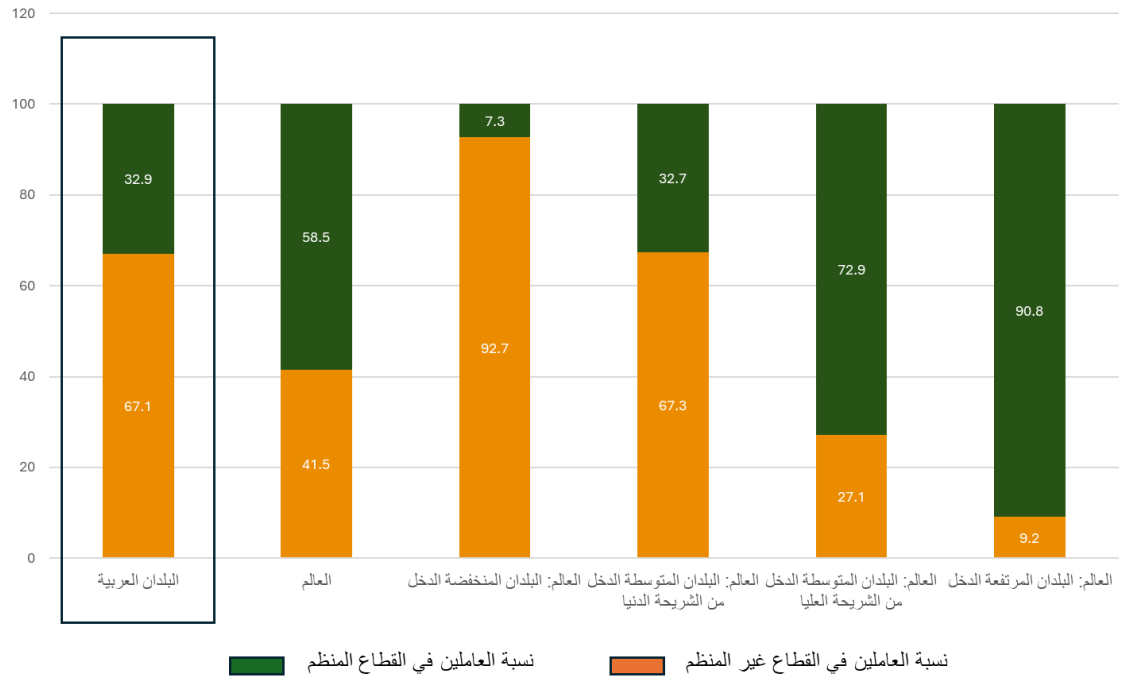

الشكل (3): تغطية برامج التقاعد ونسبة العمالة غير النظامية - المصدر: منصة الحماية الاجتماعية التابعة لمنظمة العمل الدولية

تشـير البيانات إلى أن نسـبة العمالة غير النظامية في الدول العربية تبلغ 67.1%، وهي قريبة من مسـتويات الدول منخفضـة الدخل، وتُعد من بين الأعلى عالميًا. في المقابل، لا تتجاوز نسـبة العاملين الذين يسـاهمون في برامج التقاعد سـوى 32.9% من إجمالي القوة العاملة، ما يعني أن ثلثي العاملين تقريبًا يعملون دون أي شـكل من أشـكال التأمين على الدخل عند الشيخوخة أو التعطل.

وعند المقارنة بالمتوسـط العالمي (41.5%) أو مع الدول المتوسـطة الدخل (27.1%)، يظهر التحدي المزدوج الذي تواجهه المنطقة: ارتفاع كبير في حجم الاقتصـاد غير المنظم، وضـعف في شـمول نظم التأمينات الاجتماعية. هذا ينعكس في هشـاشـة الوضـع الاجتماعي لغالبية العاملين، ويسـتدعي إصـلاحات تشـمل توسـيع نطاق الاشـتراك في برامج الحماية الاجتماعية وربطها بإصلاحات سوق العمل وتنظيم القطاع غير المنظم.

بالنظر إلى مجمل المشـهد، يمكن القول إن العدالة الاجتماعية في الدول العربية حققت بعض المكاسـب المحدودة في السـنوات الأخيرة، إلا أن تلك المكاسـب تظل هشـة وجزئية أمام تحديات مزمنة. ومن ثمّ، تبقى الحاجة قائمة لاسـتكمال الإصلاحات الاقتصادية بجهود تنموية شـاملة تشـمل سـياسـات سـوق عمل نشـطة وتوسـيع الحماية الاجتماعية بتمويل مسـتدام وتحسـين الحوكمة والإدارة الرشـيدة، وهو ما يمهد للانتقال إلى محور "فجوة النمو والعدالة الاجتماعية" في القسم التالي.

3.2 - فجوة النمو والعدالة الاجتماعية

تكشـف الاتجاهات السـابقة عن وجود فجوة واضحة بين مسـارات النمو الاقتصـادي ومسـتويات العدالة الاجتماعية في المنطقة العربية. فعلى الرغم من تسـجيل بعض الاقتصـادات معدلات نمو متباينة، وأحيانًا إيجابية، خلال 2024–2025، فإن ثمار هذا النمو لم تتوزع على نحو منصف، ولم تصل انعكاساته الإيجابية بشكل كافٍ إلى الشرائح السكانية كافة، وخصوصًا الفئات الأقل حظًا. وتُعد هذه الفجوة بين الأداء الاقتصادي والمؤشرات الاجتماعية التحدي الأبرز أمام واضعي السياسات، حيث تتجلى في صور عدة :**بطالة رغم النمو، وفقررغم ارتفاع الناتج المحلي، وتفاوت متصاعد بين شرائح المجتمع على المستويين الجغرافي والجندري.**

أ. التفاوتات الجغرافية:

تتبدى فجوة النمو-العدالة الاجتماعية على المسـتوى الجغرافي في التباين الشـديد بين أحوال الدول والمناطق داخل الدولة الواحدة. فدول مجلس التعاون الخليجي مثلًا، برغم تباطؤها النسـبي في 2024، لا تزال تتمتع بمسـتويات معيشـية مرتفعة وشـبكات أمان اجتماعي أقوى، ما انعكس في بقاء معدلات الفقر المدقع دون 1% عمليًا في معظم هذه الدول. وعلى النقيض من ذلك، تواجه دول عربية أخرى أزمات تنموية حادة؛ إذ أدى **عدم الاسـتقرار** في

السـودان وفلسـطين واليمن وسـوريا إلى تراجع منجزات تنموية وارتفاع معدلات الفقر والحرمان وتراجع الخدمات الأساسية، بما جعل النمو الاقتصادي، حيثما تحقق، منفصلًا عن واقع الناس.

وفي داخل الدولة الواحدة، كثيرًا ما نجد فجوات مناطقية بين المناطق الحضـرية المزدهرة والمناطق الريفية أو الطرفية المحرومة. فعلى سـبيل المثال، تظهر بيانات بعض البلدان تركزًا أكبر للفقر والبطالة في الأقاليم الريفية والجنوبية مقارنة بالعواصـم والمدن الكبرى. ويعني ذلك أن ثمار النمو غالبًا ما تتركز في مراكز اقتصـادية محدودة جغرافيًا، بينما تظل مناطق طرفية متأخرة تنمويًا. إن اسـتمرار هذه الفجوات بين دول غنية وفقيرة، وبين مناطق داخل الدولة الواحدة يهدد التماسـك المجتمعي ويقوّض الاسـتقرار الاجتماعي، إذ يشـعر سـكان المناطق المحرومة بأنهم خارج معادلة النمو والازدهار.

ب. التفاوتات بين الجنسين والشمول الاجتماعي:

تتجسـد فجوة النمو والعدالة الاجتماعية أيضًـا في اسـتمرار عدم تكافؤ الفرص بين الجنسـين وبين الفئات الاجتماعية المختلفة في الاسـتفادة من العوائد الاقتصـادية. فرغم النمو الذي شـهدته بعض الاقتصـادات العربية، لم تتقلص بصورة جوهرية الفجوة بين الجنسين في سوق العمل أو في الدخل. وحسب تقديرات دولية، ما زالت المرأة العربية أقل حظًا في الحصـول على وظائف لائقة، وأدنى أجرًا عند التوظيف، وأضـعف تمثيلًا في مواقع صـنع القرار الاقتصادي. ويشير تصنيف المنتدى الاقتصادي العالمي على أن المنطقة العربية تحتل المرتبة الأخيرة عالميًا من حيث تكافؤ الفرص الاقتصـادية بين الجنسـين (بنسـبة تقارب 61.7% فقط من التكافؤ محققة عام 2024).[32] ورغم أن هذا المؤشـر شـهد تحسـنًا مقارنة بعقد مضـى (حيث ارتفعت درجة التكافؤ بنحو 3.9 نقاط منذ 2006)، فإنه يظل الأدنى عالميًا. ويعني ذلك أن النمو الاقتصـادي الحاصـل لم يكن شـاملًا للنسـاء بنفس درجة شـموله للرجال، وبقيت شريحة واسعة من طاقة العمل النسائية غير مستغلة بما يكفي، بما ينعكس سلبًا على فرص زيادة الإنتاجية والناتج وتعزيز الاندماج الاجتماعي. ويُقدَّر أنه لو تسـاوت معدلات توظيف النسـاء مع الرجال، لكان الناتج المحلي الإجمالي العربي أعلى بمئات المليارات من الدولارات وهذا يوضح كلفة الفجوة بين الجنسين على الاقتصاد.[33]

ويمتد مفهوم الشـمول كذلك إلى فئات الشـباب وخريجي التعليم وسـكان الأحياء الفقيرة، الذين لم ينعكس النمو الاقتصـادي على تحسـين ظروفهم المعيشـية أو إحداث فرص عمل لائقة لهم، مما أفرز ظواهر مقلقة مثل ارتفاع نسبة الشـباب غير المنخرطين في العمل أو التعليم أو التدريب (NEET) في عدة بلدان عربية. إن وجود هذه الفجوات الجندرية والاجتماعية يشير إلى أن عملية النمو الاقتصادي افتقرت إلى الإدماج الكافي، حيث استفادت من عوائدها شرائح معينة أكثر من غيرها.

[32] المنتدى الاقتصادي العالمي: تقرير الفجوة العالمية بين الجنسين 2024

[33] غولف تايمز: مقابلة مع المدير الإقليمي لمنظمة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية

- **الأثر على العدالة الاجتماعية:**

نتيجة لما سبق، اتسعت فجوة العدالة الاجتماعية بالتزامن مع مسار النمو الاقتصادي الحالي. ففي الوقت الذي راكمت فيه بعض الدول والفئات ثمار النمو، بقيت فئات أخرى تراوح مكانها أو تزداد تهميشًا. كما أن التعافي الاقتصادي الجزئي في بعض البلدان لم يُترجم بالضرورة إلى تحسن ملموس في مؤشرات التشغيل والحد من الفقر على نطاق واسع، وهو ما يعبّر عما يسمى "**النمو غير الاحتوائي**" أو "**النمو غير العادل**"، أي نمو اقتصادي لا ينعكس إيجابًا على حياة معظم المواطنين، وقد يترافق مع زيادة التفاوت في ظل غياب سياسات إعادة توزيع فعالة.

ومن مظاهر هذه الفجوة أيضًا استمرار عدم المساواة في الدخل والثروة. فمع أن معامل "جيني"[34] لقياس تفاوت الدخل في كثير من الدول العربية قد لا يبدو مرتفعًا جدًا مقارنة بمناطق أخرى (بسبب تقارب دخول معظم السكان عند مستويات متوسطة إلى متدنية)، إلا أن هناك تفاوتًا كبيرًا في توزيع الثروة وفرص الترقي الاقتصادي. إذ تتركز نسبة عالية من الثروات الخاصة في يد شريحة محدودة، ويصعب على الفقير أو ابن الأسرة محدودة الدخل الانتقال إلى الشرائح الأعلى دخلًا بسبب عقبات بنيوية (في التعليم والوظائف والامتيازات الاجتماعية).

وبذلك تعكس فجوة النمو والعدالة الاجتماعية استمرار الحلقة المفرغة للتفاوت: نمو اقتصادي دون سياسات كافية لتحقيق العدالة الاجتماعية يعمق عدم المساواة، وعدم المساواة بدورها تحدّ من إمكانات النمو المستدام والشامل عبر إضعاف الطلب المحلي وإقصاء موارد بشرية منتجة محتملة.

ج. التطورات حتى أواخر 2025 :

بحلول الربع الأخير من عام 2025، كانت ملامح فجوة النمو والعدالة الاجتماعية أكثر وضوحًا. فقد أدت أحداث العامين الماضيين بما فيها الحرب في فلسطين (قطاع غزة) والتحول السياسي في سوريا وتجدد الأزمات الاقتصادية في بعض الدول المثقلة بالديون إلى تعميق التفاوتات وتوسيع الفجوات. فالدول ذات الفوائض المالية تمكنت من الصمود بل وزيادة الإنفاق الاجتماعي، فيما وجدت الدول الأقل قدرة نفسها مضطرة إلى إجراءات تقشفية تحت وطأة شح الموارد. ونتيجة ذلك، تحسنت بعض المؤشرات الاجتماعية في دول، فيما استمرّ التدهور في أخرى. فعلى سبيل المثال، بينما أعلنت بعض دول الخليج العربية عن مبادرات إضافية للإسكان الاجتماعي ودعم رواد الأعمال الشباب، شهدت دول كاليمن مزيدًا من التراجع في الخدمات الأساسية وارتفاعًا في معدلات سوء التغذية و مستويات الفقر متعدد الأبعاد.

كذلك، شهدت نهاية 2025 استمرار الفجوة التعليمية والصحية بين دول المنطقة، حيث يتمتع سكان الدول الغنية بفرص تعليمية وصحية أعلى بكثير مما هو متاح في الدول منخفضة الدخل أو الخارجة من نزاع، بما يكرس فروقًا في

[34] مؤشر جيني (Gini Index) هو مقياس إحصائي يقيس درجة عدم المساواة في توزيع متغير معين (مثل الدخل، الثروة، الاستهلاك) بين مجموعة سكانية، ويتراوح بين 0 (مساواة تامة) و 1 (تفاوت تام)، وكلما ارتفعت القيمة، زاد التفاوت، ويُستخدم على نطاق واسع في علم الاقتصاد والاجتماع لقياس التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية.

رأس المال البشـري وفرص الحياة الكريمة. وتؤشـر هذه الفوارق إلى أن التقدم نحو أهداف التنمية المسـتدامة يسـير بسرعتين داخل المنطقة: تقدمٌ أسرع نسبيًا في الدول المستقرة، وبطء شديد، بل وتراجع، في الدول التي تعاني الأزمات.

في ضـوء ما تقدم، تؤكد الرسـائل التحليلية حتى نهاية 2025 أن معضـلة ربط النمو بالعدالة الاجتماعية لا تزال قائمة بقوة في الدول العربية. فرغم التحسـن النسـبي في الأداء الاقتصـادي الكلي لبعض البلدان، لم يشـعر المواطن العادي بتحسـن مماثل في حياته اليومية. لذا تبرز الحاجة إلى مقاربة سـياسـاتية جديدة تربط بشـكل أوثق بين النمو والعدالة الاجتماعية عبر الاسـتثمار في رأس المال البشـري (التعليم والصحة وتمكين الشـباب والمرأة)، وتوسـيع فرص العمل اللائق في القطاعات الإنتاجية ذات الكثافة العمالية، إلى جانب تطوير نظم الحماية الاجتماعية لتكون أكثر شـمولًا واسـتجابةً لاحتياجات الفقراء والفئات المهمشـة. كما تشـمل تعزيز التعاون والتكامل العربي وتبادل الخبرات بين الدول العربية لتجاوز التحديات المشتركة. إن سد فجوة النمو والعدالة يتطلب رؤية طويلة المدى تجعل الإنسان محور التنمية وغايتها، لضمان أن يُترجم النمو الاقتصادي إلى حياة أفضل للجميع دون ترك أحد خلف الركب.

القسم الثالث

أبعاد إطار المواءمة المستدامة بين النمو والعدالة الاجتماعية

القسم الثالث: أبعاد إطار المواءمة المستدامة بين النمو والعدالة الاجتماعية

يركّز هذا القسم على خمسة أبعاد تشكّل جوهر إطار المواءمة المستدامة في الدول العربية، وهي: **رأس المال البشري والتعليم، والتكنولوجيا والابتكار والتحول الرقمي، والاستدامة البيئية والتحوّل الأخضر، الحوكمة الرشيدة والإدارة المستدامة، والشراكات والتمويل المستدام.**

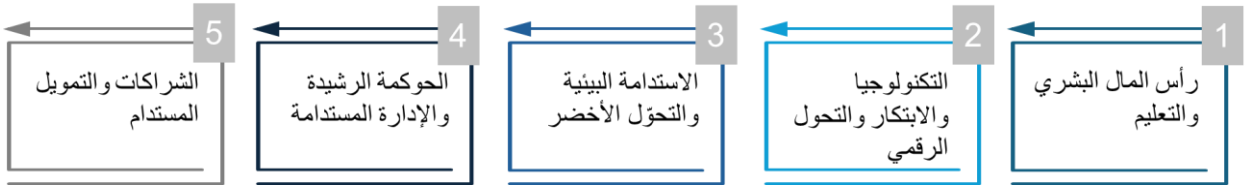

الشكل (4): أبعاد إطار المواءمة المستدامة بين النمو والعدالة الاجتماعية

تتسم هذه الأبعاد بترابطٍ وتكاملٍ وظيفي؛ إذ يعزّز كل بُعدٍ منها فعالية الأبعاد الأخرى، بما يضمن توازنًا ديناميكيًا بين **النمو الاقتصادي والتقدّم الاجتماعي والعدالة البيئية**. ومن شأن تعميق التكامل بينها أن يدعم استدامة التنمية على المدى الطويل، ويعزّز الازدهار الشامل، ويحدّ من الفجوات الاجتماعية داخل الدول وفيما بينها. في ما يلي تفصيل لهذه الأبعاد الخمسة ودورها في تحقيق المواءمة المستدامة بين النمو والعدالة الاجتماعية في المنطقة العربية.

1.3 - رأس المال البشري والتعليم

يُعتبر رأس المال البشري الركيزة الأساسية لتحقيق المواءمة بين التعليم وزيادة الإنتاجية وتحسين كفاءة سوق العمل. إذ تعتمد جودة التعليم والتدريب المهني ومدى توافقهما مع احتياجات سوق العمل على قدرة الدول على إعداد قوة عمل ماهرة تساهم بفاعلية في الاقتصاد. وكما تحدثنا بالسابق، تشهد الدول العربية تحديات في هذا الجانب تتمثل في فجوة المهارات والمواءمة؛ فرغم التحسّن في معدلات الالتحاق بالتعليم، لا يزال العديد من الخريجين يواجهون صعوبة في العثور على وظائف ملائمة، مما يشير إلى تواجد بطالة احتكاكية وفجوة مهارية وعدم تطابق بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.

ويُظهر جدول (3) بعض المؤشرات التي تبرز التحديات في رأس المال البشري العربي.

المؤشر	الوضع في المنطقة العربية (مقارنة عالمية)
معدل بطالة الشباب (2023)	24.4% – يقارب ضعف المتوسط العالمي للشباب
نسبة الالتحاق بالتعليم العالي	مرتفعة نسبيًا، بما في ذلك تفوّق الإناث عددًا من الخريجين في عدة دول
نسبة مشاركة المرأة في القوى العاملة	25.5% فقط، وهي الأدنى عالميًا (المتوسط العالمي ~49% في 2023)
نسبة الشباب غير المنخرطين (NEET)	31.5% من الشباب خارج العمل والتعليم أو التدريب (من أعلى المعدلات عالميًا)
معدل الإلمام بالقراءة والكتابة (الكبار)	تحسّن ملحوظ في العقود الأخيرة، لكنه يتفاوت بين الدول ويتأثر بالعوامل الجندرية

جدول (3): مؤشرات لرأس المال البشري بحسب تقرير منظمة العمل الدولية "التوظيف العالمي والتوقعات الاجتماعية": 2024

هذه الأرقام تعكس تحديات جودة التعليم والتشغيل في العالم العربي، خاصة فيما يتعلق بالشباب والنساء. ففي حين حققت المنطقة تقدمًا في زيادة معدلات الالتحاق والتعليم (حتى أن خريجات الجامعات يفقن أعداد الخريجين الذكور في بعض البلدان[35])، إلا أن مخرجات التعليم لا تترجم بشكل كافٍ إلى فرص عمل. كذلك، لا يزال ما يقارب ثلث الشباب العربي خارج التعليم أو العمل أو التدريب (فئة NEET)، مما يُنذر بضياع طاقات شابة ويتطلب مبادرات لدمجهم في عجلة الاقتصاد.[36]

أ. جودة التعليم والتدريب المهني وربطهما بسوق العمل:

تتمثل إحدى الأولويات الملحّة في رفع جودة نظم التعليم العام والمهني والتقني وتحديث المناهج بما يواكب احتياجات الاقتصاد الحديث. ويتضمن ذلك تعزيز الشراكات بين المؤسسات التعليمية وقطاعات الأعمال لضمان توافق المهارات المكتسبة مع فرص العمل المتاحة. على سبيل المثال، نجحت المملكة العربية السعودية عبر رؤية 2030 في إطلاق برامج لرفع جودة التدريب التقني والمهني، مما أثمر عن جذب 28% من خريجي الثانوية إلى التعليم التقني في عام 2021 وكسر الوصمة الاجتماعية حوله. كما أظهرت المملكة العربية السعودية تقدمًا في مؤشر المعرفة العالمي 2022 محتلة المركز الأول عربيًا من حيث جودة التعليم التقني والفني[37]، مما يشير إلى فعالية السياسات الحكومية التي ربطت مخرجات التدريب باحتياجات سوق العمل المحلي. بشكل عام، تستدعي المواءمة المستدامة تنفيذ إصلاحات شاملة في التعليم الأساسي والجامعي والتقني لتحقيق التعلّم القائم على المهارات، وتفعيل التدريب العملي في بيئات العمل (مثل برامج التدريب التعاوني/ التلمذة Apprenticeships) لضمان اكتساب الخريجين خبرات تطبيقية.

ب. مهارات المستقبل (الرقمية، التحليلية، والإبداعية):

مع تسارع التحول الرقمي، تبرز الحاجة إلى تطوير مهارات جديدة في القوة العاملة العربية لضمان القدرة على المنافسة والتكيف مع التطور التكنولوجي. وتشير تقديرات المنتدى الاقتصادي العالمي إلى أن **نحو 50% من الموظفين سيحتاجون إلى إعادة تأهيل/ رفع مهارات بحلول 2025** للبقاء ضمن سوق العمل، مع تعاظم تبني التكنولوجيا.

لذا أطلقت عدة دول عربية مبادرات لبناء مهارات المستقبل لدى الشباب. فعلى سبيل المثال، أطلقت الإمارات العربية المتحدة "البرنامج الوطني للمبرمجين" بهدف تدريب 100 ألف مبرمج بالتعاون مع شركات تقنية عالمية، ضمن سياق دعم الاقتصاد الرقمي. وفي السعودية، هناك شراكة مع شركة IBM لتأهيل 100 ألف شاب على التقنيات المتقدمة خلال خمس سنوات، إضافة إلى استثمارات كبيرة في عام 2022 لدعم التكنولوجيا والشركات الناشئة. كما درّبت مملكة البحرين أكثر من 20 ألف مواطن في مجالات الأمن السيبراني ضمن خطط التعافي الاقتصادي.[38] هذه البرامج وغيرها

[35] مكنزي: تقرير المرآة في العمل

[36] منظمة العمل الدولية: اتجاهات العمالة العالمية للشباب 2024 : الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

[37] تعزيز جودة التعليم التقني والمهني في المملكة العربية السعودية من خلال استخدام الذكاء الاصطناعي وتعلّم الآلة

[38] المنتدى الاقتصادي العالمي: الوظائف ومستقبل العمل: ثلاث طرق تقود بها الدول العربية ثورة المهارات

تعكس توجهًا استراتيجيًا لدى الدول العربية نحو سد فجوة المهارات الرقمية والتحليلية عبر التدريب وإعادة التأهيل، بحيث يمتلك العمال والشباب مهارات البرمجة وتحليل البيانات والتفكير النقدي والإبداع التي يتطلبها سوق العمل الحديث. ومن شأن التركيز على هذه المهارات المستقبلية أن يرفع إنتاجية العامل العربي ويهيئ اقتصادات المنطقة لفرص الثورة التقنية المقبلة.

ج. تمكين المرأة اقتصاديًا ودعم ريادة الأعمال:

يشكل تمكين النساء والشباب ركيزة لتحقيق **نمو شامل ومستدام وعدالة اجتماعية**. فرغم التحسّن الملحوظ في مستويات تعليم المرأة في الدول العربية (بل وتجاوزها للرجال في نسبة خريجي الجامعات ببعض الدول)، لا تزال مشاركتها الاقتصادية منخفضة مقارنة بالمعدلات العالمية. إذ يبلغ متوسط معدل مشاركة المرأة العربية في سوق العمل نحو 25.5% فقط. هذا الوضع يحرم الاقتصادات العربية من عوائد إدماج قوة عمل متعلمة وماهرة، حيث قدّرت دراسة حديثة للبنك الدولي أنه لو أغلِقَت فجوة النوع الاجتماعي في التشغيل لارتفع متوسط نصيب الفرد من الناتج في المنطقة بحوالي 50% على المدى الطويل. عليه، تتبنى الحكومات حزمة سياسات لكسر الحواجز التي تعيق دخول المرأة سوق العمل، مثل إزالة القيود التشريعية التمييزية، وتوفير بيئة عمل مراعية للأسرة وتوسيع خدمات رعاية الأطفال. وقد شهدت السنوات الأخيرة تقدمًا في بعض الدول؛ فمثلاً نجحت السعودية في رفع نسبة مشاركة النساء من حوالي 19% إلى ما يقارب 37% خلال خمس سنوات فقط عبر إصلاحات داعمة لتوظيفهن وريادة أعمالهن. إلى جانب ذلك، تحفّز برامج ريادة الأعمال الشبابية (للذكور والإناث) لتوفير فرص عمل جديدة خاصة في القطاعات التقنية والمستدامة. فالمشروعات الناشئة وحاضنات الأعمال تنتشر في العديد من البلدان كمصر والإمارات وتونس وغيرها، ويتم توفير تسهيلات تمويلية وتدريبية لرواد الأعمال الشباب. إن دعم المرأة في تأسيس المشاريع خصوصًا في القطاعات الخضراء والتقنية يحقق هدفين: **تمكين نصف المجتمع اقتصاديًا، وإحداث وظائف مبتكرة تساهم في التنويع الاقتصادي.** ويؤكد التقرير الدولي أن زيادة النساء في المناصب القيادية يزيد أيضًا من توظيف النساء الأخريات ويفعّل دائرة تمكين إيجابية.[39]

د. تعميم مفهوم التعلّم مدى الحياة:

في ظل التطورات التقنية المتسارعة، أصبح التعلم المستمر وإعادة التأهيل المهني ضرورة حتمية للحفاظ على مرونة القوى العاملة وقدرتها على التكيف مع تغيرات سوق العمل. ويتطلب ذلك بناء ثقافة التعلّم مدى الحياة لدى الأفراد والمؤسسات التعليمية. وإدماج مسارات "التعلم أثناء العمل"، وتطوير منصات تدريبية مفتوحة. لذا تركز الاستراتيجيات الحديثة على إتاحة فرص التعليم والتدريب للجميع في مختلف المراحل العمرية.

[39] البنك الدولي: كيف يمكن للقطاع الخاص تعزيز النمو في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2025

فعلى سبيل المثال، أطلقت دبي في الإمارات منصة أكاديمية المستقبل لتقديم دورات رقمية مجانية عبر الإنترنت لكافة الفئات (بما في ذلك كبار السن والراغبين في تغيير مسارهم المهني) بهدف تعزيز التعلم المستمر وتطوير المهارات في كل مراحل الحياة. كما تعمد العديد من الجامعات ومراكز التدريب في المنطقة العربية إلى تحديث برامجها لتشمل التعليم عن بعد والدورات المرنة التي تسمح للعاملين بتنمية مهاراتهم أثناء العمل. إن ترسيخ مبدأ "التعليم والتدريب المستمران للجميع" يساعد العمال على البقاء مواكبين للتقنيات الحديثة (كالذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات وغيرها) ويضمن مرونة اقتصادية تمكن من التحول السلس بين الوظائف والقطاعات، مما يعزّز القدرة التنافسية للاقتصادات العربية ويقلل مخاطر البطالة التكنولوجية، مسهمًا في استدامة النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية عبر تمكين الأفراد من تطوير ذاتهم مهنيًا باستمرار.[40]

- **أمثلة من الدول العربية:**

تعكس المبادرات المتنامية في عدد من الدول العربية، وخاصة في مجالات التعليم التقني والمهارات الرقمية، إدراكًا متزايدًا بأن الاستثمار في الإنسان هو الاستثمار الأكثر جدوى لتحقيق المواءمة المستدامة بين النمو والعدالة الاجتماعية. حيث تبنت العديد من الدول العربية رؤى وطنية تعطي الأولوية لتنمية رأس المال البشري كسبيل للتنمية المستدامة. فبالإضافة إلى مبادرات السعودية والإمارات والبحرين المذكورة آنفًا، حققت تونس تقدمًا ملموسًا في إصلاح التعليم العالي لتحسين جودته وربطه بالبحث العلمي وسوق الشغل، كما نفذت الأردن برامج طموحة لإصلاح التعليم التقني وتنمية المهارات الرقمية لدى الشباب ضمن خطة التحفيز الاقتصادي. وفي مصر، يجري العمل على مشروع إصلاح التعليم قبل الجامعي لإكساب الطلاب مهارات التفكير الناقد والابتكار، بالتوازي مع تعزيز التدريب المهني وربطه بالمناطق الصناعية والاستثمارية.

2.3 - التكنولوجيا والابتكار والتحول الرقمي

تُسهم التكنولوجيا والابتكار والتحول الرقمي في رفع الإنتاجية وتحسين كفاءة الخدمات العامة والخاصة، بما يدعم النمو الاقتصادي ويعزز العدالة الاجتماعية عبر رفع الكفاءة وتوسيع الوصول إلى الخدمات. يشهد الاقتصاد العالمي اليوم موجة تحول رقمية واسعة، والمنطقة العربية ليست بمنأى عنها؛ إذ يتزايد اعتماد التقنيات الرقمية في الحكومات وقطاعات الأعمال ضمن ما يُعرف بـ الاقتصاد الرقمي، الذي بات مساهمًا مهمًا في الناتج المحلي وتوفير الوظائف في بعض الدول. فعلى سبيل المثال، أسهمت خدمات الهاتف المحمول والإنترنت بحوالي 5.7% من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة العربية في 2023 (أي ما يعادل 350 مليار دولار) إضافة إلى دعم 1.3 مليون وظيفة.[41] ويساعد التحول الرقمي الحكومات على تحسين كفاءة الخدمات العامة من خلال رقمنة العمليات وتقليل الهدر. فقد تبنت دول مثل الإمارات والبحرين

[40] المنتدى الاقتصادي العالمي: الوظائف ومستقبل العمل: ثلاث طرق تقود بها الدول العربية ثورة المهارات

[41] اقتصاد الأجهزة المحمولة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2025

منظومات حكومة إلكترونية متقدمة لتقديم الخدمات للمواطنين والشركات بسرعة وشفافية. في البحرين مثلًا، تتيح منصة التحول الرقمي بالتعاون مع شركة أمازون (AWS) تطوير حلول مبتكرة مثل المساعد الرقمي (ChatBot) لإصدار الوثائق الحكومية إلكترونيًا، مما وفّر على المواطنين والموظفين الوقت وحسّن الإنتاجية. وعربيًا، تتصدر دول الخليج مؤشراتها في جاهزية البنية التحتية الرقمية وانتشار الإنترنت، حيث تبلغ نسبة مستخدمي الإنترنت مثلًا حوالي 98% من السكان في الإمارات، في حين تتخلف دول أخرى إلى نسب أدنى بكثير، مما يبرز وجود فجوة رقمية داخل المنطقة.

ويُعد الذكاء الاصطناعي من أبرز محركات الإنتاجية وممكّنات السياسات العامة المستندة إلى الأدلة. وتشير تقديرات دولية إلى أن تبني تقنيات الذكاء الاصطناعي يمكن أن يكون له أثر كبير على اقتصادات المنطقة: إذ قد تضيف تقنيات الذكاء الاصطناعي حوالي 320 مليار دولار لاقتصادات الدول العربية بحلول 2030 (ما يعادل 2% من الناتج العالمي). ويتوقع أن تجني السعودية الحصة الأكبر من هذه المكاسب بقيمة تقارب 135 مليار دولار (نحو 12.4% من ناتجها لعام 2030)، تليها الإمارات بنسبة تأثير هي الأعلى نسبيًا (قرابة 14% من ناتجها في 2030).[42] وتنبع هذه الفرص من قدرة الذكاء الاصطناعي على تحسين كفاءة استخدام الموارد ورفع إنتاجية العمال من خلال التشغيل الآلي للمهام الروتينية وتحليل البيانات الضخمة لاستخلاص رؤى تعزز اتخاذ القرار. فعلى سبيل المثال، تطبيق الذكاء الاصطناعي في تحليل البيانات اللوجستية يمكن أن يخفض التكاليف التشغيلية بنحو 20%، ويُساهم في رفع الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية بما يصل إلى 7% بحلول 2030.[43] كما تستطيع تقنيات الذكاء الاصطناعي دعم صنع السياسات عبر تحليل كمّ هائل من المعلومات الاقتصادية والاجتماعية، مما يمكّن الحكومات من استهداف البرامج التنموية بكفاءة وفعالية أكبر.

رغم هذه الفرص الواعدة، تواجه الدول العربية عدة **تحديات في مسيرة التحول الرقمي والابتكار التكنولوجي** ينبغي معالجتها لضمان عدالة وشمولية التحول الرقمي؛

- أول هذه التحديات هو **الفجوة الرقمية** داخل المجتمعات وبين الدول؛ إذ رغم أن ما نسبته 95% من السكان مشمولون بتغطية شبكات الهاتف المحمول عريضة النطاق، إلا أن نسبة مستخدمي الإنترنت فعليًا لا تتجاوز 70% فقط في عام 2024. ويتجلى التفاوت الرقمي في الفجوة بين الجنسين، حيث تبلغ نسبة النساء العربيات المتصلات بالإنترنت 64% مقارنة بـ 75% للرجال، مما يعكس فجوة في المساواة الرقمية، وهي الأدنى عالميًا إذ يُقدَّر مؤشر تكافؤ النوع الرقمي في المنطقة بـ 0.86، مقارنة بـ 0.94 عالميًا. أما من حيث الفجوة الجغرافية، فإن 83% من سكان المدن يستخدمون الإنترنت، في حين تنخفض هذه النسبة إلى 50% فقط في المناطق الريفية، وذلك نتيجة ضعف البنية التحتية وارتفاع كلفة الوصول. كما تشير البيانات إلى فجوة رقمية بين الأجيال، إذ يستخدم 86% من الشباب (15-24 سنة) الإنترنت، مقارنة بـ 67% لبقية السكان، وهو ما يهدد بترك شرائح واسعة خارج التحول الرقمي الشامل.

[42] برايس واتر هاوس كوبر: الأثر المحتمل للذكاء الاصطناعي في الشرق الأوسط

[43] الاتحاد العربي للاقتصاد الرقمي: الذكاء الاصطناعي ومسار التنمية في العالم العربي

- التحدي الثاني يتمثل في **ضعف حوكمة البيانات الرقمية**. فعلى الرغم من امتلاك 55% من دول المنطقة لهياكل للهوية الرقمية، و59% لاستراتيجيات لحماية البيانات، لا تزال أطر الحوكمة الرقمية تعاني من القصور. فعلى سبيل المثال، لا يمتلك سوى 18% من الدول العربية سياسات/استراتيجيات للذكاء الاصطناعي، و32% فقط لديها سياسات للابتكار، وهو ما يعكس فجوة في التحول المؤسساتي الرقمي. كما أن التعاون الإقليمي لا يزال دون المستوى، حيث سجّل أدنى درجات الأداء في مؤشرات البيئة التمكينية للتحول الرقمي.
- أما التحدي الثالث فيكمن في **التأثيرات المحتملة للتحول الرقمي على سوق العمل**، والحاجة إلى انتقال عادل ومنصف. تشير تقديرات حديثة إلى أن 46% من أنشطة سوق العمل في السعودية والبحرين، و52% في قطر قابلة للأتمتة، مما يعزز احتمالية تراجع الطلب على الوظائف الروتينية. وهو ما يدعو إلى ضرورة تبني استراتيجيات للتحول العادل في سوق العمل تضمن توفير التدريب المهني وإعادة التأهيل، وخدمات التوظيف، وأنظمة الحماية الاجتماعية للعمال المتأثرين.[44]

3.3 - الاستدامة البيئية والتحول الأخضر

تمثل الاستدامة البيئية والتحول الأخضر بعدًا محوريًا لتحقيق العدالة البيئية وضمان استمرارية النمو الاقتصادي على المدى الطويل في الدول العربية. وتواجه المنطقة تحديات بيئية جسيمة تجعل التحول نحو نموذج تنموي بيئي ضرورة ملحّة. فالمنطقة العربية تعد من أكثر مناطق العالم هشاشةً أمام تغير المناخ؛ إذ تواجه ارتفاعًا مضطردًا في درجات الحرارة، وتزايدًا في موجات الجفاف وشحّ المياه، وارتفاع مستوى سطح البحر الذي يهدد المناطق الساحلية، إضافة إلى تدهور نوعية الهواء في المدن. وتعاني معظم الدول العربية بالفعل من ندرة مائية حادة، وتُظهر تقديرات متخصصة أن **أكثر من 60% من سكان المنطقة العربية يعيشون في مناطق تعاني شحّ المياه** مقارنةً بنحو **35% عالميًا**. هذه التحديات البيئية لا تهدد صحة السكان وسبل عيشهم فحسب، بل تقوّض أيضًا مقومات النمو الاقتصادي المستدام إذا لم يتم التكيف معها والتخفيف من حدتها. وتشير سيناريوهات الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ (IPCC) إلى أنه إذا استمرت الانبعاثات دون تخفيض جذري، فقد تصبح أجزاء من المنطقة غير صالحة للعيش مع نهاية القرن الحالي بسبب الحرارة القصوى وانعدام الموارد.[45]

وفي المقابل، يفتح التحول نحو الاقتصاد الأخضر فرصًا تنموية مهمة عبر قطاعات الطاقة المتجددة، والزراعة المستدامة، وإدارة المياه، وإعادة التدوير، والنقل النظيف، وجميعها قادرة على توليد وظائف جديدة (وظائف خضراء) وتحفيز الابتكار. إن التحولات العالمية نحو اقتصاد منخفض الكربون فرصة كبيرة للمنطقة العربية لاستحداث ملايين الوظائف لسكانها، خاصة من الشباب. ويمكن للدول العربية توفير حوالي 10 ملايين وظيفة جديدة بحلول 2050 إذا ما

[44] الاتحاد الدولي للاتصالات "حالة التطور الرقمي في المنطقة العربية: التحديات والفرص" (2025)
[45] البنك الدولي: المناخ والتنمية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

اعتمدت سياسات مناخية وصناعية قوية لدعم التحول الأخضر. هذه السيناريوهات الطموحة من شأنها أيضًا زيادة الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة بنحو 7.2% وتعزيز إجمالي التوظيف بنسبة 5.3%.[46] أي أن التحول الأخضر ليس عبئًا اقتصاديًا كما قد يُتصوَّر البعض، بل يمكن أن يكون محفزًا للنمو وإحداث فرص العمل.[47]

يتطلب تعزيز الاقتصاد الأخضر لتوفير الوظائف سياسات داعمة واستثمارات موجّهة. خاصة في الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وإدارة الموارد. وقد شهدت المنطقة العربية مشاريع رائدة؛ مجمع نور للطاقة الشمسية في المغرب أحد أكبر مشروعات الطاقة الشمسية المركزة عالميًا بقدرة 580 ميغاواط، ضمن مسار وطني يستهدف رفع مساهمة المصادر المتجددة. أما الأردن فقد حقق تقدمًا ملحوظًا في الطاقة المتجددة، حيث تجاوزت مساهمة الطاقة النظيفة 20% من مزيج الطاقة الوطني، إلى جانب مبادرات لإدارة المياه بكفاءة. وفي سلطنة عمان، تم إطلاق استراتيجية طموحة للهيدروجين الأخضر بهدف جعل السلطنة مركزًا عالميًا لإنتاج وتصدير الهيدروجين. بينما ركزت قطر على الاستدامة في كأس العالم 2022 من خلال اعتماد الطاقة الشمسية، النقل الكهربائي، وإدارة النفايات بشكل مستدام.

ورغم ذلك، لا يزال أمام المنطقة طريق طويل؛ فحصة الكهرباء المولدة من المصادر النظيفة في الدول العربية حوالي 7% فقط في 2023 مقارنةً بـ39% متوسط عالمي[48]، مما يبين الحاجة إلى تسريع وتيرة التحول الطاقي. إن رفع هذه الحصة عبر مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح سيوفر آلاف الوظائف في الإنشاء والتشغيل والصيانة لتلك المحطات، وهي بمجملها وظائف جديدة نسبياً ستعود بالفائدة على المهندسين والتقنيين المحليين. إلى جانب الطاقة، هناك إمكانات كبيرة لإحداث فرص عمل خضراء في مجالات أخرى مثل كفاءة استخدام الموارد وإعادة التدوير. كما بدأ رواد أعمال شباب مشاريع ناشئة في مجال الاقتصاد الدائري كتدوير النفايات الإلكترونية والبلاستيكية وتوليد منتجات جديدة منها. مثل هذه المبادرات تستحق الدعم الحكومي سواء عبر تسهيلات تمويلية (كالقروض الخضراء) أو حوافز ضريبية.

أ. تعزيز الاقتصاد الأخضر كرافعة لتوفير الوظائف الخضراء:

يشير مفهوم الوظائف الخضراء إلى فرص العمل التي تسهم في الحفاظ على البيئة أو استعادتها، سواء في قطاعات الطاقة المتجددة أو كفاءة الطاقة أو النقل المستدام أو الزراعة الذكية مناخيًا وغيرها. ويأتي توفيرالوظائف الخضراء من خلال تحفيز الاستثمار الخاص والعام في مشاريع الطاقة المتجددة، وتحسين كفاءة استخدام الموارد في الصناعة، وتبني ممارسات زراعية مستدامة، وتطوير مهارات القوى العاملة.

فعلى سبيل المثال، توسّعت مشاريع الطاقة الشمسية وطاقة الرياح في دول مثل المغرب ومصر والإمارات، مما ولّد بالفعل فرص عمل للمهندسين والتقنيين في إنشاء وتشغيل هذه المحطات. وتشير الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) إلى إمكان إضافة مئات الآلاف من الوظائف في قطاع الطاقة الشمسية بدول الخليج بحلول 2030 مع

[46] منظمة العمل الدولية (2022): آفاق العمالة العالمية والتوقعات الاجتماعية: التحول نحو الوظائف الخضراء

[47] يمكن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن توفر 10ملايين وظيفة جديدة في عام 2050 من خلال إزالة الكربون والنمو الصناعي الأخضر

[48] بوادر مبكرة للانتقال بعيدًا عن الاعتماد على الغاز والنفط، مع تزايد حضور طاقة الرياح والطاقة الشمسية.

استمرار الاستثمارات الخضراء. كذلك فإن تبني ممارسات الاقتصاد الدائري (مثل إعادة التدوير وإدارة النفايات بشكل مستدام) يمكن أن يوفر صناعات جديدة ووظائف محلية في مجالات فرز المخلفات وإعادة التصنيع. إن الانتقال العادل نحو الاقتصاد الأخضر يتطلب التخطيط لإعادة تأهيل العاملين في الصناعات عالية الكربون (مثل النفط والغاز) وتزويدهم بالمهارات اللازمة لوظائف الاقتصاد النظيف، لضمان عدم تضرر شرائح العمالة وإفادة الجميع من التحول.[49]

ب. التكيّف مع تغيّر المناخ والتقليل من الانبعاثات الكربونية:

تتزايد أهمية إدماج أهداف المناخ في استراتيجيات وخطط التنمية لضمان المناعة الاقتصادية والاجتماعية أمام صدمات التغير المناخي. وقد أبرمت جميع الدول العربية اتفاقية باريس للمناخ وتقدمت بمساهمات محددة وطنيًا (NDCs) لخفض الانبعاثات وتعزيز التكيّف. ويجري العمل إقليميًا على محورين متوازيين: أولهما **خفض الانبعاثات** عبر التحول إلى مصادر الطاقة النظيفة وتحسين كفاءة استهلاك الطاقة، وثانيهما **التكيّف مع الآثار المناخية** عبر بناء القدرة على الصمود في وجه الظواهر الجوية المتطرفة (كالجفاف والفيضانات).

فعلى صعيد خفض الانبعاثات، وضعت عدة دول خططًا للوصول إلى صافي انبعاثات صفري (Net Zero) في العقود القادمة، مثل إعلان الإمارات استهدافها تحقيق الحياد الكربوني بحلول 2050، والتزامات السعودية والبحرين الوصول للحياد الكربوني بحلول 2060. كما التزمت المغرب بإيقاف بناء محطات الفحم الجديدة وتسعى لخفض حصة الفحم في مزيج الطاقة، مستهدفة إنهاء استخدامه بحلول 2040.

أما على صعيد الطاقة المتجددة، فتعد المغرب أيضًا مثالًا رائدًا حيث زادت بشكل كبير من قدرة الطاقة النظيفة لتشكل نحو 25% من إنتاج الكهرباء في 2024 (ارتفاعًا من 9% فقط عام 2015)، وتهدف إلى رفع هذه النسبة إلى 52% بحلول 2030 من خلال مشاريع شمسية ورياحية ضخمة. وبالمثل، تستهدف مصر توليد 42% من الكهرباء من مصادر متجددة بحلول 2035، وتنفذ مشاريع كال محطة بنبان الشمسية (1.6 جيجاواط) التي تعد من الأكبر عالميًا. هذه الجهود في الطاقة النظيفة ستحد من بصمة الكربون للمنطقة التي ارتفعت انبعاثاتها السنوية ثلاثة أضعاف منذ 1990 حتى بلغت 4 مليارات طن عام 2023 (حوالي 14% من الانبعاثات العالمية).[50]

وفيما يتعلق **بالتكيّف مع تغيّر المناخ**، بدأت الدول العربية بتنفيذ برامج تستهدف تعزيز **مرونة القطاعات الاقتصادية والخدمية** في مواجهة الآثار المناخية المتزايدة. وتشمل هذه الجهود تحسين إدارة الموارد المائية عبر إنشاء محطات تحلية تعتمد تقنيات أكثر كفاءة وأقل انبعاثًا، (تستخدم الطاقة المتجددة في تشغيلها) لمواجهة ندرة المياه، وبرامج للتشجير ومكافحة التصحر مثل مبادرة السعودية لزراعة 10 مليارات شجرة ضمن مبادرة "السعودية

[49] الوكالة الدولية للطاقة المتجددة (IRENA) تحليل سوق الطاقة المتجددة في دول مجلس التعاون الخليجي 2019

[50] المغرب يحدد موعدًا مشروطًا للتخلص من الفحم في إنتاج الكهرباء بحلول عام 2040 – تحالف الطاقة من أجل التخلص من الفحم

الخضـــراء" ومبادرة "الحزام الأخضـــر" في العراق لمكافحة زحف الصـحراء. كما يتزايد الاســتثمار في **تعزيز البنية التحتية الحضـرية** لمقاومة الظواهر المناخية القصـوى؛ إذ تعمل دول الخليج على تحديث معايير البناء للتكيف مع موجات الحر الشـديدة، وتعمل دول كمصـر وتونس على تحسـين شـبكات تصـريف مياه الأمطار للحد من مخاطر الفيضـانات. وتبرز كذلك مقاربة **الإدارة المتكاملة للمخاطر المناخية** بوصـفها توجهًا متناميًا، تشـمل أنظمة إنذار مبكر للكوارث وتطوير استراتيجيات للتأمين ضد مخاطر المناخ.

وفي هذا الإطار، تعاونت عدة دول عربية مع منظمات دولية لإعداد **خطط تكيّف وطنية** تشـمل قطاعات الزراعة والمياه والصـحة. فعلى سـبيل المثال، قدّر المغرب احتياجاته التمويلية بنحو **16مليار دولار** لتنفيذ خطط التكيّف بحلول 2030،[51] فيما حدّدت تونس احتياجاتها بنحو **4.3 مليارات دولار**، بما يعكس حجم الاســتثمارات المطلوبة للحماية من آثار تغيّر المناخ.

ج. الاستثمار في الطاقة المتجددة والمشروعات الصديقة للبيئة:

شـــهدت الأعوام الأخيرة نموًا ملحوظًا في **الاســـتثمارات الخضـــراء** في المنطقة العربية، مدفوعًا بأهداف التنمية المستدامة والرؤى الاقتصادية الوطنية. وقد تصدّرت **مشاريع الطاقة المتجددة** هذه الاستثمارات، سواء في الطاقة الشـمسـية الكهروضـوئية أو الشـمسـية المركزة أو **طاقة الرياح** . فإلى جانب مشـروع **نور ورزازات** في المغرب، دشّـنت دولة الإمارات مشاريع شـمسـية كبرى، من أبرزها **مجمع محمد بن راشد للطاقة الشـمسـية** الذي يستهدف الوصول إلى **5جيجاواط**، كما أطلقت المملكة العربية السـعودية مشـروع **سـكاكا** للطاقة الشـمسـية ومشـروعات ريادية في مجال طاقة الرياح. وتعاون **صندوق أبوظبي** مع شركاء دوليين لتمويل مشاريع طاقة شمسية في دول نامية.

ويمتد التحول الأخضر كذلك إلى **قطاع النقل المستدام** عبر الاستثمار في شبكات المترو والقطارات السريعة (مثل **مترو الرياض** والقطار الكهربائي في مصـــر)، إلى جانب تشـجيع التحول إلى **المركبات الكهربائية** من خلال حوافز تنظيمية وتمويلية. وعلى مسـتوى المدن، تتبنى العديد من المدن العربية **"المدن الذكية الخضـــراء"** التي تركّز على كفاءة الطاقة وإدارة النفايات وتوسـيع المسـاحات الخضـراء؛ وتبرز **مدينة نيوم** مثالًا لمدينة مخططة لتكون مدينة مسـتدامة منخفضـة الانبعاثات وتعتمد على الطاقة المتجددة وتطبق أسـاليب تنقل خضـراء.[52]. كما أعلنت عدة عواصـم عربية خططًا لتحويل جزء من أسـاطيل الحافلات العامة للعمل بالكهرباء أو الغاز الطبيعي للحد من التلوث.

وجدير بالذكر أيضًا تصاعد الاهتمام بـ**"الاقتصاد الأزرق"** (الإدارة المستدامة للموارد البحرية) في دول المتوسط والخليج، بما يشـمل مبادرات مثل اسـتزراع الطحالب واسـتكشـاف إنتاج الطاقة من الموارد البحرية. وبوجه عام،

[51] تقييم خطط التكيّف المناخي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتحقيق الصمود المناخي والتنمية المستدامة

[52] يمكن لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا أن تخلق 10ملايين وظيفة جديدة في عام 2050 من خلال إزالة الكربون والنمو الصناعي الأخضر

تعكس هذه التوجهات انتقالًا تدريجيًا في النموذج التنموي نحو **نمو أقل اعتمادًا على الكربون** وأكثر انسجامًا مع القدرة التجددية للبيئة، بما يدعم استدامة الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

4.3 - الحوكمة الرشيدة والإدارة المستدامة

تُعدّ الحوكمة الرشيدة والإدارة المستدامة بمثابة العمود الفقري الذي يضمن تنفيذ السياسات التنموية بكفاءة وعدالة. فحتى مع وجود خطط تنموية جيدة في مجالات التعليم أو الاقتصاد أو البيئة، لن تُؤتي هذه الجهود ثمارها دون مؤسسات فعّالة، وإدارة عامة كفؤة، وحكم يقوم على الشفافية والمشاركة والمساءلة. إن الحوكمة الرشيدة تعني تبنّي معايير عالية في صنع القرار وإدارة الموارد العامة بحيث تُحقق الكفاءة الاقتصادية وتضمن العدالة الاجتماعية في توزيع عوائد التنمية. وقد أكدت تقارير التنمية العربية أن الحكم الرشيد يشكل الأساس لتحقيق التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية والسلم المجتمعي. في الوقت ذاته، تشير **الإدارة المستدامة** إلى إدارة كافة القطاعات (الإنتاجية والخدمية) بطريقة تراعي استدامة الموارد والأثر البعيد المدى للقرارات. وهذا يتضمن تطبيق مفاهيم مثل التخطيط طويل الأجل، وتقييم الأثر الاجتماعي والبيئي، وتعزيز الإنتاجية في القطاع العام، وإشراك أصحاب المصلحة في عملية رسم السياسات.

أ. تبنّي الإدارة المستدامة في القطاعات لتحقيق الكفاءة والعدالة الاجتماعية:

تعاني بعض الدول العربية من ضعف كفاءة مؤسساتها العامة، تتجلى في **هدر الموارد، وتداخل الصلاحيات، وضعف توجيه الاستثمار العام.** ومن أجل المواءمة المستدامة بين النمو والعدالة الاجتماعية، لا بد من إدارة رشيدة للقطاعات الإنتاجية والخدمية توازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية. يعني ذلك على سبيل المثال، إصلاح إدارة المالية العامة لتوجيه الإنفاق الحكومي نحو القطاعات ذات الأولوية الاجتماعية كالتعليم والصحة والحماية الاجتماعية، وتعزيز كفاءة الإنفاق وشفافيته، وقد حذّرت دراسات من أن سياسات التقشّف التي تؤدي إلى تخفيض الإنفاق على الخدمات الأساسية (كالتعليم والصحة) تقوّض العدالة الاجتماعية وتهدد رأس المال البشري المستقبلي. لذا تدعو الحوكمة المستدامة إلى حماية مخصصات هذه القطاعات حتى في أوقات الأزمات المالية، وضمان توزيع الموارد بشكل عادل بين المناطق والفئات الاجتماعية المختلفة. كما تتطلب الإدارة المستدامة إرساء آليات للمراقبة والتقييم الدوري لأداء البرامج الحكومية، لضمان تحقيق النتائج المرجوة وتصحيح المسار عند الحاجة.

فعلى سبيل المثال، تبنّت بعض الدول إنشاء وحدات مستقلة لتقييم السياسات العامة وفاعليتها في معالجة مشاكل الفقر أو البطالة، مما يعزز التعلم المؤسساتي ويسمح بالتحسين المستمر. ويمكن أن يعزز التحول الرقمي في الإدارة العامة الكفاءة والشفافية، إذ تقل البيروقراطية وتتحسن الخدمات المقدمة للمواطنين، مما ينعكس على رضا الجمهور وثقتهم في المؤسسات. فالإدارة المستدامة تعني التعامل مع الموارد العامة باعتبارها **أمانة للأجيال** :استغلال

رشـــيد للموارد المالية والطبيعية والبشـــرية، وضـــبط للهدر، وتوجيه مســـتمر نحو نتائج تنموية عادلة اليوم وفي المستقبل.

ب. تفعيل الحوار الاجتماعي بين أطراف الإنتاج الثلاثة:

يُعدّ الحوار الاجتماعي بين الحكومة وأصحاب العمل والعمّال ركيزة أساسية لضمان توافق السياسات الاقتصادية مع اعتبارات العدالة الاجتماعية وتحقيق الاستقرار في سوق العمل. فوجود قنوات منتظمة للمفاوضات والتشاور بين هذه الأطراف يساهم في حل الخلافات بشكل توافقي، وصياغة سياسات تراعي مصالح الجميع، وتحقيق توازن بين الكفاءة الاقتصادية وحماية حقوق العمال. في العديد من الدول العربية، وتزداد أهمية الحوار الاجتماعي بسبب التحولات المتسارعة في سوق العمل (اتساع الاقتصاد غير المنظم، التحول الرقمي، بطالة الشباب، تغير أنماط التشغيل).

وفي هذا الإطار، تُعد تجربة **إطلاق المنتدى الوطني للحوار الاجتماعي في العراق** عام 2025 خطوة عملية نحو إرساء آلية مؤسسية مستدامة للتشاور الثلاثي حول قضايا سوق العمل والسياسات الاقتصادية والاجتماعية. إن مثل هذه المنصات تتيح بناء شراكة حقيقية بين الحكومة والشركاء الاجتماعيين والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وتسهم في تحسين المناخ الاجتماعي للاستثمار عبر طمأنة العمال وتوثيق العلاقة بينهم وبين أصحاب العمل. ففي دول أوروبية عديدة، لعب الحوار الاجتماعي دورًا حاسمًا في إدارة التحولات الاقتصادية الكبرى (كإعادة الهيكلة الصناعية) بشكل عادل. ومن شأن تبني البلدان العربية لهذا النهج أن يساعد في تفادي الاضطرابات العمالية وتحقيق التنمية المتوازنة. كما أن تشجيع حرية التنظيم النقابي وتعزيز دور منظمات أصحاب العمل المسؤولة هي عناصر مكملة لضمان أن يكون الحوار الاجتماعي مثمرًا وقائمًا على توازن القوى. وبالتالي، فإن التعاون الثلاثي هو حجر الزاوية للوصول إلى حلول وسط مستدامة ترضي جميع الأطراف وتعظم المصلحة الوطنية.

ج. بناء القدرات المؤسسية للتخطيط والتنسيق والتنفيذ والمتابعة:

لكي تنجح الدول العربية في تحويل الأهداف الطموحة للتنمية المستدامة إلى واقع ملموس، لا بد من تعزيز القدرات المؤسسية في مختلف مراحل دورة السياسة العامة، من التخطيط وصياغة الاستراتيجيات، إلى التنسيق بين الجهات، ثم التنفيذ الفعال، وأخيرًا المتابعة والتقييم للتعلم والتصحيح. ويُلاحظ أنه خلال العقدين الماضيين، قامت معظم الدول العربية بإنشاء مجالس أو لجان وطنية للتنمية المستدامة أو لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ضمن خطط والاستراتيجيات الوطنية، غير أن العديد من هذه الكيانات واجه صعوبة في **ضعف التنسيق الأفقي** بين الوزارات والهيئات و**تجزؤ المسؤوليات**، بما قد يفضي إلى تضارب السياسات أو ازدواجية الجهود.

من هنا تأتي أهمية إصلاح الهياكل المؤسسية بحيث يتم تعريف واضح لأدوار كل جهة، وتعزيز آليات العمل والتنسيق الحكومي (طريقة كل الحكومة معاً – All government approach). حيث تعمل الوزارات كفريق واحد

لتحقيق أولويات وطنية مشتركة. كما أن رفع كفاءة الكوادر البشرية في القطاع العام أمر جوهري؛ إذ يتطلب التخطيط التنموي الحديث مهارات في التحليل الاقتصادي والاجتماعي، واستخدام البيانات والإحصاءات، واستشراف المستقبل، وهي مهارات ينبغي الاستثمار في تدريب الموظفين العموميين عليها. وقد أطلقت بعض الدول برامج لبناء قدرات موظفيها في مجال إدارة المشاريع وتقييم الأثر ومتابعة تحقيق الأهداف. إضافة لذلك، تعزيز ثقافة المساءلة والمحاسبة داخل المؤسسات الحكومية يشجع على تحسين الأداء؛ فوجود أجهزة رقابية مستقلة (ديوان محاسبة، وهيئات مكافحة سوء استخدام الموارد) فعّالة للحد من الهدر وتثبيت الثقة العامة. وتجدر الإشارة أيضًا إلى دور التحول الرقمي الحكومي في تمكين الإدارة من خلال **الاستثمار في أنظمة معلومات حكومية متكاملة تُحسن الرصد اللحظي لمؤشرات الأداء وتدعم اتخاذ القرار القائم على الأدلة.**

وفي المحصلة، إن بناء مؤسسات قوية وقادرة هو الاستثمار الأهم لضمان استمرارية التنمية؛ فالمؤسسات تبقى حتى مع تغير الحكومات والأشخاص، وهي من سيتولى تحقيق الرؤى طويلة الأمد كالرؤى الوطنية 2030 وما بعدها. لذا فإن تكريس الجهود والإصلاحات لبناء جهاز إداري مرن وعالي الأداء، وقضاء مستقل وفعال، ومجالس تشريعية تمارس دور الرقابة، كلها أجزاء لا تتجزأ من معادلة الحكم الرشيد الذي يحقق تنمية مستدامة ومتوازنة.

تظهر في المنطقة تجارب قابلة للبناء عليها في مسارات الحوكمة والإدارة، فعلى سبيل المثال، حققت تونس خطوات على صعيد تضمين مبادئ الحكم الرشيد في دستورها، وشهدت ارتفاعًا ملموسًا في نسبة تمثيل النساء في البرلمان لتصل إلى 27% في إحدى الدورات، ما يعكس تقدّمًا في إشراك المرأة في صنع القرار. أيضًا أطلقت المغرب برامج لتحديث الإدارة (برنامج المغرب الرقمي، وإصلاح المراكز الجهوية للاستثمار) لتحسين خدمات المستثمرين وبيئة الأعمال. وفي الأردن تم إدخال منهجية الموازنة الموجهة بالنتائج في إعداد الموازنة العامة لرفع كفاءة الإنفاق العام وربطه بمؤشرات أداء واضحة. كما أن دول الخليج العربية عمومًا تحتل مراتب متقدمة في مؤشرات الحوكمة مقارنة ببقية الدول العربية، إذ سجّلت الإمارات وقطر مثلًا مستويات عالية في فعالية الحكومة وسيادة القانون،[53] وذلك نتيجة جهود مستمرة لتحديث العمل الحكومي واعتماد معايير الجودة والتميز (مثل برامج التميز الحكومي في الإمارات). هذه الأمثلة تدل على أن التحسين ممكن، وأن هناك نماذج عربية يمكن تبادل الخبرات بشأنها. غير أنه ينبغي الاعتراف باستمرار وجود تحديات كبيرة في بعض الدول التي تمر باضطرابات أو أزمات اقتصادية، حيث تكون إعادة بناء الثقة بالمؤسسات هي المهمة الأصعب. وبالنظر إلى الترابط بين الحوكمة الرشيدة وتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فإن الاهتمام بإصلاح القطاع العام وتمكين المجتمع المدني وتعزيز سيادة القانون ينبغي أن يكون في صلب أجندة التنمية العربية خلال السنوات القادمة لضمان أن ثمار النمو تُوزَّع بعدالة ويستفيد منها الجميع.

[53] الاسكوا: المنتدى الإقليمي العربي للإدارة العامة

5.3 - الشراكات والتمويل وتعبئة الموارد بشكل عادل ومستدام

لا يمكن تحقيق المواءمة المستدامة بين النمو والعدالة الاجتماعية دون بناء شراكات فعّالة وآليات تمويل مبتكرة تُؤمّن الموارد الكافية، وتُحسن توجيهها نحو الأولويات التنموية ذات الأثر الاجتماعي العادل. ويمثل هذا البُعد الإطار التمكيني لتعبئة الموارد المالية والبشرية والتقنية، عبر شراكات متعددة المستويات: بين القطاعين العام والخاص، وبين الدول والمؤسسات الدولية، وكذلك عبر الاقتصاد الاجتماعي في تعبئة الموارد محلياً، والغاية هي توسيع قاعدة الموارد المتاحة للتنمية، بالتوازي مع ضمان عدالة استخدامها بين الفئات والمناطق.

أ. الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتوسيع فرص العمل والاستثمار:

تلعب الشراكات بين القطاعين العام والخاص دورًا متناميًا في تمويل وتنفيذ مشاريع البنية التحتية والخدمات العامة، بما يتيح تسريع الإنجاز دون تحميل الموازنات العامة أعباءً فورية مرتفعة. وتقوم هذه الشراكات على جذب رؤوس الأموال والخبرات التقنية لتنفيذ مشاريع في مجالات مثل النقل والطاقة والمياه والإسكان والصحة والتعليم، مقابل تقاسمٍ واضح للمخاطر والعوائد. بالنسبة للدول العربية، تُعدّ هذه الشراكات وسيلة واعدة لتسريع تنفيذ المشاريع التنموية وتوفير فرص عمل جديدة، خاصة في ظل ضيق الحيز المالي لدى بعض الحكومات. على سبيل المثال، وضعت المملكة العربية السعودية هدفًا طموحًا في رؤية 2030 برفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي من 40% إلى 65%، وتعوّل في ذلك على حشد استثمارات خاصة ضخمة عبر مشاريع الشراكة والخصخصة. وقد أقرت السعودية قانونًا للشراكات والخصخصة يضمن الشفافية وحماية حقوق جميع الأطراف، وأنشأت أطر مؤسسية داعمة (مثل المركز الوطني للتخصيص) وصندوق البنية التحتية الوطني لجذب الاستثمارات الخاصة في النقل والمياه والطاقة. نتيجةً لهذه الجهود، هناك أكثر من 200 مشروع في الخصخصة في السعودية تغطي 17 قطاعًا (من المطارات والطرق إلى التعليم والصحة والخدمات البلدية)، مما سيولّد تدفقات استثمارية ضخمة وفرص عمل واسعة النطاق. ويؤكد الخبراء أن إدخال ديناميكية القطاع الخاص في هذه المجالات يعزز الكفاءة التشغيلية، ويخفف العبء التمويلي عن الحكومة، ويتيح نقل المعرفة والتكنولوجيا الحديثة.[54] إذ تظهر التجارب أن مشاركة شركات خاصة (محلية أو دولية) في تشغيل مرفق معين غالبًا ما يرفع من جودة الخدمة ويقلل التكلفة على المدى الطويل، بسبب خبرة هذه الشركات في الإدارة والابتكار.

ولا تقتصر الشراكات على البنية التحتية الصلبة؛ بل تمتد أيضًا إلى القطاعات الاجتماعية. فمثلًا، شهدنا في مصر والأردن إبرام عقود شراكة مع مستثمرين لإقامة مدارس ومستشفيات بنظام الشراكة، بحيث يتولى القطاع الخاص بناء المنشآت وتشغيلها لفترة قبل أن تعود الملكية للدولة، مما ساهم في توسعة خدمات التعليم والصحة دون تأخير.

[54] السعودية تعزّز دور القطاع الخاص لدعم البنية التحتية وخلق الوظائف

وكذلك في المغرب تمول البنوك مشـــاريع محطات تحلية المياه وتوزيعها عبر نموذج الشـــراكات بين القطاع الخاص والعام لضمان استدامة الإمدادات المائية.

كما أن الشـراكات في مجال الإسـكان مكنت من إنشـاء آلاف الوحدات السـكنية لذوي الدخل المحدود، كما حدث في مشـاريع الإسـكان الميسـر في الخليج حيث يتحمل المطورون العقاريون بناء مسـاكن اجتماعية مقابل حصـولهم على تسـهيلات أو أراضٍ من الحكومة. كل هذه الأمثلة تدل على إمكانات الشـراكة بين العام والخاص في توفير فرص عمل وتعبئة موارد إضـــافية للتنمية وتحقيق منافع متبادلة: الحكومة تســـتفيد من التمويل وإحداث فرص العمل وخبرة القطاع الخاص، والقطاع الخاص يستفيد من فرص استثمارية وربحية مضمونة نسبياً بدعم حكومي. ولكن لضمان عدالة هذه الشـــراكات واســـتدامتها، لا بد من أطر تنظيمية قوية تحمي المصـــلحة العامة وتضـــمن جودة الخدمات وعدم اســـتغلال المواطنين. لذا تشـــدد التجارب الدولية على ضـــرورة الشـــفافية في عقود الشـــراكات، ومراعاة قدرة الفئات الضـــعيفة على تحمل تكلفة الخدمات (مثلاً عبر تنظيم التعرفة المطبقة على خدمات المياه أو الكهرباء في المشاريع المشتركة). وعندما تُدار هذه الشراكات بأطر تنظيمية قوية ورقابة فعّالة، فإنها تتيح معادلة متوازنة: تسريع التنمية، وتخفيف العبء المالي، وتحفيز الاستثمار، مع ضمان العدالة في الوصول للخدمات.

ب. الشراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم والتدريب لتحسين الإنتاجية وتنمية المهارات:

تمثل الشـراكات المؤسـسـية في التعليم والتدريب المهني والتقني أداة اسـتراتيجية لتوسـيع الطاقة الاسـتيعابية وتحسـين جودة المخرجات وربطها بسـوق العمل، دون تأخير ناجم عن محدودية الموارد العامة. وتشـمل هذه الشـراكات نماذج مثل: قيام شـــركات خاصـــة بتمويل وإنشـــاء وإدارة مدارس أو مراكز تدريب فني/مهني، على أن تضـــع الدولة معايير الجودة وتوفر التوجيه والإشـــراف والمحفزات التعاقدية المناســـبة. تُســـهم هذه الشـــراكات في تحقيق عدة أهداف متكاملة مثل توسـيع الطاقة الاسـتيعابية للمؤسـسـات التعليمية والتدريبية دون تأخير بسـبب محدودية الميزانية؛ تسـريع ربط التعليم بسـوق العمل من خلال تشـغيل المراكز وفق منطق الكفاءة والمواءمة مع احتياجات القطاعات الاقتصـــادية؛ تحفيز الابتكار والاســـتثمار في التجهيزات والمناهج من قبل الطرف الخاص؛ تقاســـم المخاطر وتوزيع الكلفة بما يحافظ على استدامة الخدمة وجودتها على المدى الطويل.[55]

تُظهر بعض الدول العربية توجهًا نحو اسـتخدام نموذج الشـراكة بين القطاعين العام والخاص في التعليم والتدريب المهني، بهدف تخفيف الضغط على الموازنات العامة وتحسين ربط مخرجات التعليم بسوق العمل. ففي مصر، أُطلق برنامج لإنشـــاء مدارس تكنولوجيا تطبيقية من خلال عقود امتياز مع شـــركات خاصـــة تتولى التمويل والتشـــغيل، مقابل التزام بتوظيف نسبة من الخريجين. من الأمثلة المطروحة شراكات مع شركات مثل "سيمنز" و"مايكروسوفت" في مجالات الطاقة والبرمجيات. في الأردن، طُبّق نموذج الشـراكات في مراكز التدريب المهني داخل المناطق الصـناعية،

[55] مؤسسة التدريب الأوروبية (ETF): الشراكات بين القطاعين العام والخاص لتنمية المهارات من منظور الحوكمة

مثل مدينة معان، حيث تم تأسيس وتشغيل المركز من قبل جهة خاصة بموجب عقد طويل الأجل، بينما تتابع الحكومة جودة التدريب ومدى مواءمته لاحتياجات المستثمرين المحليين. أما في المغرب، فتم تطوير معهد متخصص في مهن الطاقات المتجددة بمدينة الدار البيضاء عبر شراكة مع شركة Siemens Gamesa، التي تولّت البناء والتجهيز والتشغيل، مقابل التزام حكومي بشراء الخدمة التعليمية ضمن شروط عقدية واضحة. وفي الإمارات، نُفذ عدد من مشاريع المدارس المهنية من خلال عقود بناء – تشغيل – نقل الملكية (BOT) بالشراكة مع شركات تعليمية دولية، تتضمن التزامات تتعلق بمخرجات التعليم والتوظيف، ضمن الإطار التشريعي المحلي الخاص. رغم هذه النماذج، لا تزال التحديات قائمة، خصوصًا فيما يتعلق بضمان جودة التعليم، واستدامة الشراكات، وفعالية آليات الرقابة والتقييم.

ج. تطوير آليات التمويل المستدام (التمويل الأخضر والمناخي والاجتماعي):

إلى جانب تعظيم مساهمة القطاع الخاص، تحتاج المنطقة العربية إلى توسيع أدوات التمويل المستدام لتعبئة الموارد محليًا ودوليًا، بما يشمل السندات الخضراء والمناخية والاجتماعية، والقروض المرتبطة بالاستدامة، والصكوك الخضراء في البيئات المتوافقة مع البيئات الإسلامية.[56] هذه الأدوات تخصص موارد موجهة لمشاريع ذات عوائد بيئية أو اجتماعية إيجابية، مثل مشاريع الطاقة النظيفة أو النقل المستدام أو بناء المستشفيات والمدارس.

وعربيًا، شهدت بعض الدول تطورًا ملحوظًا في هذا المسار. فقد أصدرت مصر سندات سيادية خضراء بقيمة 750 مليون دولار عام 2023 كخطوة رائدة لتمويل مشروعات صديقة للمناخ في الطاقة والنقل المستدام. كذلك وضعت الإمارات هدفًا للوصول إلى 54 مليار دولار من الاستثمارات المناخية بحلول 2030، فيما أطلقت السعودية عدة إصدارات لصكوك خضراء لتمويل مشروعات في الطاقة النظيفة. إن تنامي سوق التمويل الأخضر في المنطقة مؤشر إيجابي يعكس التفاف صانعي السياسات نحو الخيارات المستدامة، لاسيما وأن هذه الإصدارات اجتذبت اهتمام المستثمرين العالميين الباحثين عن استثمارات مسؤولة. إلى جانب السندات، شهدنا أيضًا تطوير قروض ترتبط بتحقيق أهداف الاستدامة؛ كأن تحصل شركة ما على قرض بشروط ميسرة إذا حققت مستهدفات لخفض الانبعاثات أو زيادة معدلات توظيف النساء. وبدأت بنوك في الإمارات والسعودية تقديم مثل هذه القروض المحفزة للتغيير الإيجابي.[57] كما يجري العمل على إدماج مبادئ البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) في قرارات الاستثمار والتمويل لدى المؤسسات المالية بالمنطقة، إدراكًا بأن الاستدامة المالية على المدى الطويل مرتبطة ارتباطًا وثيقًا بالاستدامة البيئية والاجتماعية.

وبالإضافة إلى التمويل التجاري، تبذل جهود لتوجيه التمويل الدولي والمساعدات الإنمائية نحو دعم التحول المستدام في الدول العربية. إذ أعلن خلال COP28 عن زيادة التركيز على تمويل العمل المناخي في المنطقة، بما في

[56] صندوق النقد العربي: شبكة التمويل الأخضر والمستدام في الدول العربية

[57] الاسكوا: استراتيجية الدول العربية للحصول على تمويل العمل المناخي وتعبئته 2022 - 2030

ذلك توفير قروض ميسرة ومنح لمساعدة الدول على تنفيذ مساهماتها المناخية وخطط التكيف. كما ظهرت مبادرات مثل تأسيس الصندوق الأخضر السعودي وصندوق أبوظبي للمناخ للاستثمار في مشاريع خضراء داخل وخارج البلدان. إن تنويع مصادر التمويل التنموي لتشمل القطاع الخاص المحلي والدولي، وأسواق المال، والمؤسسات متعددة الأطراف، وصناديق الثروة السيادية، يعد استراتيجية ضرورية لسد الفجوة التمويلية الكبيرة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في المنطقة. وقد قدرت الأمم المتحدة أن الدول العربية بحاجة لعشرات المليارات سنوياً إضافية لتحقيق أهداف 2030، وهي فجوة لا يمكن ملؤها بدون ابتكار في الأدوات المالية. وبالتوازي، هناك اتجاه متزايد نحو تطبيق مبادئ العدالة في تعبئة الإيرادات العامة داخليًا، مثل إصلاح النظام الضريبي ليصبح أكثر تصاعدية وإنصافًا (كي يدفع المقتدرون حصة عادلة)، وتحسين كفاءة التحصيل الضريبي ومكافحة التهرب لإعادة موارد مهدورة إلى خزينة الدولة، وتوجيه الإنفاق الحكومي للمناطق والفئات الأكثر حرمانًا لضمان تنمية إقليمية متوازنة. فعدالة تعبئة الموارد لا تقتصر على الأدوات المالية الدولية فقط، بل تبدأ من تحقيق العدالة المالية محليًا بما يبني عقدًا اجتماعيًا جديدًا يثق فيه المواطنون بأن أعباء التمويل ومنافعه موزعة بعدل.

د. تعزيز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كأداة للتمكين المحلي والتوزيع العادل للدخل:

إلى جانب القطاعين العام والخاص، يبرز الاقتصاد الاجتماعي والتضامني محركًا للإدماج الاجتماعي والتنمية المستدامة[58] حيث يلعب هذا القطاع دورًا مهمًا في تمكين المجتمعات المحلية، ولا سيما الفئات الضعيفة، عبر توفير فرص عمل محلية، وتحسين الدخل، وتقديم خدمات بأسعار ميسرة. ويشمل ذلك التعاونيات والجمعيات الإنتاجية والمؤسسات الاجتماعية والمبادرات المجتمعية التي توازن بين الأثر الاجتماعي والاستدامة الاقتصادية. وقد برزت نماذج ناجحة في مجالات الزراعة والصناعات التقليدية وإعادة التدوير والطاقة اللامركزية، بما يعزز الإدماج الاقتصادي ويحد من اختلالات التوزيع.

فالمشاريع الاجتماعية يمكنها إدماج النساء والشباب في سوق العمل، كما تتيح التعاونيات فرصًا للمزارعين والحرفيين الصغار للوصول إلى الأسواق بشروط عادلة، وتقدم العديد من الجمعيات خدمات تعليم وصحة لمجتمعات محرومة. على سبيل المثال، في دول مثل المغرب وتونس وُجدت تعاونيات زراعية ناجحة تمكنت من تحسين دخول أعضائها بشكل كبير عبر تصدير منتجاتهم (زيت زيتون، حبوب عضوية، صناعات تقليدية). وفي الأردن ولبنان، انتشرت مؤخرًا مؤسسات اجتماعية يقودها شباب تقدم حلولًا مبتكرة في إعادة التدوير والطاقة الشمسية على مستوى القرى، مما يوفر فرص عمل ويحسّن الخدمات للسكان المحليين. كذلك تُسهم صناديق الزكاة والجمعيات الخيرية (وإن كانت تقليدية) في إطار الاقتصاد التضامني من خلال تقديم مساعدات مالية مباشرة للأسر الفقيرة أو دعم مشاريع صغيرة. وتظهر الأبحاث أن الاقتصاد الاجتماعي والتضامني بإمكانه معالجة

[58] الاسكوا: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كمحرك للإدماج الاجتماعي والاقتصادي 2024

اختلالات التوزيع من خلال تمكين الشرائح المهمشة اقتصاديًا، وتعزيز مشاركة المجتمع في اتخاذ القرار الاقتصادي على المستوى المحلي.

غير أن هذا القطاع يواجه عوائق تحدّ من توسعه، أبرزها: ضعف الأطر القانونية المتخصصة في بعض الدول، محدودية التمويل، نقص القدرات الإدارية والتسويقية، وضعف الوعي العام بدوره. وتبرز تجربة تونس مثالًا على السعي لتقنين هذا المسار عبر إطار قانوني للاقتصاد الاجتماعي والتضامني (قانون 30/2020) كمرجعية لتنظيم القطاع وتطويره، بينما دول أخرى بدأت تستكشف سياسات لتعزيز هذا الاقتصاد لكنها بحاجة إلى أطر أكثر قوة لمنع التجزؤ ودعم النمو المستدام لهذا القطاع.[59] ومن الإجراءات الداعمة التي تُوصي بها المرجعيات الإقليمية: تشريعات مُيسِّرة، تحفيزات ضريبية مدروسة، تسهيل الوصول إلى التمويل، برامج بناء قدرات، وإدماج المنتجات والخدمات المجتمعية ضمن المشتريات العامة وفق معايير شفافة، تنمية القدرات والتدريب لقادة ومنتسبي هذه المبادرات في مجالات الإدارة والتسويق، رفع الوعي المجتمعي بأهمية الاقتصاد الاجتماعي التضامني عبر الحملات الإعلامية وإدماج مفاهيمه في التعليم. مثل هذه الخطوات كفيلة بتوسيع دور الاقتصاد الاجتماعي والتضامني في الاقتصاد الوطني وجعله شريكًا مساندًا للدولة والقطاع الخاص في تحقيق التنمية.

إن الاقتصاد الاجتماعي لا يُعتبر مجرد شبكة أمان للفقراء، بل يمكن أن يكون قاطرة تنمية محلية تسهم في تنويع الاقتصاد وإيجاد حلول محلية للمشكلات، وفي الوقت نفسه يرسخ مبادئ العدالة الاجتماعية والتضامن في النشاط الاقتصادي. وفي عالم يزداد فيه عدم اليقين، يمثل دعم هذا النموذج الاقتصادي أحد سبل بناء مجتمعات أكثر صلابة وتماسكًا وقدرة على مواجهة الأزمات، ويتضح أن الشراكات الفعّالة وتعبئة الموارد بصورة عادلة ومستدامة تمثل شرطًا تشغيليًا لتفعيل بقية أبعاد إطار المواءمة المستدامة. فبدون موارد كافية وحوكمة تمويلية رشيدة، ستظل السياسات التنموية عرضة للتباطؤ أو التفاوت في الأثر. ولحسن الحظ، تمتلك الدول العربية الكثير من الفرص في هذا المضمار، سواء عبر جذب استثمارات القطاع الخاص المحلي والأجنبي، أو عبر أدوات التمويل المبتكر، أو عبر تقاليد التكافل الاجتماعي العريقة التي يمكن تحديثها لخدمة أهداف تنموية. إن المرحلة المقبلة تتطلب تفكيرًا جديدًا وخلاقًا في حشد الموارد ووضعها في خدمة التنمية المستدامة. ومن خلال الأبعاد الخمسة التي تمت مناقشتها: البشرية والتكنولوجية والبيئية والمؤسسية والتمويلية يمكن للدول العربية صياغة إطار مواءمة متكامل، يوازن بحنكة بين دفع عجلة النمو الاقتصادي من جهة، وضمان التقدم الاجتماعي وحماية البيئة من جهة أخرى، ومن ثمّ، فإن النهج التشاركي الذي يدمج الحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني والاقتصاد الاجتماعي التضامني هو المسار الأكثر واقعية لتحقيق نمو اقتصادي متوازن لا يُخلّف أحدًا وراءه، ويحترم حقوق الأجيال القادمة.

[59] الاسكوا: الاقتصاد الاجتماعي والتضامني كأداة لتحقيق العدالة الاجتماعية

القسم الرابع

آفاق المستقبل نحو نموذج التنمية المتوازنة والشاملة

- التوصيات

القسم الرابع: آفاق المستقبل نحو نموذج التنمية المتوازنة والشاملة - التوصيات

تواجه الدول العربية خلال العقد القادم تحوّلات مفصلية تُشكّل فرصًا وتحديات كبرى في آنٍ واحد. فمن الناحية الاقتصادية، ورغم انتعاش النمو نسبيًا بعد الجائحة، تُشير التقارير الدولية إلى أن تعافي سوق العمل ما يزال أبطأ بكثير من تعافي الناتج. وتوقعت أن يظل معدل البطالة في المنطقة مرتفعًا عند حدود **9.8% في 2024**، أي أعلى من مستويات ما قبل الجائحة. ويزداد هذا التحدي تعقيدًا بفعل الضغط الديمغرافي على سوق العمل؛ إذ تُقدَّر حاجة المنطقة إلى نحو **7.4مليون وظيفة إضافية** لتحقيق التشغيل الكامل، مع توقع ارتفاع الطلب على الوظائف خلال السنوات المقبلة مع دخول نحو 100 مليون شاب سن العمل خلال العشر سنوات المقبلة.[60] وسيرتفع هذا الرقم في العقد القادم مع دخول بعبارة أخرى، تحتاج الاقتصادات العربية إلى رفع وتيرة إحداث فرص العمل اللائق بوتيرة غير مسبوقة لتفادي تفاقم البطالة، ولا سيما بين الشباب.

وتُبرز المؤشرات الحالية فجوة شبابية مقلقة؛ فمعدل بطالة الشباب يناهز ضعف المتوسط العالمي تقريبًا، كما تقارب نسبة **NEET** (الشباب غير المنخرطين في العمل أو التعليم أو التدريب) حدود الثلث، بما يضع المنطقة على مسار غير مواتٍ لتحقيق الغاية **8.6** من أهداف التنمية المستدامة. ويُضاف إلى ذلك أن أكثر من نصف العاملين يعملون في وظائف غير منظمة وهشّة تفتقر للحماية الاجتماعية، فيما يقع جزء معتبر من المشتغلين تحت خط الفقر. وتعكس هذه المعطيات اختلالات هيكلية في سوق العمل، أبرزها ضعف إنتاجية القطاعات وقدرة الاقتصادات على توليد وظائف عالية الجودة. كما أن التحول البنيوي خلال العقود الماضية اتجه في كثير من الدول نحو خدمات تقليدية منخفضة القيمة المضافة بدلًا من القطاعات الحديثة عالية الإنتاجية، بما حدّ من القدرة على رفع الإنتاجية وتحقيق نمو أكثر شمولًا. وعليه، فإن **رفع الإنتاجية عبر تنويع القاعدة الاقتصادية** والتحول نحو القطاعات ذات القيمة المضافة الأعلى والتكنولوجيا المتقدمة سيكون محورًا تحوليًا رئيسيًا في أفق 2030.

وعلى صعيد التكنولوجيا والرقمنة، شهدت المنطقة خلال العقد الماضي قفزات مهمة مع اتساع انتشار الهاتف المحمول والإنترنت، حيث يقدَّر متوسط مستخدمي الإنترنت بنحو **69.5% في 2025**، وتأتي بعض دول الخليج العربية ضمن الأعلى عالميًا في مؤشرات الاتصال الرقمي. غير أن **الفجوة الرقمية** ما تزال واضحة بين دول المنطقة وداخل الدولة الواحدة (بين الحضر والريف، وبين الشرائح الاجتماعية). ويُعد التحول الرقمي فرصة ذهبية لتعزيز الإنتاجية وإيجاد نماذج أعمال جديدة، لكنه يتطلب سياسات فعّالة لسد الفجوة الرقمية وتعميم المهارات الرقمية. فبدون بناء قدرات بشرية قادرة على مواكبة الثورة الصناعية الرابعة، تتزايد مخاطر بتخلف بعض الاقتصادات عن ركب المكاسب الإنتاجية للتكنولوجيا.

[60] منظمة العمل الدولية: التشغيل والآفاق الاجتماعية في الدول العربية - اتجاهات 2024: تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال انتقال عادل

في المقابل، تبرز التحديات المناخية والبيئية كعامل ضاغط على مسار التنمية خلال العقد القادم. فالمنطقة العربية من أكثر مناطق العالم هشاشة تجاه تغير المناخ، مع احتمال ارتفاع ملحوظ في درجات الحرارة وتراجع معدلات الهطول وازدياد تطرف الظواهر الجوية (جفاف، حرائق، فيضانات). وتنعكس هذه التحولات على الأمن المائي وإنتاجية الزراعة و والسياحة والنظم البيئية والصحة العامة.[61] بما يرفع المخاطر الاجتماعية والاقتصادية ما لم تُعتمد تدابير جذرية للتكيف والحد من الأثر. وفي الوقت ذاته، يفرض التحول العالمي نحو اقتصاد منخفض الكربون تحديات على الاقتصادات الريعية النفطية، لكنه يفتح فرصًا كبيرة للدول العربية للاستثمار في الطاقة النظيفة (الشمس والرياح) نظرًا للإمكانات الكبيرة المتاحة وإطلاق **وظائف خضراء** ضمن انتقال طاقي عادل يحصّن الاقتصادات ويعزز تنافسيتها.

أما التحولات الديمغرافية، فبرغم تباطؤ معدل النمو السكاني في بعض البلدان العربية، لا تزال فئة الشباب هي الغالبة، يقابلها بدء ارتفاع نسب كبار السن في بعض الدول. وتمثل هذه المعادلة **نافذة فرصة ديمغرافية** يمكن تحويلها إلى "عائد ديمغرافي" إذا ما تم توفير التعليم الجيد والوظائف للشباب. لكنها أيضًا تحدٍ يتمثل في احتمال تباطؤ النمو السكاني مستقبلاً وتشيّخ المجتمع مما يضغط على أنظمة التقاعد والرعاية الصحية. لذا ستحتاج الدول إلى سياسات استباقية في الرعاية الصحية وتمكين الشيخوخة النشطة لضمان استدامة التنمية البشرية.[62] في الوقت نفسه، تواصل الهجرة واللجوء والنزاعات إعادة تشكيل التركيبة السكانية في عدد من البلدان، مع استقبال دول أخرى ملايين اللاجئين، بما يتطلب سياسات سكانية وتنموية شاملة تراعي النزوح الداخلي والخارجي وآثاره على الخدمات وسوق العمل.

ويبقى عنصر **الثقة بالمؤسسات والحوكمة** محددًا حاسمًا لنجاح أي نموذج تنموي متوازن. فما زالت العديد من الدول العربية تعاني فجوات في الحوكمة، من بيروقراطية وضعف كفاءة وفعالية، تقلل من فعالية السياسات وتضعف كفاءة الإنفاق العام. ومن ثمّ، فإن بناء مؤسسات فعّالة وشفافة وخاضعة للمساءلة يمثل شرطًا لازمًا لتحقيق نموذج تنمية أكثر توازنًا لتحسين مخرجات التعليم والصحة والحماية الاجتماعية وتعزيز بيئة الأعمال. كما تبرز الحاجة إلى تحديث التشريعات وبناء دولة القانون وتعزيز استقلالية القضاء. وإلى جانب ذلك، يغدو **الحوار الاجتماعي الموسّع** آلية مؤسسية ضرورية لإشراك أصحاب المصلحة (الحكومات، أصحاب العمل، العمال، والمجتمع المدني) في صنع السياسات وتعزيز الاستقرار الاجتماعي، وقد أكدت منظمة العمل العربية في تقاريرها الحديثة أهمية تطوير آليات الحوار الاجتماعي لمواكبة تحديات أسواق العمل الجديدة[63].

وبصورة عامة، تتحدد آفاق التنمية في الدول العربية عبر محاور تحولية مترابطة (شكل 5) :**ضمان العدالة الاجتماعية وتوسيع الفرص للجميع** (خاصة الشباب والنساء)، **وبناء رأس مال بشري** ملائم لوظائف المستقبل، و**تعزيز الإنتاجية**

[61] الاسكوا: الاحتياجات والتدفّقات في تمويل المناخ في المنطقة العربية

[62] البنك الدولي: الاستثمار في الإنسان يمكن أن يساعد على تحصين منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا للمستقبل في مواجهة التوجهات العالمية

[63] منظمة العمل العربية - تقرير المدير العام:(الحوار الاجتماعي بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل)

والتنافسية عبر الابتكار والتكنولوجيا، **وتحقيق الاستدامة البيئية والتكيف المناخي**، **والتحول الرقمي الشامل**، **وإيجاد موارد تمويلية مبتكرة** للتنمية، وأخيرًا **إصلاح منظومات الحوكمة** والمؤسسات لتعزيز ثقة المجتمع.

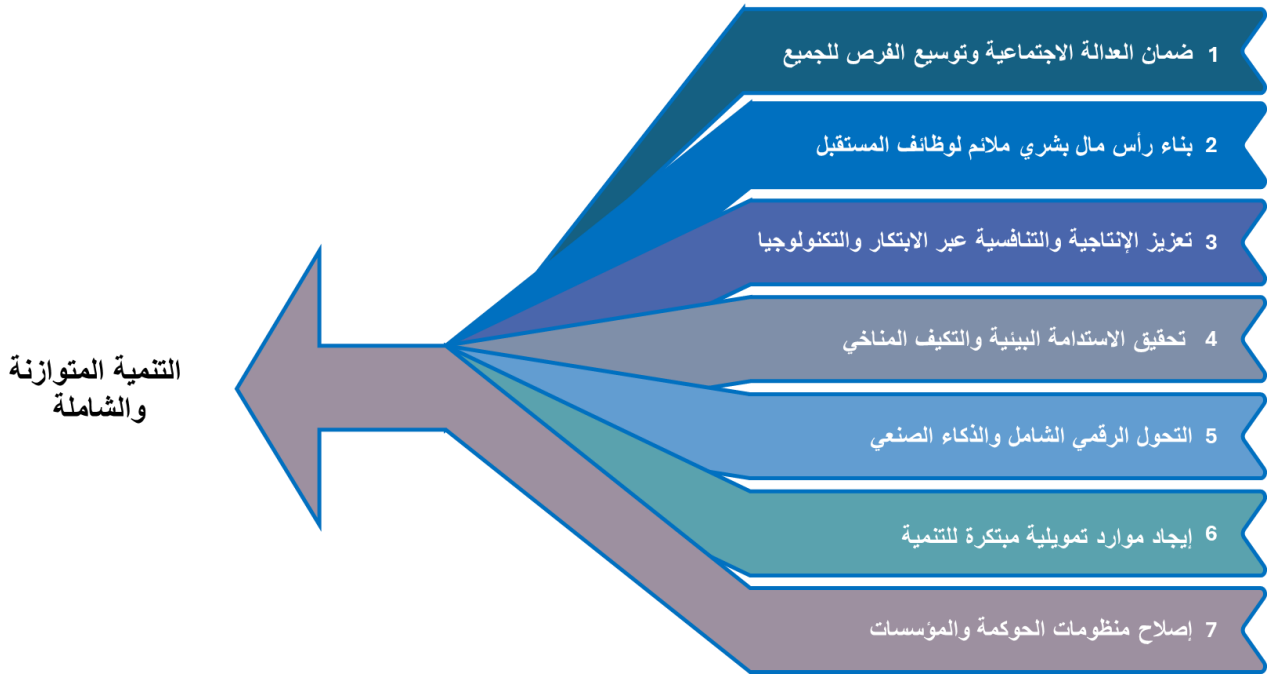

الشكل (5): محاور آفاق التنمية في الدول العربية

وتؤكد هذه المحاور تداخل مسارات الإصلاح؛ فلا تنمية مستدامة دون اقتصاد متنوع ومنتج، ولا نمو اقتصادي طويل المدى دون تنمية بشرية واجتماعية شاملة، وكلاهما يتطلب إدارة رشيدة للموارد ومؤسسات قادرة. وبرغم عمق التحديات، من نزاعات وعدم استقرار في بعض الدول، وتداعيات المناخ وضغوط الاقتصاد العالمي، إلا أن العقد المقبل يحمل فرصًا سانحة إذا ما أحسنت الدول العربية اقتناص لحظة التحول لوضع أسس نموذج تنموي جديد متوازن وشامل يرتكز على الإنسان ويحقق الازدهار المشترك.

1.4 - التوصيات الاستراتيجية العامة

في ضوء التحليل أعلاه، يتطلب الانتقال نحو نموذج التنمية المتوازنة والشاملة حزمة سياسات وترتيبات استراتيجية شاملة، قابلة للتنفيذ وذات أثر ملموس على المدى القريب والبعيد. وقد تضافرت توصيات العديد من المنظمات الدولية والإقليمية ومنظمة العمل العربية لتؤكد توجهات إصلاحية رئيسية. وفيما يلي توصيات مفصّلة مصنفة تحت أربعة محاور أساسية (اقتصادية، اجتماعية، بيئية، وحوكمة ومؤسسات) لضمان شمولية الإصلاح:

أولا: السياسات الاقتصادية

أ. **تنويع الهيكل الاقتصادي ودعم القطاع الخاص:** ينبغي تقليل الاعتماد على قطاعات الريع والاستخراج، والانتقال نحو اقتصاد إنتاجي متنوع يقوده قطاع خاص ديناميكي قائم على الابتكار والتطور. ويتطلب ذلك: تحفيز ريادة الأعمال وإزالة العقبات أمام تأسيس ونمو الشركات الناشئة والصغيرة، مع توفير التمويل للمشروعات الجديدة من خلال تشجيع القطاع المصرفي على الإقراض المنتج، وتطوير منظومات التمويل البديل (رأس المال المخاطر، وصناديق الاستثمار الجريء). فلابد من إزالة الحواجز التي تعرقل دخول شركات جديدة للسوق أو توسع المشروعات الصغيرة، ، وكذلك ضمان تكافؤ الفرص بين الشركات الخاصة والعامة.[64] وهذا يشمل إصلاح القوانين والإجراءات التنظيمية لتبسيط بيئة الأعمال، ومحاربة البيروقراطية، بما يعزز تنافسية الاقتصاد. كما أن تعزيز الشمول المالي للفئات المهمشة والشركات الصغيرة والمتوسطة عامل أساسي لتحريك عجلة الاقتصاد المحلي.

ب. **سياسات الاقتصاد الكلي الداعمة للتشغيل والشمول:** يتعين توجيه السياسات المالية والنقدية نحو دعم النمو الاحتوائي وتوفير الوظائف، من خلال إعادة هيكلة الإنفاق العام ليصبح أكثر كفاءةً وتحفيزًا للنمو (كزيادة الإنفاق على البنية التحتية والصحة والتعليم، مقابل ضبط الإنفاق غير المنتج). وفي المقابل، تحقيق عدالة أكبر في توزيع الإيرادات المحلية عبر توسيع القاعدة الضريبية، وتحسين تصاعدية الضرائب، وتقليص الإعفاءات المشوِّهة. هذا من شأنه توسيع الحيز المالي للإنفاق الاجتماعي والاستثماري دون الإخلال بالاستقرار المالي. توصي المؤسسات الدولية بضمان الاستقرار الاقتصادي الكلي كشرط للتحوّل التنموي، خاصة في ظل ارتفاع مستويات الدين العام ببعض الدول. إن بناء هوامش مالية وقائية يقتضي سياسات مالية حكيمة وإدارة نشطة للدين العام لتقليل المخاطر المستقبلية. كما ينبغي أن تراعي السياسات النقدية السيطرة على التضخم ودعم الاستقرار النقدي، لما لذلك من تأثير مباشر على الفئات الأكثر هشاشة وعلى استدامة النمو. وبشكل عام، تستفيد المنطقة حاليًا من آفاق نمو إيجابية عالميًا لعام 2025، لكن حالة عدم اليقين الإقليمية تفرض نهجًا حذرًا في إدارة الاقتصاد الكلي.

ج. **تعزيز الإنتاجية والتنافسية الصناعية والتكنولوجية:** ينبغي أن تركز خطط التنمية الاقتصادية على الارتقاء بسلاسل القيمة وتنمية القطاعات ذات القيمة المضافة العالية، مثل الصناعة التحويلية المتقدمة والخدمات التقنية. ويستلزم ذلك: توفير حوافز استثمار موجّهة، ودعم نقل التكنولوجيا والابتكار، وتطوير بيئة داعمة، والاستثمار في البنية التحتية الذكية (كالطاقة الحديثة، وشبكات النقل، والخدمات اللوجستية)، وتسهيل التجارة البينية وتنقل السلع ورأس المال على المستوى الإقليمي. وتسريع خطوات التكامل الاقتصادي العربي وإقامة سوق عربية مشتركة تدريجيًا، بما يعظم الاستفادة من اقتصاديات الحجم ويوحد الجهود التنموية. وقد شدّد وزراء العمل العرب على ضرورة تسريع التكامل الاقتصادي العربي والتحرك نحوه في سبيل التقدم والتنمية والمعرفة والابتكار.

[64] المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، كريستالينا غورغييفا، تطلق دعوة إلى التحرك من أجل تحقيق نمو شامل في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا

د. **تطوير الاقتصاد الرقمي وإدماج الذكاء الاصطناعي كرافعة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة:** يمثل التحول الرقمي محركًا رئيسيًا للنمو المستقبلي. وعليه، توصي السياسات باعتماد استراتيجيات وطنية للتحول الرقمي تتضمن نشر الإنترنت عالي السرعة بتكلفة ميسورة في كافة المناطق، وتشجيع المدفوعات الرقمية والتجارة الإلكترونية وتبسيط الأطر التنظيمية الداعمة لها، وتحفيز الابتكار التقني عبر الحضانات ومسرّعات الأعمال. والبناء على مبادرات العمل العربي المشترك لضمان التوافق القياسي بين الدول وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجالات الحكومة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، كالأجندة الرقمية العربية 2023–2033، إذ تؤمّن إطارًا استراتيجيًا للعمل الرقمي المشترك بين الدول العربية.[65]

كما أن الاستثمار في التقنيات الناشئة (الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، والبلوك تشين) سيفتح آفاقًا لقطاعات جديدة ووظائف المستقبل من خلال دعم التحول الإنتاجي ورفع الإنتاجية في القطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة، مع إيلاء اهتمام خاص بالمنشآت الصغيرة والمتوسطة لضمان توسيع قاعدة الاستفادة من التحول التكنولوجي وعدم حصر مكاسبه في قطاعات أو فئات محدود. في هذا الصدد، يسهم تسريع وتيرة الرقمنة واعتماد التقنيات الحديثة في تحقيق العديد من الأهداف مثل تحسين الحوكمة ورفع الإنتاجية. ويمكن للشراكات مع القطاع الخاص والشركات التقنية العالمية والإقليمية أن تسرّع من بناء اقتصاد رقمي تنافسي يوفر فرصًا للشباب في وطنهم عوضاً عن هجرتهم بحثًا عن اقتصادات أكثر تقدمًا تكنولوجيًا.

هـ. **دعم القطاعات الواعدة والاقتصاد الأخضر:** ينبغي على الدول العربية تحديد القطاعات الاقتصادية المستقبلية ذات الميزة النسبية أو إمكانات النمو المرتفعة وتوجيه الدعم والتسهيلات لها، مثلًا، يمكن التركيز على الصناعات الإبداعية (الإعلام والترفيه والتصميم)، والسياحة المستدامة، والتكنولوجيا الزراعية، والخدمات الصحية والتعليمية المبتكرة، وبالتوازي، ينبغي إعطاء الاقتصاد الأخضر أولوية خاصة بما يشمله من الطاقة المتجددة وكفاءة الطاقة وإدارة المخلفات، لأنه يجمع بين الاستدامة البيئية وفرص العمل الجديدة.

وتُظهر التجارب (كالمغرب والإمارات والسعودية) أن الاستثمار في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح يمكن أن يجعل المنطقة رائدة عالميًا في هذا المجال، مع توفير وظائف "خضراء" للشباب المتخصص. ولتحقيق ذلك، ينبغي للحكومات إدماج اعتبارات الاستدامة في التخطيط الاقتصادي والمالي (ما يُعرف بميزنة المناخ)، وتقديم حوافز ضريبية واستثمارية للمشاريع الخضراء وتيسير نفاذها للتمويل، واعتماد معايير بيئية أكثر صرامة تشجّع التحول نحو إنتاج واستهلاك مستدامين، بالتوازي مع دعم تطوير المهارات المطلوبة للوظائف الخضراء لضمان جاهزية الشباب والعمال للتحول القطاعي.

[65] الأجندة الرقمية العربية 2023–2033

و. **تشجيع التعاون الاقتصادي العربي والإقليمي**: يمكن للدول العربية تعظيم الاستفادة المتبادلة عبر تعزيز التكامل الاقتصادي عربيًا، وتوسيع نطاق التعاون مع الجوار الإقليمي حيثما أمكن، من خلال تفعيل اتفاقيات التجارة الحرة العربية وتفعيل منطقة التجارة الكبرى، وربط شبكات الكهرباء والغازعربياً وإقليميًا، وتنسيق سياسات النقل واللوجستيات عبر الحدود، وكلها خطوات ترفع كفاءة تخصيص الموارد. كذلك التعاون في مجال التمويل من خلال الصناديق العربية المشتركة لتوجيه استثمارات استراتيجية للمشاريع الإقليمية الكبرى في مجالات الطاقة المتجددة والبنية التحتية والأمن الغذائي. إن تحقيق السوق العربية المشتركة بحلول 2030 ربما يكون هدفًا طموحًا، لكنه يستحق السعي نظراً لما سيجلبه من نمو شامل واستقرار اقتصادي متبادل.

ثانياً: السياسات الاجتماعية

أ. **إصلاح منظومة التعليم وتنمية المهارات:** تشكّل الثورة التعليمية حجر الزاوية لأي تنمية شاملة. وتحتاج الدول العربية إلى إعادة هيكلة المناهج والبرامج التعليمية بما يواكب متطلبات القرن الحادي والعشرين وسوق العمل المتغير، ولا سيما مع تسارع تطبيقات الذكاء الاصطناعي. ولا تزال جودة التعليم الأساسي تحديًا كبيرًا، حيث إن حوالي 70% من الأطفال بعمر 10 سنوات في المنطقة غير قادرين على إتقان القراءة أو الحساب الأساسي، مما ينعكس في تسجيل المنطقة لمؤشر رأس مال بشري متدنٍ (0.49) مقارنة بالمعدلات العالمية.

وعليه، يصبح الاستثمار في الطفولة المبكرة والتعليم الأساسي أولوية لضمان تأسيس قاعدة معرفية ومهارية صلبة. وبالتوازي، ينبغي تحديث مناهج التعليم الثانوي والجامعي لتضمين مهارات التفكير النقدي والإبداعي والتحليل وحل المشكلات، مع توسيع التركيز على المهارات التقنية والرقمية المطلوبة في سوق العمل. كما يتعين على الجامعات والمعاهد التقنية تعزيز ارتباطها بالقطاعات الصناعية والخدمية عبر برامج تدريب عملي وتخصصات متوائمة مع احتياجات الاقتصاد، بما يردم الفجوة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل، ويشمل ذلك إعادة تصميم نظم التعليم والتدريب المهني والتقني، وتوسيع مسارات التعلم المستمر، وإشراك أصحاب العمل بصورة منهجية في تطوير المناهج وتقييم المهارات، إلى جانب إنشاء منصات تدريب إلكترونية مجانية أو ميسرة تتيح الارتقاء بمهارات العاملين، خاصة في المجالات الرقمية.

ب. **معالجة فجوة المهارات وإعادة التأهيل المستمر والتعلم مدى الحياة:** نظرًا للتغير السريع في طبيعة الوظائف، أصبح التعلم مدى الحياة ضرورة وليست رفاهية. وينبغي للحكومات بالتعاون مع القطاع الخاص إطلاق مبادرات وطنية لإعادة صقل مهارات العاملين (Reskilling) ورفع مهاراتهم(Upskilling) ، وتطوير مهارات جديدة للعاطلين عن العمل، مع تركيز على المجالات الأعلى طلبًا. وأظهرت دراسات منتدى الاقتصاد العالمي أن نحو 44% من مهارات العاملين الحالية ستتغير خلال 5 سنوات، ما يستدعي استثمارًا مستدامًا في التدريب وإعادة التأهيل.

ويمكن اعتماد مزيج من أدوات التدريب يشمل: التدريب أثناء العمل في المؤسسات، ومنصات التعليم الإلكتروني المفتوح، وتشجيع الحصول على شهادات مهنية مصغرة (Micro-credentials) في مجالات محددة. ورغم أن الشركات لا تزال تميل لاعتماد المؤهلات التقليدية عند التوظيف، إلا أن الحكومات تستطيع الدفع نحو الاعتراف بهذه الشهادات كجزء من معايير التوظيف العامة. كما تُعد الشراكات مع شركات التكنولوجيا العالمية ومنصات التعلم الرقمية مسارًا عمليًا لتوفير محتوى تدريبي محدث بتكلفة أقل. ويبرز هنا دور الحكومات في تمويل ودعم مسارات التدريب المرنة، حيث اعتبرت 86% من الشركات عالمياً أن دعم الحكومة للتدريب هو أهم سياسة عامة لتحسين توفر المواهب. بناءً عليه، قد يكون إنشاء صندوق وطني للمهارات ممول من الحكومة والقطاع الخاص خيارًا لتمويل برامج التدريب والتأهيل المستمر وتوفير قسائم تدريبية مدعومة للأفراد.

ج. **تمكين الشباب ودعم انتقالهم من التعليم إلى العمل:** يمثل الشباب رأس المال البشري الأهم للمستقبل، لكنه الأكثر تعرضًا للبطالة وتحديات الاندماج. لذا توصي السياسات بتبني استراتيجيات شبابية شاملة تركز على بناء قنوات انتقال فعالة من التعليم إلى العمل، يتضمن ذلك توسيع برامج التدريب العملي والتلمذة الصناعية لطلاب الجامعات والمدارس الفنية بالتعاون مع الشركات، بحيث يكتسب الخريجون خبرة عملية قبل دخولهم سوق العمل. وإنشاء مراكز توظيف وإرشاد مهني في الجامعات والأحياء تساعد الشباب على اتخاذ خيارات تعليمية ومهنية واقعية وتقدم خدمات المواءمة بين الباحثين عن عمل وأصحاب العمل. إن إصلاح أنظمة التعليم والتدريب لسد اختلالات المهارات سيسهل دخول الشباب سوق العمل في العقد المقبل. كما يمكن تقديم حوافز ضريبية أو دعم أجور مؤقت للشركات التي توظف خريجين جدد أو تستقبل متدربين، لتخفيف حاجز "نقص الخبرة" لدى الشباب. ولا بد من تشجيع روح ريادة الأعمال لدى الشباب عبر تسهيل تسجيل الشركات الناشئة ومنح قروض ميسرة وإحداث حاضنات ومسرّعات أعمال. إن تمكين الشباب ليس مجرد مسألة اقتصادية، بل استثمار اجتماعي يعزز الاستقرار ويحد من الهجرة ويضاعف العائد التنموي على المدى البعيد.

د. **تمكين المرأة اقتصادياً واجتماعياً:** لا يمكن تحقيق تنمية شاملة مع إقصاء نصف المجتمع. ورغم التحسن التدريجي في بعض الدول، لا تزال مشاركة المرأة الاقتصادية من الأدنى عالميًا، ما يحرم الاقتصادات العربية من طاقة إنتاجية كبيرة. وعليه، ينبغي جعل رفع مشاركة المرأة في الاقتصاد أولوية وطنية عبر حزمة مترابطة تشمل:

توفير المزيد من فرص العمل الملائمة للنساء (مثل العمل المرن أو عن بُعد، بيئات عمل آمنة وداعمة)، وسنّ تشريعات فعالة تمنع التمييز في الأجور وتعزز المساواة في الترقيات، وتعزز تكافؤ الفرص في التوظيف والمسارات المهنية، ودعم ريادة الأعمال النسائية عبر تيسير الحصول على التمويل والتدريب والتوجيه، وتوسيع خدمات رعاية الأطفال بإجازات أمومة وأبوة مدفوعة والحضانات المدعومة لتمكين الأمهات العاملات، وتغيير الصور النمطية اجتماعيًا وإعلاميًا حول عمل المرأة. كذلك يتعين مراجعة القوانين التي تقيد عمل النساء في قطاعات أو ساعات معينة حيثما وجدت، كما يشكل الاستثمار في تعليم الفتيات خاصة في المجالات العلمية والتقنية يضمن جيلاً

نسائياً قادراً على الاندماج في قطاعات النمو المستقبلية. وخير دليل على إمكانات المرأة العربية ما نراه من تفوق أكاديمي للطالبات في عديد من الدول دون أن يترجم بعد إلى حضور مكافئ في سوق العمل.

هـ. **تعزيز منظومة الحماية الاجتماعية الشاملة:** تمثل شبكات الحماية الاجتماعية صمام أمان لتحقيق التنمية المتوازنة وتقليل اللامساواة. ويستلزم ذلك إصلاحًا هيكليًا يضمن الوصول العادل إلى الخدمات الأساسية (الصحة، التعليم، التأمينات الاجتماعية)، لجميع المواطنين، عبرإعادة هيكلة الدعم الاجتماعي ليصبح أكثر كفاءة واستهدافًا للفئات الأشد احتياجًا، بما في ذلك تحويل برامج دعم الأسعار الشاملة (كالوقود والغذاء) إلى دعم نقدي مباشر يصل للفقراء، بما يحقق وفرًا ماليًا ويوجه الدعم لمستحقيه. وتوسيع تغطية الضمان الاجتماعي لتشمل العمالة غير المنتظمة وأصحاب الأعمال الصغيرة عبر نظم مساهمة مدعومة حكوميًا لضمان تقاعد يليق بالجميع وتأمين ضد البطالة. وقد شددت منظمة العمل العربية على أهمية تطوير أنظمة الضمان الاجتماعي والتأمين ضد البطالة في إطار عقد اجتماعي جديد يحفظ كرامة العامل ويحميه من صدمات السوق. كما برزت الحاجة الملحّة خلال جائحة كوفيد-19 إلى وجود أنظمة حماية اجتماعية مرنة تستطيع تقديم الدعم السريع في حالات الطوارئ والأزمات الاقتصادية، وهذا يتطلب إنشاء سجلات اجتماعية موحدة لتحديد المستفيدين وضمان الشفافية. والمضي بالتوازي في تحقيق التغطية الصحية الشاملة، بحيث لا يؤدي المرض أو الإعاقة إلى دفع الأسر نحو الفقر.

و. **محاربة الفقروعدم المساواة وتعزيز الإدماج الاجتماعي:** رغم تراجع معدلات الفقر عمومًا في دول عربية عديدة خلال السنوات الأخيرة، إلا أنها لم تنخفض بالسرعة الكافية وما زال التفاوت كبيرًا بين شرائح المجتمع، مما يستدعي استراتيجيات وطنية للحد من الفقر تتضمن إحداث فرص اقتصادية في المناطق الأشد فقرًا، وتطوير البنية التحتية في الأقاليم الأكثر تهميشًا (طرقات، كهرباء، مياه، إنترنت) لدمجها في الاقتصاد الوطني وتقليص الفجوات الجغرافية، وتوسيع خدمات التعليم والصحة عالية الجودة للفقراء مجانيّة أو مدعومة. كما أن تعزيز سياسات إعادة التوزيع عبر الضرائب التصاعدية والتحويلات الاجتماعية الفعالة يمكن أن يحد من التفاوت في الدخل. فمثلاً، إصلاح ضرائب الدخل والثروة لزيادة مساهمة الأغنياء، وتوسيع برامج الإسكان الاجتماعي للفئات محدودة الدخل، ورفع الحد الأدنى للأجور تدريجيًا وفق منهجية واضحة تراعي الإنتاجية وتكاليف المعيشة وتوازنات سوق العمل، كل ذلك يساهم في عدالة اجتماعية أكبر. ومن التوصيات أيضًا معالجة الفجوات بين الحضر والريف، عبر توجيه مزيد من الاستثمار والخدمات نحو المناطق الريفية والحدودية لتنميتها وإبقائها جذابة لسكانها، ما يخفف من الضغط على المدن ويحقق تنمية متوازنة ترابطيًا.

ز. **إصلاح سياسات سوق العمل وتعزيز العمل اللائق:** لجعل النمو الاقتصادي أكثر شمولًا، يتطلب الأمر سياسات سوق عمل نشطة تحفز الوظائف اللائقة وتحميها،عبر دعم المشروعات كثيفة العمالة (خاصة البناء والبنية التحتية والزراعة) بحوافز مدروسة، وتشجيع ريادة الأعمال الاجتماعية والمشروعات متناهية الصغر بتبسيط الاشتراطات وتوفير التمويل الصغير، وتفعيل برامج العمل العام المؤقت (كالتشجير وتحسين البيئة) كملاذ مرحلي

للعاطلين. وتعزيز تشـريعات العمل لحماية حقوق العاملين في القطاع الخاص وضـمان شـروط عمل لائقة (أجور عادلة، سـاعات عمل مناسـبة، بيئة عمل آمنة). ويشـمل ذلك سـد الثغرات القانونية لتوسـيع نطاق قانون العمل ليشـمل القطاعات غير المنظمة تدريجياً، وتطوير آليات تفتيش العمل والسـلامة والصـحة المهنية، وتفعيل الحد الأدنى للأجور ومراجعته دوريًا. وفي الوقت نفسـه ينبغي تشـجيع الانتقال من الاقتصـاد غير المنظم إلى المنظم عبر حوافز للشـركات غير المسـجلة (مثلاً إعفاءات ضـريبية مؤقتة أو تبسـيط التسـجيل) مقابل أن يمتثلوا للقوانين ويدخلوا تحت مظلة الاقتصـاد المنظم. بالتوازي مع تعزيز الحوار الاجتماعي الثلاثي (حكومة-أصـحاب عمل-عمال) لتطوير سـياسـات أجور وتشـغيل تراعي مصـلحة جميع الأطراف، وتحقق الاسـتقرار في علاقات العمل[66]. مثل هذا الحوار كفيل بتخفيف التوترات الاجتماعية وتحسين بيئة العمل وجعل النمو الاقتصادي أكثر شمولًا واستدامة.

ثالثاً: السياسات البيئية والاستدامة

أ. **التكيف مع تغير المناخ وتعزيزالصمود:** أصبح إدماج اعتبارات التكيّف المناخي في صلب التخطيط التنموي ضرورةً ملحّة، بما يضـمن تعزيز قدرة الدول العربية على الصـمود أمام الصـدمات المناخية، ودعم تحقيق أهداف التنمية المسـتدامة، وإنجاز انتقال طاقي عادل ومنصـف. ويتطلب ذلك إعداد وتنفيذ خطط وطنية للتكيّف تشـمل: إدارة الموارد المائية بصـورة مسـتدامة (رفع كفاءة الري، وتوسـيع إعادة اسـتخدام مياه الصـرف المعالجة، والتحلية باسـتخدام الطاقة النظيفة)، وتطوير بنية تحتية قادرة على تحمّل الظواهر المتطرفة (مثل حماية المناطق المعرّضـة للفيضانات، وتعزيز تصريف مياه الأمطار، وتطبيق معايير بناء ومدن مراعية للمناخ). كما ينبغي إيلاء اهتمام خاص للمجتمعات الأكثر تعرضًا للمخاطر (كالزراعية والبدوية والسـاحلية) عبر برامج إنذار مبكر وتوعية، وتوسـيع أدوات إدارة المخاطر والتأمين عند الإمكان، وتوفير بدائل رزق عند الضـرورة. ويُعد الاسـتثمار في "التكيّف الذكي مناخيًا" فيما يُعرف بـ"النمو المناخي الذكي"، رافعة تنموية بحد ذاته؛ إذ يحمي الفئات الهشّة ويوفر فرص عمل، مثل تشغيل الشـباب في مشـاريع التشـجير، واسـتعادة النظم البيئية، وإنشـاء مصـدّات الرياح لمكافحة التصـحّر، ما يسـاهم في تشغيل العاطلين وحماية البيئة في آن معًا.

ب. **الانتقال إلى اقتصـاد أخضـر منخفض الكربون:** ينبغي رسـم خطط واضـحة لتحقيق مسـاهمات مناخية وطنية (NDCs) طموحة تضع البلدان على مسار الحياد الكربوني على المدى الطويل، وبما يتناسب مع مسؤولياتها وقدراتها. يشـمل ذلك التوسـع الكبير في الطاقة المتجددة لتشـكل حصـة متزايدة من مزيج الطاقة، العديد من الدول العربية عملت على كفاءة الطاقة في المباني والصـناعة، وتوسـيع حلول التخزين الكهربائي، وتسـريع الاسـتثمار في الهيدروجين الأخضـر حيثما تتوافر الجدوى. وتبرز نماذج عربية واعدة، كمصـر والمغرب والإمارات وضـعت أهدافًا طموحة (مثل المغرب الذي يسـتهدف 52% طاقة متجددة بحلول 2030)[67]، وينبغي متابعة التنفيذ ودعم الدول الأخرى لتحذو

[66] منظمة العمل العربية - تقرير المدير العام:(الحوار الاجتماعي بين تحديات الحاضر وآفاق المستقبل)

[67] MOROCCO ENERGY POLICY MRV

حذوها. أيضًا تبني كما يُعد تبنّي الاقتصاد الدائري (خفض الهدر، وإعادة الاستخدام، وإعادة التدوير) مسارًا عمليًا لخفض الانبعاثات والتلوث، خصوصًا في قطاعات الصناعة والبناء. وفي المدن، يمثل قطاع النقل يمثل مصدرًا رئيسيًا للتلوث، لذا يتعين إدراج النقل المستدام ضمن أولويات السياسات العامة عبر توسعة شبكات (المترو، الحافلات الكهربائية، تشجيع النقل غير الآلي) وأن يكون على أجندة جميع الدول العربية للسنوات القادمة. كما ينبغي سن معايير كفاءة الطاقة تدريجيًا في المباني والأجهزة، ودعم الابتكار في تقنيات التخزين الكهربائي والهيدروجين الأخضر. فالتحول إلى مصادر الطاقة المتجددة ليس مجرد التزاماً بيئياً، بل محركًا قويًا للنمو و إيجاد فرص العمل " الوظائف الخضراء" الجديدة. فالمنطقة تملك مزايا طبيعية في الطاقة الشمسية وطاقة الرياح تؤهلها لتصبح رائدةً عالميًا إذا ما وفرت التمويل والتكنولوجيا الملائمة.

ج. **المحافظة على الموارد الطبيعية والأمن الغذائي والمائي:** تُعد أزمة المياه من أخطر تحديات المستقبل في المنطقة، ما يستدعي اعتماد إدارة متكاملة للموارد المائية توازن بين احتياجات الزراعة والشرب والصناعة، وتتبنى تقنيات مثل الري بالتنقيط وتطوير الزراعات المقاومة للجفاف والملوحة للتوفير في المياه. كما ينبغي تعزيز التعاون الإقليمي في إدارة أحواض الأنهار والمياه الجوفية المشتركة لتقليل مخاطر التنافس والصدام وضمان حصص عادلة واستدامة طويلة الأمد. أما الأمن الغذائي، فتزداد أهميته مع تقلبات الأسواق العالمية؛ حيث تستورد الدول العربية النسبة الأكبر من غذائها مما يجعلها عرضة لصدمات الإمداد والسعر عالميًا (كما ظهر عند توقف صادرات البحر الأسود). لذا تحتاج إلى استراتيجيات متوازنة لزيادة الاكتفاء الذاتي الغذائي نسبيًا عبر تحسين إنتاجية الزراعة (بالعلوم والتقنيات الحديثة والابتكار والبذور المحسنة)، واستصلاح الأراضي حيثما أمكن، وتنويع مصادر الاستيراد، ورفع كفاءة سلاسل الإمداد والتخزين، وبناء مخزونات استراتيجية للسلع الأساسية. وفي الوقت نفسه، ينبغي إدارة التوسع السكاني والتوسع العمراني بشكل يوازن بين حماية الطبيعة والبيئة (المناطق الخضراء والغابات)والتنوع البيولوجي واحتياجات التنمية، مع فرض ضوابط تنظيمية صارمة للحد من التلوث الصناعي والحفاظ على جودة الهواء والمياه.

د. **تعزيز التشريعات والمؤسسات البيئية:** تتطلب الاستدامة تحديث التشريعات البيئية وإنفاذها في الدول العربية، بما يشمل قوانين تقييم الأثر البيئي للمشروعات، وإدارة النفايات (وخاصة الخطرة)، وحماية التنوع البيولوجي، ومكافحة التلوث. كما ينبغي تقوية أجهزة الرقابة البيئية ومنحها صلاحيات تنفيذية لضمان التزام القطاعات المختلفة بالمعايير البيئية. كما يمكن إطلاق محاكم بيئية متخصصة للنظر في المخالفات والتعديات البيئية بسرعة وفاعلية.

هـ. في كثير من الدول، لا يكمن التحدي في غياب التشريعات بل في ضعف التنفيذ؛ لذا فإن توعية الجمهور وإشراك المجتمع المدني في مراقبة الوضع البيئي وسنّ آليات للمساءلة والشفافية وتطوير نظم قياس ورصد (مثل نشر بيانات تلوث الهواء والماء بشكل دوري) سيضغط باتجاه تحسن الأداء البيئي. أيضًا، إدماج بعد البيئة في التعليم سيؤسس

لجيل أكثر وعيًا وإدراكًا لأهمية الاستدامة. ومن الأدوات المهمة اعتماد الميزانيات والتخطيط الأخضر، أي توجيه نسبة من الاستثمار العام سنويًا نحو مشاريع خضراء، وتقييم كافة المشاريع الكبرى من منظور استدامتها البيئية.

و. **تمويل العمل المناخي والتنمية المستدامة:** غالبًا ما يقيّد نقص التمويل تنفيذ السياسات البيئية؛ على الدول العربية ابتكار حلول تمويلية مثل السندات الخضراء لتمويل مشروعات الطاقة والنقل المستدامين، وشراكات بين القطاعين العام والخاص في مشاريع البنية الخضراء، والاستفادة من صناديق المناخ الدولية (كالصندوق الأخضر للمناخ) عبر إعداد مشاريع عالية الجودة وإصلاح السياسات لزيادة أهلية الحصول على الدعم. يمكن أيضًا توجيه جزء من عائدات الصناعات الاستخراجية (النفط والغاز) نحو صندوق وطني للأجيال القادمة يُستثمر في تنويع الاقتصاد ومشاريع الاستدامة. وعلى صعيد القطاع الخاص، تُعد الحوافز الضريبية والتشجيعية للشركات التي تتبنى ممارسات مستدامة أو تستثمر في التكنولوجيا النظيفة، مثل إعفاءات أو تخفيضات ضريبية مقابل تخفيض الانبعاثات أو استخدام الطاقة المتجددة. أداة فعّالة لتسريع تبنّي التكنولوجيا النظيفة وخفض الانبعاثات. وفي المحصلة، ليست الاستدامة خيارًا ترفيًا، بل شرطًا لضمان أمن الموارد وتقليل مخاطر السيناريوهات المناخية عالية الكلفة على البشر والاقتصاد.

رابعاً: الحوكمة والمؤسسات

أ. **إصلاح الإدارة العامة وتعزيز فعالية المؤسسات:** تُعدّ جودة الحوكمة عاملًا محوريًا في رفع فعالية السياسات العامة وتعزيز قدرتها على تحقيق نتائج ملموسة. وفي هذا الإطار، تبرز أهمية مواصلة تطوير الإدارة العامة عبر برامج إصلاح مؤسسي شاملة تستهدف تبسيط الإجراءات الإدارية، وتحسين كفاءة تقديم الخدمات، وتعزيز التنسيق المؤسسي، بما يسهم في رفع مستوى الأداء الحكومي والاستجابة لاحتياجات المواطنين. وتكتسب جهود تعزيز النزاهة والشفافية المؤسسية أهمية خاصة، من خلال تقوية الأطر الرقابية، وترسيخ سيادة القانون، وتعزيز شفافية إدارة الموارد العامة بما في ذلك المشتريات الحكومية، وفقًا لأفضل الممارسات المعتمدة دوليًا. وتشير الأدبيات والتقارير الدولية إلى أن الاستثمار في تحسين جودة المؤسسات، وتعزيز المساءلة، وتطوير القدرات الإدارية يمثل ركيزة أساسية لدعم التنمية المستدامة وتحسين كفاءة الإنفاق العام.

وفي هذا السياق، يُعد التحول الرقمي الحكومي أداة فعّالة لرفع كفاءة العمل الإداري وتبسيط الإجراءات وتعزيز الشفافية، عبر التوسع في تطبيقات الحكومة الإلكترونية، وتطوير منصات رقمية موحدة لتقديم الخدمات، وتحديث أنظمة إدارة المالية العامة والمشتريات الحكومية. وتسهم هذه الإجراءات في تحسين كفاءة استخدام الموارد، ورفع جودة الخدمات، وتعزيز ثقة المجتمع بالمؤسسات العامة.

ب. **تعزيز اتساق السياسات والتنسيق المؤسسي لدعم التنمية المتوازنة :** يُعدّ اتساق السياسات العامة والتنسيق المؤسسي شرطًا أساسيًا لتعظيم الأثر التنموي للنمو الاقتصادي وتحويله إلى مكاسب اجتماعية مستدامة. وفي ظل

تشابك التحديات الاقتصادية والاجتماعية والعمالية والبيئية، تزداد الحاجة إلى مقاربات أكثر تكاملًا في تصميم وتنفيذ السياسات، بما يضمن الانسجام بين سياسات النمو والتشغيل وتنمية المهارات والحماية الاجتماعية، ويحدّ من التجزؤ المؤسسي ويرفع فعالية التدخلات الحكومية.

ويقتضي ذلك تعزيز التنسيق بين الجهات المعنية على المستويين الأفقي والعمودي، وتطوير آليات مؤسسية واضحة لصنع القرار المشترك وربط التخطيط الاستراتيجي بالموازنات العامة، وأطر الإنفاق متوسطة الأجل، مع إدماج منهجي لتقييم أثر السياسات على التشغيل والعدالة الاجتماعية. ولا يستهدف هذا التوجه إعادة توزيع الصلاحيات بقدر ما يهدف إلى رفع كفاءة العمل الحكومي وتعظيم أثر السياسات القائمة، بما يمكّن الدول العربية من تبنّي سياسات مترابطة تدعم تنمية اقتصادية أكثر شمولًا وعدالة واستدامة.

ج. **تطوير قطاع عام كفؤ ومبتكر:** يُعد الاستثمار في رأس المال البشري الحكومي محورًا حاسمًا لبناء قطاع عام قادر على التنفيذ والتحسين المستمر. ويتطلب ذلك اجتذاب أفضل الكفاءات للعمل في القطاع العام باعتماد نظم توظيف وترقية قائمة على الجدارة والكفاءة، والحد من الممارسات التي تُضعف الثقة العامة مثل المحسوبية وتضارب المصالح. كما أن التدريب المستمر للموظفين على مهارات الإدارة الحديثة والتحليل القائم على البيانات واستخدام التكنولوجيا يُعد شرطًا لرفع الإنتاجية وتحسين جودة الخدمات. ولتعزيز الابتكار داخل الجهات الحكومية، ينبغي تشجيع مبادرات تطوير الخدمات وتحسين تجربة المتعاملين، بما في ذلك إنشاء مختبرات ابتكار حكومي، أو برامج داخلية لتطوير الحلول، أو جوائز وحوافز للتميز.

وقد أظهرت بعض التجارب العربية أن تبنّي برامج للتميز المؤسسي ومعايير الجودة ينعكس إيجابًا على كفاءة الخدمات وثقافة الأداء. فقد أثبتت بعض الحكومات العربية (مثل الإمارات) أن تبني برامج التميز الحكومي يثمر في تحسين الخدمات وتعزيز ثقافة الجودة. كذلك، يمكن للامركزية الإدارية من خلال تفويض سلطات وصلاحيات محددة للبلديات والمحافظات وتمكينها ماليًا يمكن أن يحسن فعالية تقديم الخدمات المحلية ويدعم منافسة إيجابية بين المناطق في الأداء. هذا يستوجب بناء قدرات الحكومات المحلية وضمان التكامل بين التخطيط المحلي والوطني.

د. **تعزيز التعاون الإقليمي وتبادل الخبرات المؤسسية:** لا تكتمل جهود الإصلاح المؤسسي دون أن تتكاتف الدول العربية في تبادل الخبرات وأفضل الممارسات في مجالات الحوكمة وبناء المؤسسات.

على سبيل المثال، يمكن للهيئات المعنية بالتنمية البشرية والحماية الاجتماعية مشاركة تقاريرها وخبراتها، وأن تستفيد دول من تجارب جيرانها في الحكومة الإلكترونية أو إصلاح الخدمة المدنية. كما يمكن بالتنسيق مع جامعة الدول العربية والمنظمات العربية والإقليمية والدولية المعنية تأسيس منصة أومنتدى سنوي للحوكمة الرشيدة يرتبط ببرامج سوق العمل والتنمية الاجتماعية، يجمع الجهات الحكومية والشركاء الاجتماعيين لتبادل النجاحات

والتحديات والخروج بمبادرات مشتركة، إن التعاون العربي ينبغي ألا يقتصر على التكامل الاقتصادي، بل يمتد إلى بناء مؤسسات فعّالة قادرة على تحقيق التنمية المستدامة المنشودة.

من المهم التأكيد على أن هذه التوصيات مترابطة ومتكاملة؛ فالإصلاح الاقتصادي دون عدالة اجتماعية وحوكمة رشيدة لن يفضي إلى تنمية شاملة، كما أن الإنفاق الاجتماعي دون موارد اقتصادية كافية واستدامة مالية لن يدوم. وتقتضي الاستدامة البيئية بدورها أن تتقاطع مع السياسات الاقتصادية والاجتماعية كافة. وعليه، فإن المطلوب هو تبنّي رؤية تنموية متوازنة تضع الإنسان محورًا، وتشارك في تنفيذها مؤسسات الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدني تحت مظلة عقد اجتماعي متجدد يعزز الثقة والإنصاف.

2.4 - أهمية دور الشركاء الاجتماعيين في دعم تنفيذ التوصيات

يرتبط تنفيذ التوصيات الواردة في هذا التقرير بمدى فاعلية مشاركة الشركاء الاجتماعيين، بما يعكس الطبيعة التشاركية التي تقوم عليها منظومة العمل والتنمية الاجتماعية في الدول العربية. فالحكومات ومنظمات أصحاب العمل ومنظمات العمال يشكلون معًا إطارًا مؤسسيًا داعمًا لرفع قابلية السياسات للتطبيق وتعزيز اتساقها مع الأولويات الوطنية وواقع أسواق العمل.

وفي هذا السياق، يبرز الحوار الاجتماعي بوصفه آلية داعمة لصنع السياسات وتنفيذها، بما يتيح تبادل وجهات النظر، وبناء تفاهمات مشتركة حول مسارات التطوير والإصلاح، وتعزيز الثقة بين الأطراف المعنية. كما يساعد هذا النهج التشاركي على مواءمة الأهداف الاقتصادية مع الاعتبارات الاجتماعية، والحد من التباينات، وتعزيز الاستقرار في علاقات العمل، وتهيئة بيئة مواتية للنمو المستدام.

وتوفر مساهمة منظمات أصحاب العمل بعدًا تطبيقيًا يراعي متطلبات التنافسية والإنتاجية، ويساعد على تحويل التوجهات الاستراتيجية إلى ممارسات قابلة للتنفيذ داخل المؤسسات والأسواق. وفي المقابل، تُسهم منظمات العمال في إثراء السياسات عبر نقل وجهات نظر العاملين، بما يعزز مراعاة الأبعاد الاجتماعية وتحسين ظروف العمل ودعم مسارات العمل اللائق. ولا يستهدف هذا الدور التشاركي إعادة توزيع المسؤوليات أو إحداث تغييرات مؤسسية، بل يهدف إلى رفع جودة السياسات وفعالية تنفيذها، عبر إشراك الأطراف المعنية في مراحلها المختلفة بما يتسق مع الخصوصيات الوطنية ويُسهم في تحقيق نتائج أكثر شمولًا واستدامة.

وعليه، فإن تفعيل دور الشركاء الاجتماعيين ضمن أطر الحوار والتشاور القائمة يُعد عاملًا مساعدًا لتحويل التوصيات الواردة في هذا التقرير إلى سياسات وبرامج عملية، تدعم تحقيق التوازن المنشود بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية، وتسهم في تعزيز الاستقرار والتنمية في الدول العربية.

3.4 - دور منظمة العمل العربية في دعم الدول الأعضاء

انطلاقًا من دستور منظمة العمل العربية وميثاقها، تضطلع منظمة العمل العربية بدور محوري في دعم الدول الأعضاء في تحويل التوصيات والاستراتيجيات الواردة في هذا التقرير إلى مسارات سياسات أكثر اتساقًا وفاعلية، وذلك استنادًا إلى ولايتها كمنظمة عربية متخصصة تُعنى بقضايا العمل والتشغيل والعلاقات المهنية منذ عام 1965. وينطلق هذا الدور من طبيعة المنظمة بوصفها جهازًا معياريًا وتنسيقيًا وداعمًا للسياسات، يعمل على تعزيز التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والعمالية للتنمية، دون المساس بالسيادة الوطنية أو الحلول محل المؤسسات الوطنية.

وفي هذا الإطار، يتمحور دور منظمة العمل العربية في المرحلة المقبلة حول **خمسة مسارات متكاملة**:

أولاً: المتابعة وتقييم التقدم وتعزيز التنسيق والتكامل بين السياسات الوطنية

بحكم عضويتها التي تضم **21 دولة عربية**، تُعدّ منظمة العمل العربية منصة عربية جامعة تُيسّر التقارب بين السياسات الوطنية في مجالات العمل والتشغيل وتنمية المهارات والحماية الاجتماعية، بما يدعم مسارات التكامل العربي ويحدّ من التباينات غير المنتجة بين الدول العربية. ويشمل ذلك تيسير الحوار حول القضايا العابرة للحدود، مثل تنقّل اليد العاملة العربية، والاعتراف المتبادل بالمؤهلات، وتنسيق معايير التدريب والتشغيل، على نحو يضمن قابلية المواءمة مع احترام الخصوصيات الوطنية. كما يمكن للمنظمة، بالتنسيق مع جامعة الدول العربية، أن تُرسّخ أطرًا منتظمة لتبادل الخبرات والتعلّم النظير وصياغة رؤى مشتركة بشأن ملفات محورية، كربط التعليم بسوق العمل وإصلاح نظم الحماية الاجتماعية، بما يعزّز اتساق السياسات ويُحسن أثرها التنموي.

وتضطلع المنظمة بدور **"بيت الخبرة"** العربي في رصد وتحليل تطورات أسواق العمل والتنمية الاجتماعية في الدول العربية، من خلال إعداد تقارير دورية تستند إلى مؤشرات، تُبرز التقدم المحرز والتحديات القائمة في مجالات التشغيل، والعمل اللائق، والحماية الاجتماعية، والحوار الاجتماعي. ومع تطوير هذا الدور، يمكن للمنظمة توظيف أدوات رقمية وتحليلية متقدمة لدعم عرض البيانات وتفسيرها، بما يدعم صناع القرار في المتابعة الدورية، ويُرسّخ ثقافة السياسات القائمة على الأدلة.

ثانياً: بناء القدرات والدعم الفني المؤسسي

تواصل منظمة العمل العربية اضطلاعها بدور محوري في **بناء القدرات المؤسسية للدول الأعضاء**، من خلال تقديم الدعم الفني والاستشاري لتحديث وتطوير **تشريعات العمل**، وتعزيز **سياسات التشغيل وسوق العمل**، وتطوير **نظم التأمينات والحماية الاجتماعية**، بالاستناد إلى **معايير العمل العربية** والخبرات المتراكمة في السياق العربي والإقليمي. وفي هذا الإطار، تمثل **اتفاقيات وتوصيات العمل العربية**[68] مرجعية معيارية تشريعية وسياساتية تُسترشد بها الدول الأعضاء، بما في ذلك أحدث الأدوات المعيارية الصادرة مؤخرًا، مثل اتفاقية العمل العربية رقم (21) بشأن التوجيه والتدريب المهني (معدلة)، واتفاقية العمل العربية رقم(20) ، والتوصية العربية رقم (10) لعام 2024.

وانطلاقًا من هذا الأساس المعياري، تضطلع المنظمة بدور داعم في **مراجعة التشريعات الوطنية** عبر آلياتها الفنية المتخصصة، بما في ذلك **لجنة الخبراء القانونيين**، لتقييم مدى توافق هذه التشريعات مع معايير العمل العربية، ورصد الفجوات التشريعية والتنظيمية، واقتراح مسارات معالجتها بما يرسّخ مبادئ العدالة والإنصاف في الاستخدام والأجور وشروط وظروف العمل. كما يمتد الدعم ليشمل تطوير سياسات وبرامج **تعزّز شمولية الحماية الاجتماعية**، مع تركيز خاص على الفئات الأكثر هشاشة، ولا سيما العاملين في الاقتصاد غير المنظم، عبر نماذج مبتكرة لتوسيع مظلة التأمينات الاجتماعية بالتعاون مع وزارات العمل والشركاء الاجتماعيين. وفي السياق ذاته، تساند المنظمة جهود الدول في **القضاء على عمل الأطفال**، وخاصة أسوأ أشكاله، ودعم دمج الأطفال المتأثرين في التعليم الأساسي والتقني والتدريب المهني، بما ينسجم مع توجهات التنمية الشاملة.

وبالتوازي، تضع المنظمة ضمن أولويات دعمها الفني تعزيز مبادئ المساواة وعدم التمييز في الاستخدام والمهنة، من خلال مساندة الدول الأعضاء في صياغة الاستراتيجيات والسياسات والبرامج ذات الصلة، وتطوير التدخلات التي تعزّز **تمكين المرأة اقتصاديًا** وزيادة مشاركتها في سوق العمل، وترسيخ مبدأ الأجر المتساوي مقابل العمل متساوي القيمة، وتوفير بيئات عمل آمنة وصحية وذلك عبر **لجنة شؤون عمل المرأة العربية**.

ولتمكين الدول العربية من هذه التوجهات، تعمل المنظمة على **إعداد تقارير دورية في مجالات التشغيل والبطالة**[69]، إلى جانب تطوير **أدلة إرشادية** وأطر سياسات مرجعية قابلة للتكييف وطنيًا، بما يساعد على تصميم وتنفيذ إصلاحات واقعية وفق نهج تدريجي ومتوازن يراعي الأولويات الوطنية والقدرات التنفيذية، ويسهم في تقليص فجوات القدرات وتعزيز الاتساق في جودة السياسات داخل المنطقة العربية.

[68] منظمة العمل العربية- اتفاقيات وتوصيات العمل العربية

[69] منظمة العمل العربية -تقارير التشغيل والبطالة

ثالثاً: تعزيز الحوار الاجتماعي ودعم الشركاء الاجتماعيين

انطلاقًا من تكوينها الثلاثي (حكومات–أصحاب عمل–عمال)، تضطلع منظمة العمل العربية بدور محوري في تعزيز الحوار الاجتماعي ومأسسته بوصفه مدخلًا لبناء **عقد اجتماعي عربي جديد** يوازن بين مقتضيات النمو الاقتصادي ومتطلبات العدالة الاجتماعية، ويُسهم في ترسيخ الاستقرار في أسواق العمل. وفي هذا الإطار، تعمل على تفعيل آليات الحوار بوصفها إطارًا مؤسسيًا دائمًا للتشاور وصنع التوافقات حول السياسات العامة، ومتابعة تنفيذها وتقييم أثرها، ويعزز الثقة المتبادلة والتوافق المجتمعي حول أولويات الإصلاح.

كما تؤدي المنظمة وظيفة تيسيرية وتنظيمية في دعم منصات التشاور والحوار، وتوفير أطر إجرائية ومعايير مرجعية تُسهم في إدارة القضايا الخلافية في علاقات العمل بطرق مؤسسية، بالتوازي مع ضمان حقوق العمال وتحسين شروط العمل وفق مبادئ العمل اللائق، وتعزيز بيئة مواتية للاستثمار والإنتاج، وتكرّيس التضامن العربي وتبادل الخبرات في إدارة التحولات في عالم العمل.

رابعاً: تطوير دور ابتكاري معرفي واستشرافي

مع تراكم الخبرات والتقارير والدراسات والبيانات، تستطيع منظمة العمل العربية ترسيخ مكانتها بوصفها مركز معرفة عربي وإقليمي في قضايا مستقبل العمل، عبر تطوير وإنتاج دراسات استشرافية تتناول التحولات التكنولوجية والرقمنة والذكاء الاصطناعي، وتقدّر آثارها على المهارات والتشغيل والحماية الاجتماعية في السياق العربي. ويُعد هذا الدور المعرفي الابتكاري امتدادًا منطقيًا لوظيفتها المعيارية والتنسيقية، ويسهم في تزويد الدول الأعضاء بأدوات تحليلية تساعدها على الاستعداد للتحولات المقبلة،

ومن خلال هذا المسار، يمكن للمنظمة تزويد الدول الأعضاء بـ(اتجاهات سوق العمل، فجوات المهارات، قابلية المهن للأتمتة، تحولات أنماط التوظيف)، إلى جانب سيناريوهات بديلة وتوصيات عملية تساعد الحكومات والشركاء الاجتماعيين على **الانتقال من إدارة الأزمات إلى التخطيط الاستباقي**. كما يسهم ذلك في توجيه الاستثمار في رأس المال البشري، وتحديث نظم التدريب، وتكييف منظومات الحماية الاجتماعية، بما يضمن جاهزية أكبر للتحولات المقبلة بدل الاكتفاء بردّ الفعل عليها.

خامسًا: مواءمة الجهد العربي مع الأجندة التنموية العالمية

تعمل منظمة العمل العربية على تعزيز اتساق الجهود العربية مع أهداف التنمية المستدامة والأطر الدولية ذات الصلة، ولا سيما في ما يتعلق بالعمل اللائق والعدالة الاجتماعية. بما يضمن أن تعكس السياسات والبرامج الوطنية أولويات المنطقة وخصوصياتها التنموية. كما تسهم المنظمة، بالتنسيق مع جامعة الدول العربية

والشركاء الاقليميين والدوليين، في بلورة موقف عربي منسّق وإيصاله بفاعلية إلى المحافل الإقليمية والدولية، بما يعزز الحضور العربي في صياغة أجندات العمل والتنمية، ويزيد القدرة على تعبئة الدعم الدولي بما يخدم أولويات الدول الأعضاء ويُسرّع تحقيق أهدافها.

وفي صلب هذا الدور، تبرز أهمية **دعم القضايا العربية ذات الأولوية، وفي مقدمتها قضية فلسطين**، باعتبارها قضية تنموية وحقوقية وعمالية ترتبط مباشرة بمبادئ العدالة الاجتماعية والعمل اللائق. وفي هذا السياق، تواصل المنظمة إعداد **تقرير سنوي** يوثق آثار الاستيطان والانتهاكات على أوضاع العمال وأصحاب الأعمال في فلسطين والأراضي العربية المحتلة[70]، وتنظيم فعاليات للتضامن مع عمال وشعب فلسطين والأراضي العربية المحتلة الأخرى (الجولان السوري وجنوب لبنان) على هامش مؤتمر العمل الدولي، إضافة إلى الإسهام في **حشد الدعم** العربي والدولي للصندوق الفلسطيني للتشغيل، بما يعزز القدرة على الصمود الاقتصادي والاجتماعي في دولة فلسطين.

وتتكامل هذه الجهود مع توجهات **"الرؤية العربية 2045: في طريق تحقيق الأمل بالفكر والإرادة والعمل"**[71] التي تستهدف بناء مسار تنموي عربي طويل الأمد قائم على الأمن والأمان، والعدالة الاجتماعية، والاقتصاد المعرفي، وتكامل السياسات. حيث تساهم منظمة العمل العربية بالشراكة مع الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ومنظمات العمل العربي المشترك، وبالتعاون مع **الإسكوا**، في مواءمة البرامج العربية مع المسارات الدولية، وتطوير شراكات متعددة الأطراف، وتعزيز قدرة الدول العربية على تحويل الالتزامات العالمية إلى **أولويات وطنية**، بما يضمن أثرًا تنمويًا ملموسًا ومستدامًا.

[70] تقرير المدير العام لمنظمة العمل العربية حول المستوطنات الاسرائيلية وآثارها الاقتصادية والاجتماعية على أصحاب العمل والعمال

[71] جامعة الدول العربية -الاسكوا "الرؤية العربية 2045 : في طريق الأمل بالفكر والإرادة والعمل"

الخاتمة

الخاتمة

مع اختتام هذا التقرير، تتأكد حقيقة محورية مفادها أن مستقبل النمو المستدام في العالم العربي يتوقف على ما يُتخذ اليوم من خيارات وسياسات اقتصادية واجتماعية وبيئية، وعلى قدرة الفاعلين كافة على تحويل الرؤى إلى مسارات وبرامج عمل قابلة للتنفيذ. لقد قدّم التقرير تشخيصًا معمقًا للتحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصادات والمجتمعات العربية، كما أبرز فرصًا واقعية للانتقال نحو نموذج تنموي أكثر توازنًا وشمولًا واستدامة. غير أن قيمة أي رؤية، مهما بلغت دقتها، لا تكتمل إلا بترجمتها إلى **التزام وطني وعربي و إقليمي فعّال** وإجراءات ملموسة على أرض الواقع.

وتتحقق هذه الغاية من خلال الالتزام الجاد بتنفيذ التوصيات الواردة في التقرير، ودمجها في الاستراتيجيات الوطنية والقطاعية، وربطها بأطر واضحة للمتابعة والتقييم والمساءلة، وبمستهدفات زمنية ومؤشرات أداء تُتيح تتبّع التقدم وتصحيح المسار. فالمرحلة المقبلة تتطلب الانتقال من التشخيص والتخطيط إلى التنفيذ الفعلي، بما يضمن نتائج ملموسة على فرص العمل، وجودة الخدمات، ومستويات المعيشة، الثقة بين الدولة والمجتمع.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية الاتساق المؤسسي داخل كل دولة عبر تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية، وتكامل السياسات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتفعيل آليات التشاور مع الشركاء الاجتماعيين، بما يعزز فعالية التدخلات التنموية ويعظّم أثرها. كما يشكل الاستثمار المستدام في رأس المال البشري، وتطوير أسواق العمل، وتعزيز الإنتاجية والابتكار، ركائز أساسية لتحقيق نمو اقتصادي قادر على توفير فرص عمل لائقة وتوسيع الفرص للفئات الأكثر احتياجًا، وضمان عدالة توزيع ثمار النمو.

وتؤكد الخبرات المقارنة أن تضييق الفجوة بين نماذج النمو التقليدية ومتطلبات اقتصاد المستقبل يتطلب سياسات قائمة على الأدلة، وإصلاحات متسقة تراعي السياقات الوطنية، ونهجًا طويل الأمد يوازن بين الطموح والإمكانات ويعتمد "التحسين التراكمي" بدل الحلول المتقطعة، وبترجم المبادئ العامة إلى سياسات وبرامج قابلة للقياس والتقييم. كما أن نجاح التحول المنشود يرتبط بقدرة الدول على تعبئة الموارد بشكل عادل ومستدام، وتوجيهها نحو أولويات واضحة، وتعزيز الحوكمة الرشيدة التي تضمن الشفافية وحسن الأداء ومكافحة الهدر.

وفي الختام، يضع هذا التقرير بين أيدي أطراف الإنتاج الثلاثة وصانعي القرار إطارًا عمليًا يمكن البناء عليه لدعم جهود الإصلاح والتنمية، مع التأكيد على أن نجاحه مرهون بمدى الالتزام بتطبيق توصياته وتكييفها مع السياقات والخصوصيات الوطنية وضمان استدامتها على المديين المتوسط والطويل. وبذلك يصبح الإنسان محور التنمية وغايتها، وتتحول التحديات الراهنة إلى فرص حقيقية لنهضة اقتصادية واجتماعية أكثر شمولًا واستدامة في الدول العربية.

جامعة الدول العربية

منظمة العمل العربية

ARAB LABOR ORGANIZATION

1965

مؤتمر العمل العربي

الدورة الثانية والخمسون

52

جمهورية مصر العربية | 13 - 20 سبتمبر / أيلول 2026